الصادرات السلعية المصرية

"١٩١٨ – ١٩٣٠م "

دكتورة/ نجلاء محمد عبد الجواد

أستاذ مساعد بقسم التاريخ الحديث والمعاصر – كلية الآداب – جامعة بنها

ملخص

ارتبطت الصادرات المصرية السلعية خلال الفترة ١٩١٨ – ١٩٣٠م بتخصص مصر فى الزراعة وخاصة زراعة القطن، ورسمت الحكومة المصرية تحت التوجيه البريطانى السياسة الإقتصادية للبلاد على أساس التخصص الزراعى، فأضحت مصر وحدة إنتاج القطن. وتأثر الطلب على القطن المصرى بإحتياجات صناعة النسيج البريطانية لأن بريطانيا هى العميل الأول لصادرات القطن المصرى

وكانت مصر خلال الفترة ١٩١٨م – ١٩٣٠م لا تزال مرتبطة فى علاقاتها الخارجية التجارية مع الدول الأوروبية وأمريكا بالإتفاقات الدولية التجارية. وأصدرت الحكومة المصرية تعريفة جديدة بدأ العمل بها فى ١٧ فبراير ١٩٣٠م. وقامت مصر بتصدير الصادرات السلعية إلى بريطانيا ومستعمراتها.

ولقد تعرضت الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة لإنخفاض قيمتها وكميتها تبعاً للطلب الدولى عليها وتأثرها بالأزمات العالمية مثل أزمة الكساد العالمى عام ١٩٢٩م

وقد إتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات والسياسات لحفز ودعم القدرات التنافسية للصادرات المصرية وذلك من خلال التدخل فى سوق القطن والدعاية للحاصلات الزراعية المصرية فى الخارج وإقامة المعارض المحلية والمشاركة فى المعارض الدولية.

الملخص الانجليزى

Egyptian exports of goods during the period 1918-1930 were related to Egypt's specialization in agriculture, especially cotton cultivation. Under the British directives, the Egyptian government charted the country's economic policy on the basis of agricultural specialization. Egypt became the cotton production unit

The demand for Egyptian cotton has been affected by the needs of the British textile industry because Britain is the first customer of Egyptian cotton exports

During the period 1918-1930, Egypt was still associated with international trade agreements with European countries and America

The Egyptian government issued a new tariff, which began on 17 February 1930

Egypt exported commodity exports to Britain and its colonies

The commodity exports during the period of study have been reduced in value and quantity, following the international demand and affected by global crises such as the global recession of 1929

The Egyptian government has taken many measures and policies to stimulate and support the competitiveness of Egyptian exports by intervening in the cotton market, advertising for Egyptian agricultural crops abroad, holding local exhibitions and participating in international exhibitions.

مقدمة:

تعد التجارة الخارجية بين مصر والدول الأجنبية أحد أهم مظاهر العلاقات الإقتصادية الدولية بإعتبارها تجسم الوضع الإقتصادي بينهما ومدي الإرتباط الإقتصادي بين الإقتصاد المصري والعالم الخارجي، وتبين ما إذا كان الإقتصاد يعتمد علي النشاط الزراعي فقط أم أنه إقتصاد صناعي أو أنه يعتمد القطاعات الإقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية، ويأتي الميزان التجاري أحد أهم حسابات العمليات الجارية بإعتبارها أحد مكونات ميزان المدفوعات الدولية، ويتسم الميزان التجاري بان العمليات التي يشتمل عليها تتم بمقابل حيث يتضمن حركة السلع أثناء مرورها بحدود الدولة الجمركية خروجاً منها في حالة التصدير أو دخولاً إليها في حالة الإستيراد، وفي حالة التصدير تنتقل ملكية السلعة من المقيمين بالدولة إلي غير المقيمين أما في حالة الإستيراد فإن ملكيتها تنتقل من غير المقيمين بالدولة إلي المقيمين ويستثني من ذلك البضائع العابرة (الترانزيت) والبضائع المعادة للتصدير .[١]

وكانت الزراعة تمثل ركيزة الدخل القومي قبل الحرب العالمية الأولي كما أن المستعمر البريطاني كان ينظر لمصر علي أنها بلد زراعي ووضع المعوقات في وجه الصناعة المصرية، ولذلك كان غالبية التجار في مصر سواء للتجزئة أو للجملة من الأجانب .[٢]، ولذلك أظهرت تلك الحرب ضعف الإقتصاد المصري وإعتماده علي الخارج بسبب الإعتماد علي محصول القطن الوحيد والذي كانت تتحكم في أسعاره الأسواق الأجنبية، ولم تكن تكفي عوائد تصديره لتغطية مدفوعات الواردات المصرية من الخارج ، حيث كانت تجارة القطن تمر عبر الوسطاء من كبار التجار الأجانب خاصة وأن أسعاره قد شهدت إنهياراً خلال العام ١٩٢٠ / ١٩٢١م من ٧٨.٨١ ريالاً عام ١٩١٩م إلي ٣٤.٥٠ ريالاً عام ١٩٢٠ مما ألحق خسارة فادحة بكبار ملاك الأراضي الزراعية.[٣]

وكانت مصر منذ الإحتلال البريطاني تعتمد كلية علي الواردات الأجنبية لتلبية الطلب المحلي من السلع الصناعية والبترول والدقيق والماشية والفواكة ، ونظراً لظروف الحرب العالمية الأولي إنقطعت تلك الواردات فضلاً عن إنقطاع الإمدادات ومؤن القوات العسكرية البريطانية وحلفاؤها المقيمة علي أرض مصر مما أدي إلي إرتفاع الأسعار عما كانت عليه قبل الحرب بمعدل ٢٣٧% بسبب زيادة الطلب علي السلع في ظل نقص المعروض منها في ظل شراء القوات العسكرية لها

بأي ثمن ، ودخول الوسطاء إلي سوق التجارة كمغاربين بهدف التربح، ورفع الأسعار من جانب التجار الأجانب، وهو ما أفضي لحدوث موجات من التضخم المتسارع وعموم الفقر وزيادة أعداد الفقراء وإنخفاض المستويات المعيشية إثر ضعف حركة الصادرات والواردات وتقلص التجارة.[٤]

وكانت الواردات الخارجية تنقسم إلي قسمين الأول هي التجارة التي يقوم بها المستوردين الأجانب من الخارج ، والثاني هي تجارة المشترين الذين يتعاقدون علي شراء السلع المستوردة من المستوردين الأجانب نظراً لعدم توافر النقد لديهم للإستيراد المباشر أو لعدم معرفتهم بوكلاء السلع لإستيرادها، وبالتالي كان المستوردين يحصلون علي أرباح وفيرة ويسيطرون علي السوق المحلي ويتلاعبون في الأسعار ويحتكرون السلع والمضاربة عليها .[٥] وإضطر أحوال التجارة في بداية الحرب العالمية الأولي لسيادة الغلاء وقيود التجارة وتمادي التجار الأجانب في المضاربات مما أدي لتزايد ديون الفلاحين للمصارف والمرابين الأجانب في ظل إنخفاض أسعار القطن بفعل تلك الحرب لزيادة المعروض منه وصعوبة تصديره للخارج حيث إنخفض ثمنه إلي ثلث ثمنه الأصلي علي الأقل .[٦]

وتحسنت أحوال التجارة عام ١٩١٨م حيث إنتعشت التجارة الداخلية إثر تسديد القوات العسكرية البريطانية لأثمان السلع والمؤن التي حصلت عليها، وقام التجار بتسديد ديونهم التجارية وزادت إيداعاتهم بالبنوك، مما ادي لزيادة إستثماراتهم في التجارة، وخاصة في ظل دعوة الغرفة التجارية لتجار الغلال في يونيو ١٩١٨م لتأليف نقابة لهم في مصر، وفي عام ١٩١٩م نشأت بالإسكندرية نقابة عامة لتجار التجزئة، كما أنشأت نقابة أصحاب المطاحن ونقابة أصحاب المخابز للدفاع عن حقوق أعضائها، وكانت قد دعت ظروف الحرب العالمية الأولي إلي إنشاء نقابة البدالين في ظل المخاطر التي حاقت بالنقل البحري إبان تلك الحرب حيث كان يصعب إستيراد السلع والبضائع التي تحتاجها مصر خاصة وأن وسائل النقل البحري المتاحة كانت تقصر أنشطتها علي نقل سلع ومعدات وآلات وإحتياجات القوات البريطانية وحلفاؤها .[٧]

وكان يسيطر علي تجار الجملة التجار الأجانب ولم يتركوا للتجار الوطنيين منها إلا نصيباً ضئيلاً، حيث إجتمع تجار الدقيق وكان غالبيتهم من اليونانيين بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولي في ظل إنقطاع الواردات من الدقيق المستورد من فرنسا وروسيا وإتفقوا علي رفع أسعاره محلياً بصورة باهظة لندرة المعروض منه وإزدياد الطلب عليه لجني الأرباح الإحتكارية، وهو الأمر الذي جعل

محافظ القنال أن يجتمع بكافة قناصل الدول التي ينتمي إليها هؤلاء التجار وطالبهم بالتدخل لخفض أسعار الدقيق لتجنب حدوث أزمة غذائية، [٨] وحقق تجار الأخشاب الأجانب أرباحاً باهظة جراء إحتكارهم لهذه السلعة وبيعها إلي القوات البريطانية لإحتياجها في بناء المعسكرات والمباني العسكرية، وإستفادت بيوت التجارة الأجنبية في مصر من علاقتها بالقوات البريطانية في تصريف منتجاتها من الأدوية والعطارة والملابس .[٩]

وقد إرتبطت الصادرات السلعية المصرية في ضوء سياسة التخصص الإقتصادي والعلاقات الإقتصادية المصرية البريطانية بأن جعلت مصر متخصصة في زراعة القطن وسوقاً لتصريف المنتجات البريطانية بصفة خاصة والأوربية بصفة عامة، وإرتباط العملة المصرية بالعملة البريطانية، وتوثيق إرتباط الإقتصاد المصري بالإقتصاد البريطاني، وبذلك أضحي الإقتصاد المصري إقتصاداً زراعياً يعتمد علي محصول واحد ويرتبط إستهلاكه بالطلب الخارجي عليه، ولذلك تركزت الصادرات السلعية المصرية من ناحية القيمة والكمية في سلع القطاع الزراعي والقطاع الأولي وبعض السلع الصناعية التي بدأت تنمو وتزدهر خلال الحرب العالمية الأولي وعقب إنتهائها، حيث صدرت مصر الغلال والدقيق والحاصلات الزراعية (القطن وما يرتبط به من بذرة القطن وزيت بذرة القطن والبصل والأرز والسمسم والكتان) والحاصلات الحيوانية والحيوانات والأغذية الحيوانية (الكسب) والتبغ والسجائر والجلود المدبوغة وغير المدبوغة ، والمعادن والمصنوعات المعدنية والأخشاب والفحومات والكحول والزيوت والمشروبات ، والورق والمطبوعات والأحجار والخزف والزجاج والفخار والأصباغ والدباغ والألوان والعقاقير الكيماوية والطبية والروائح العطرية.

وصدرت مصر صادرتها السلعية إلي العديد من الدول الأوربية هي بريطانيا ومستعمراتها وألمانيا وبلجيكا ومستعمراتها وأسبانيا وفرنسا ومستعمراتها واليونان وهولندا وإيطاليا ومستعمراتها ورومانيا وروسيا وسويسرا وتشيكو سلوفاكيا وتركيا، والدول الأسيوية هي الصين واليابان، والدول العربية هي فلسطين وسوريا (الشام)، والولايات المتحدة الأمريكية.

وعملت الحكومة علي دعم الصادرات المصرية السلعية بالتدخل في بورصة العقود لشراء محصول القطن عند هبوط أسعاره بفعل المضاربات عليه بهدف تحقيق الإستقرار السعري، وعمل الدعاية التسويقية للمنتجات المصرية في الدول المستوردة لها، وفرص التعريفة الجمركية الجديدة في

فبراير عام ١٩٣٠م وإنهاء التعامل بالإتفاقات التجارية التي كان معمولاً بها في ظل الإمتيازات الأجنبية.

ويعود إختيارنا لموضوع الصادرات السلعية المصرية ١٩١٨م – ١٩٣٠م للوقوف علي حجم وقيمة ونوعية تلك الصادرات خلال الفترة التي أعقبت إنتهاء الحرب العالمية الأولي ومدي تغطيتها للواردات والوقوف علي مدي تحقق الفائض أو العجز في الميزان التجاري حتي عام ١٩٣٠م وهو تطبيق التعريفة الجمركية الجديدة، وإن كنا سنتحدث حتي عام ١٩٢٩م لعدم وجود إحصاءات لعام ١٩٣٠م عن الصادرات السلعية المصرية مستقلة حيث وجدت متداخلة مع عام ١٩٣١م.

وبعد هذا العرض فإننا سنعرض للصادرات المصرية ١٩١٨م – ١٩٣٠م من خلال المحاور التالية:-

المحور الأول: التطور التاريخي للتعريفة الجمركية المصرية ١٩١٨م – ١٩٣٠م.

المحور الثاني: الصادرات السلعية المصرية ١٩١٨م – ١٩٣٠م.

المحور الثالث: الإجراءات الحكومية لدعم الصادرات المصرية السلعية.

المحور الأول

التطور التاريخي للتعريفة الجمركية المصرية ١٩١٨م – ١٩٣٠م

تعد التعريفة الجمركية هي القواعد القانونية الجمركية التي تتعامل الدولة بموجبها مع صادرتها وواردتها بإعتبارها حق لخزانة الدولة من رسوم الصادر والوارد ، وكانت التعريفة الجمركية المصرية قبل عام ١٩٣٠م هي تعريفات دورية تخضع للمعاهدات التجارية العثمانية التي عقدها الباب العالي في الإستانة بإعتبار مصر إحدي ولايات الدولة العثمانية حتي عام ١٩١٤م ، حيث كانت تخضع في الغالب للإمتيازات الأجنبية المفروضة علي مصر، وهذا مؤداه تبعية الجمارك المصرية للجمارك التركية وفق تلك المعاهدات، وإن كانت تخضع فعلياً للمستعمر البريطاني منذ عام ١٨٨٢م. (١٠)

وتتكون مصلحة الجمارك المصرية من إدارة عمومية وإدارات ونقط جمركية ، فالإدارة العامة مركزها بالإسكندرية وتتبعها كافة الإدارات مباشرة وبعض النقاط الجمركية، والإدارات الجمركية هي الجمرك المحلي وجمرك المحمودية وجمرك الدخان الإسكندرية، وجمرك بورسعيد والسويس والقاهرة ودمياط، وتوجد بعض النقاط الجمركية في وادي حلفا والسلوم ورشيد وتتبع الإدارة العمومية، وكذلك نقاط جمركية في العريش والقنطرة والإسماعيلية وتتبع جمرك بورسعيد ، وكذلك نقاط جمركية في الطور والقصير وموانئ المناجم بالبحر الأحمر هي الغردقة والجمشة وسفاجا وأبو زنيمة وتتبع جمرك السويس. (١١)

وكانت الرسوم الجمركية نسبية بمعدل ٨% علي ثمن البضاعة عدا بعض الأصناف التي تفاوتت عليها الرسوم المفروضة عليها بين ٤%، ١٠% (١٢)، ونظراً لإرتفاع قيمة الرسوم الجمركية فقد بلغت قيمة الواردات المصرية عام ١٩٢٠م ما يقرب من (٥١) مليون جنيه مصري إلا أن التجار المستوردين لها لم يقوموا بإستلامها لعدم سدادهم للتعريفة الجمركية عليها، وكانت أكثر الزيادة في تلك الواردات في قطاع المنسوجات بقيمة (١٩٣) ألف جنيه مصري بسبب إرتفاع أسعارها. (١٣)

وكانت التعريفة الجمركية من عام ١٩١٤م وإلي عام ١٩٢٣م تاريخ معاهدة جنيف وقبل تعديلها في فبراير ١٩٣٠م تطبق علي كافة السلع بصفة عامة دون تمييز من حيث بلاد المنشأ الأصلي لها إلا فيما يتعلق بالسلع الإيرانية والسودانية والتبغ الواردة من دول لا توجد بينها وبين مصر إتفاقيات خاصة،وقد إتسمت تلك التعريفة بأنها تضمنت شرط الأمة الأكثر رعاية رغم تباين الإتفاقيات الموقعة بين مصر والدول الأجنبية ويجب علي الدول قبول قانون الجمارك المصرية إذا كان من حق الدولة المتعاهدة طلب الإنتفاع بالمعاملة التي تراها أي دولة منها أنها أكثر موافقة لها، ولم تفرق التعريفة الجمركية المصرية ذات الفئة الواحدة بين أنواع البضائع المختلفة سواءكانت مادة أولية أو للزراعة أو سلع نهائية الصنع سواء كانت من السلع التي تنتج محلياً في مصر أم لا وهذا مؤداه عدم حماية تلك التعريفة للصناعة والسلع المحلية من المنافسة الأجنبية، خاصة وأن المواد الأولية المستوردة الداخلة في الصناعة المصرية تفرض عليها رسوم جمركية مما أضعف من قدراتها علي المنافسة للسلع المناظرة المستوردة ، وكانت التعريفة علي السلع الترفيهية (أدوات الزينة والروائح العطرية والمشروبات الروحية) منخفضة فيما عدا التبغ تنفيذاً لما ورد في المعاهدات التجارية.(١٤)

وأسندت الحكومة المصرية إلي المجلس الإقتصادي عام ١٩٢٦م دراسة التعديلات الأساسية الواجبة علي التعريفة الجمركية قبل إنتهاء العمل بالإتفاقية التجارية بين مصر وإيطاليا في ١٦ مارس عام ١٩٣٠م، حيث شكل هذا المجلس لجنة فرعية لحصر الورادات الرئيسية من المواد الأولية والآلات والوقود ومواد البناء، وفحص قائمة أصناف السلع التي تقرر عليها الجمارك تعريفة دورية لتقدير قيمتها والتي كانت تضم ٧٠٠ سلعة موزعة علي ١٥ مجموعة سلعية، وكانت مصلحة الجمارك تفرض التعريفة الدورية بالإتفاق مع التجار علي السلع المستوردة لمدة محددة لا تزيد عن سنة ومنها سلع الزيوت النباتية والماشية والفحم وزجاج اللمبات والأنبذة الإيطالية، وقد بلغت قيمة الواردات من السلع الخاضعة للتعريفة الدورية (١٨١٤١٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٢م، كما كان جمرك إسكندرية يصدر تعريفات شهرية علي الفواكة الطازجة المستوردة بلغت قيمة الواردات منها عام ١٩٢٢م نحو (٤٧٦٠٠٠) جنيه، وقد بلغت قيمة السلع المستوردة الخاضعة للتعريفات الجمركية والمسموحات (٢٠٦٨٣٠٠٠) مليون جنيه في حين بلغت قيمة السلع التي أحيلت إلي مثمني مصلحة الجمارك (٢١٠٩٥٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٢م، وفي عام ١٩٢٦م أضيفت أصناف البلاط البركاني المستورد من إيطاليا والحرير المستورد من الشرق الأقصي إلي قائمة السلع الخاضعة للتعريفة الدورية حيث بلغت قيمة السلع المستوردة الخاضعة لها في ذلك العام (٢٥) مليون جنيه في حين بلغت قيمة السلع المستوردة وتم تقدير قيمتها بمعرفة مثمني الجمارك نحو (٢٥.٦) مليون جنيه. (١٥)

وقد أحالت اللجنة الفرعية للمجلس الإقتصادي الإمتيازات الاجنبية واثرها في تقييد الحكومة المصرية في وضع التعريفة الجمركية إلي لجنة قضايا الحكومة لدراستها، وقدمت اللجنة الفرعية تقريرها للحكومة في ٢ مايو ١٩٢٧م حيث قدمت عدة توصيات أهمها وضع تعريفة جمركية لتنمية الإنتاج الصناعي والزراعي وزيادة الإستثمار في الصناعات الجديدة التي تتوافر مواردها الأولية في مصر، وحماية العمالة المصرية من المنافسة الأجنبية وتوفير الأسواق للمنتجات المحلية، وحماية السلع المحلية ضد السلع المستوردة التي تفرق الأسواق المحلية بحصولها علي إعانات تصدير في دولة المنشأ ، ووضع تعريفة جمركية منخفضة علي المواد الأولية المتطلبة للصناعة والزراعة والتي ترتفع تدريجياً تبعاً لدرجات التصنيع، وإستبدال الرسوم النوعية بالرسوم القيمية مع وضع تعريفة جمركية عادية وآخري تفضيلية وكذلك وضع تعريفة جمركية مستقلة أي غير إتفاقية، والحصول علي شرط الدولة الأكثر رعاية في الإتفاقات التجارية، وإلغاء رسوم التصدير ووضع

نظام لرد الرسوم (الدروباك) ونظام السماح المؤقت وتقرير رد رسم الإنتاج ، وإنشاء إدارة للبحوث الإقتصادية تضع التعاريف الجمركية والقيام بالمفاوضات التجارية .(١٦)

وحاولت الحكومة المصرية تنفيذ تلك التوصيات إلا أن بريطانيا والإمتيازات الأجنبية حالت دون تنفيذها ، ولكنها نفذت التوصية المتعلقة بإنشاء إدارة للبحوث الإقتصادية حيث أنشأت مكتب للخبراء الجمركيين وتعاقدت مع ثلاثة خبراء ماليين جمركيين أحدهما كندي في نوفمبر ١٩٢٧م والثاني فرنسي في ديسمبر ١٩٢٧م والثالث إيطالي في فبراير ١٩٢٨م للتعاون مع وزارة المالية ومصلحة الجمارك في وضع التعريفة الجمركية الجديدة ، حيث إستعانوا بالدراسات التي قامت بها اللجنة الإقتصادية لعصبة الأمم في جنيف وكذلك بالقوانين الجمركية في دول العالم .(١٧)

وقد صدر القانون رقم ٢ في ١٤ فبراير ١٩٣٠م بالتعريفة الجمركية الجديدة والذي بدأ العمل به في ١٧ فبراير ١٩٣٠م ، وقد خلا هذا القانون من النص علي الأحكام الخاصة بفرض الرسوم الجمركية علي السلع المستوردة غير المدرجة بالقانون كما لم ينص علي قواعد الفصل في المنازعات الجمركية ، إلا أن المشرع إستدرك ذلك بالنص عليهما في المرسوم بقانون الصادر بوضع التعريفة حيث منح مدير عام الجمارك سلطة تحصيل وفرض التعريفة علي السلع المستوردة غير المدرجة بالقانون ومعاملتها معاملة البضاعة الأقرب في مناظرتها، وقد روعي في القانون رقم ٢ عدة أهداف منها التدرج في التعريفة علي السلع الأولية والنصف مصنعة ونهائية الصنع، وزيادة التعريفة علي السلع الترفيهية والكمالية بهدف زيادة إيرادات الخزانة وحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، وقسمت التعريفة الجمركية أصناف السلع إلي قسمين رئيسيين هما الأصناف التي لا مثيل من الإنتاج المحلي والأصناف التي لها مثيل في الإنتاج المحلي، حيث تم تقسيم هذين القسمين إلي ثلاثة فئات هي الفئة الأولي هي المواد الأولية والوقود والآلات والحيوانات الحية حيث تفرض عليها رسوم تراوحت بين ٤% من القيمة للسلع التي لا مثيل لها من الإنتاج المحلي ورسوم تتراوح بين ٨% – ١٢% من القيمة للسلع التي لها مثيل من الإنتاج المحلي والتي شملت الجمال والخراف ١٠% وحبوب الزراعة ٤% ومنتجات كيميائية للصناعة تراوحت بين ٦% –١٠% ومعادن عادية خام ٤% ومراجل وآلات بخارية ٦% ، والفئة الثانية هي المواد نصف المصنعة حيث فرضت عليها تعريفة تراوحت بين ٦%–١٢% وشملت غزل صوف وخيوط حرير ٦% وجلود مدبوغة ومصبوغة ١٢% وألواح بلورخام ٨% ، والفئة الثالثة أصناف نهائية الصنع ومواد غذائية وبعض الحيوانات الحية وفرضت عليها تعريفة تراوحت بين ٨%–١٥% مع استثناء بعض

الأصناف التي زيدت تعريفتها عن ١٥% وشملت أصناف المنسوجات القطنية ١٥% ومنسوجات الصوف ١٥% وأدوات كهربائية للإستعمال المنزلي ١٥% وشرائط للسينما ٢٠%، وفرضت علي السلع الترفيهية تعريفة تجاوزت ١٥%. (١٨)

وصدرت التعريفة الجمركية الواردة بالقانون رقم ٢ في جداول بأصناف السلع وفق تعريفة جنيف النموذجية لعام ١٩٢٨م، حيث إشتملت تلك الجداول علي بنود أساسية ذات أرقام رئيسية وتم تقسيم البنود إلي فقرات ثانوية ذات حروف أبجدية، وقسمت الفقرات في بعض البنود إلي فقرات فرعية بأرقام عددية حتي يتسني تطبيق التعريفة من جانب الإدارة الجمركية وتسهيل معرفة المستوردين بالتعريفة ، وجاءت هذه التعريفة وحيدة حيث لا ترتبط مصر بإتفاقيات مع دولة عن أصناف لتلافي تمتع باقي الدول بمزايا ممنوحة للدول المتعاهدة وفق الدول الأكثر رعاية، أو إعتبار الإتفاقيات هذه سابقة تسعي إليها الدول للمطالبة بتطبيقها عليها، وكذلك جاءت التعريفة وحيدة يغلب عليها الطابع المالي لزيادة إيرادات الخزانة العامة المصرية. (١٩)

ونصت المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠م علي فرض ضريبة إضافية تعادل مقدار الرسوم المفروضة علي البضائع الواردة من دول لم تبرم مع مصر إتفاقات جمركية بجانب تحصيل رسوم الوارد المقررة بالتعريفة الجمركية، حيث نص هذا القانون علي إستحقاق هذه الضريبة مهما كان المصدر الأصلي للسلع ، وسمح القانون لوزير المالية في منح إعفاءات مؤقتة من الضريبة الإضافية بوجه عام أو خاص. (٢٠)

ونصت المادة الثالثة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠م علي فرض رسم تعويضي علي السلع الوادرة والمتمتعة بالذات أو الواسطة في دولها الأصلية عند التصدير بإعانة يكون مساوياً لقيمة تلك الإعانة بجانب الضريبة الإضافية علي أصل البضاعة، ويرجع فرض هذا الرسم إلي حماية السوق المحلية بإعتباره تعريفة حمائية ضد سياسة الإغراق للأسواق بسلع تقل قيمتها في الأسواق الخارجية عن سعر بيعها في بلد المنشأ. (٢١)

ونصت المادة الثامنة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠م علي فرض عوائد رصيف تعادل ١٠/١ قيمة رسم الوارد أو الصادر علي البضائع التي يتم إفراغها في الموانئ المصرية البحرية والجوية أو يتم الشحن منها، أو التي يتم إفراغها من عربات السكة الحديد وكافة وسائل النقل البري أو الشحن فيها عدا التبغ فتكون العوائد عند الورود ٣ % من قيمة رسم الوارد وتحصل عوائد

الرصيف علي رسوم الجمرك وبذات الشروط التي تحصل بها تلك الرسوم ، وأصدرت إدارة قضايا الحكومة في ١٩٣٠/٣/٢٩م فتوي تتعلق بفقرة " وتحصل هذه العوائد مع رسوم الجمرك" وقالت بان هذه العوائد هي مقابل نفقات إنشاء وتنظيم الأرصفة وبالتالي لا يجوز الإعفاء منها مطلقاً حتي ولو صدر قرار بالإعفاء من الرسوم الجمركية. (٢٢)

ونصت المادة التاسعة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠م علي أنه تحدد بمقتضي قرار يصدره وزير المالية عوائد الأرضية والشيالة والتمكين (الترخيص بسفر البواخر) وكذلك أثمان المطبوعات مثل شهادات الإجراءات والماي نفستو وعلم الخبر وجميع المصاريف الآخري المستحقة عن الخدمات المؤداة من مصلحة الجمارك يحددها المدير العام للمصلحة. (٢٣)

وتشير البيانات الإحصائية عن إيرادات الجمارك بعد تطبيق تعريفة عام ١٩٣٠م قد زادت في العام المالي ١٩٢٩ – ١٩٣٠م عن العام المالي ١٩٢٨ – ١٩٢٩م بنسبة تزيد عن ٧% فيما يتعلق بالرسوم علي التبغ والسلع الآخري، كما بلغت الزيادة في تلك الإيرادات في اواخر أبريل عام ١٩٣٠م بعد تطبيق التعريفة بشهرين بنحو ١٢٤% وبلغت تلك الزيادة في الإيرادات الجمركية للعام المالي ١٩٣٠-١٩٣١م نحو ١١٣% وهذه الزيادة من رسوم البضائع وحدها، وبالتالي يكون الهدف المالي قد تحقق خاصة وأن هذا الدخل من الإيرادات الجمركية شهد زيادة في السنوات اللاحقة حيث زادت بواقع ١٠٥% في العام ١٩٣٣-١٩٣٤م. (٢٤)

وبعد إصدار التعريفة الجمركية المصرية الجديدة لعام ١٩٣٠م عقد مصر مع بريطانيا إتفاقية تجارية مؤقتة في ذات العام لمدة عام يتم تجديدها سنوياً من خلال تبادل المذكرات بين حكومتي الدولتين، ونصت الإتفاقية علي معاملة السلع البريطانية معاملة الدولة الأكثر رعاية في مصر والحال كذلك بالنسبة للسلع المصرية في بريطانيا، ويتم تطبيق التعريفة الجمركية المصرية الجديدة وتعديلاتها ضمن بنود تلك الإتفاقية ، وإتفق علي بقاء هذه الإتفاقية نافذة ما لم يتم استبدالها بموجب معاهدة تجارية شاملة ودائمة بين الدولتين، ولقد ظلت تلك الإتفاقية سارية بتجديدها سنوياً حتي منتصف الخمسينات من القرن العشرين. (٢٥)

وعلي الرغم من موافقة الحكومة البريطانية علي التعريفة الجديدة وتضمينها في المعاهدة التجارية مع مصر إلا الغرفة التجارية البريطانية في القاهرةإعترضت علي تلك التعريفة بموجب مذكرة قدمتها إلي الحكومة المصرية أبانت فيها عن أن زيادة الرسوم الجمركية علي السلع المستوردة

سيسهم في نقص الواردات المصرية من بريطانيا وتكون الزيادة في الإيرادات الجمركية أقل مما تتوقعه الحكومة مما ينتفي معه الغرض من إصدار تلك التعريفة، وقد أيدت الغرفة التعريفة الحامية للصناعة المحلية بخفض الرسم الجمركي علي المواد الأولية الداخلة في الصناعة وزيادة الرسوم علي السلع الصناعية المستوردة التي لها مثيل في الإنتاج المحلي، ورأت الغرفة وجود سلع كمالية إرتفعت التعريفة عليها مع وجود سلع ضرورية كثيرة تخص الفئات الفقيرة فرضت عليها رسوم جمركية تسهم في غلاء الأسعاروحدوث التضخم، خاصة وأن الأسعار سترتفع قيمتها بقيمة الزيادة الحادثة في التعريفة الجمركية خاصة سلع السكر والبن والشاي والدقيق والمنسوجات الجاهزة، وذكرت الغرفة انه بمراجعة ٥٣ نوعاً من المواد الغذائية الواردة في إحصاء الجمارك تبين أن الرسم الجمركي المفروض عليها عام ١٩٢٩م كان (٥٠٢) ألف جنيه والذي سيرتفع بموجب التعريفة الجمركية لعام ١٩٣٠م إلي (١٢٠٠٠٠٠) جنيه علي واردات غذائية تبلغ قيمتها من (٨.٥) مليون جنيه إلي (٨.٧٥) مليون جنيه ، وهذا مؤداه نقص الطلب علي الشراء بمعدل ١٠% لإرتفاع أسعار تلك السلع في ظل إنخفاض دخول الفلاحين حيث يبلغ دخل الفرد منهم (٣٠٠) قرش في الشهر وبذلك فإن نقص (٣٠) قرشاً بسبب تلك الزيادة في التعريفة الجديدة من قوته الشرائية ودخله سيحدث إرهاقاً كبيراً في المستويات المعيشية. (٢٦)

وعلي الرغم من المزايا العديدة للتعريفة الجمركية الجديدة لعام ١٩٣٠م والمتمثلة في تحقيق المصالح الإقتصادية والمالية والصناعية والزراعية للدولة المصرية بخفض الرسم القيمي علي الماكينات والآلات المتطلبة للصناعة الوطنية بواقع ٦% وخفض الرسوم علي السلع الاولية لمصلحة الصناعة ورقيها، وضمان زيادة الإيرادات العامة للخزانة المصرية تحقيقاً للغرض المالي للتعريفة، ومراعاة التمييز العادل بين كافة أصناف السلع المستوردة حيث خفضت التعريفة علي السلع الهامةوالمواد المتطلبة لقطاعي الزراعة والصناعة ورفعها علي السلع الكمالية والترفيهية، وزيادتها علي السلع المنافسة للمنتجات المحلية، وتباينت التعريفة بين السلع الخام والسلع نصف مصنعة ونهائية الصنع وإنتهاج مبدأ التدرج في سعر التعريفة، وبذلك حققت الدولة الغايات المستهدفة من فرص تلك التعريفة وهي زيادة إيرادات الدولة وحماية الصناعة المحلية وتهيئة المناخ امام المستثمرين لإنشاء صناعات حديثة في ظل الحماية الجمركية ضد المنافسة الأجنبية، إلا أن الإتحاد المصري للصناعات إنتقد تلك التعريفة لما شابها من عيوب من وجهة نظره، حيث قدم عدة تقارير لتعديل وتنقيح التعريفة الجديدة الحامية للصناعة الوطنية والتي يراها أنها وضعت لزيادة إيرادات الخزانة وليس

الحماية لهذه الصناعة، حيث أبان الإتحاد أن جدول أصناف السلع الوارد بالقانون هو ذاته الوارد بجدول إتفاقية جنيف والذي لا يتناسب مع الظروف والبيئة الصناعية في مصر، كما أن التعريفة لم تميز بين أنواع الصنف الذي يمكن أن تصنعه مصر وتحميه وبين الأنواع الأخري من الصنف المستورد من الخارج وتفرض عليه التعريفة مرتفعة، كما أنه تم فرض رسوم نوعية علي سلع أولية تتقلب أسعارها بإستمرار، وفرضت تعريفة بسعر نسبي علي سلع كان يجب أن تفرض عليها رسوم نوعية لحماية المنتجات المحلية، ولذلك تم تعديل جانب كبير من بنود التعريفة الجمركية في ١٩٣١/٥/١م لتلاقي العيوب التي تضمنتها وكانت مثاراً للإعتراضات من جانب الإتحاد المصري للصناعات والشركات الصناعية. (٢٧)

وإعترض جماعة من التجار الأجانب بمدينة الإسكندرية علي إصدار الحكومة المصرية للتعريفة الجمركية الجديدة لعام ١٩٣٠م، وأرسلوا إنذار من خلال المحامي "وبيكوفير" إلي وزير المالية ومدير عام مصلحة الجمارك للمطالبة بحقوقهم المكتسبة وفق الإمتيازات الأجنبية لأن الحكومة اعلنت الكافة بأنه إبتداء من ١٧ فبراير عام ١٩٣٠م ستتوقف عن تحصيل التعريفة الجمركية بسعر ٨% من قيمتها عن البضائع الواردة إلي مصر وذلك وفق الإتفاقات التجارية الدولية التي لا زالت سارية وأن إقدام الحكومة علي تطبيق التعريفة الجديدة يخالف حقوقهم طبقاً للإمتيازات الاجنبية بإعتبار أن الإتفاقيات التي تنتهي في ١٧ فراير ١٩٢٢م لا يمكن إلغاؤها ولكن يحل محلها لائحة جمركية مؤقتة لمدة محدودة، وإذا لم تفعل الحكومة المصرية ذلك فيتوجب عليها الرجوع إلي النظام الجمركي القديم الذي لا يجيز زيادة التعريفة عن ٨% في ١٧ فبراير ١٩٣٠م، ولذلك فإن تحصيل الرسوم الجديدة بموجب القانون ٢ لسنة ١٩٣٠م يتسم بعدم المشروعية، وأن الظروف التي حالت دون سحب بضائعهم قبل ١٧ فبراير ترجع إلي عدم كفاية الموظفين وسوء النظام والإدارة وليس بسبب خطأ أو تراضي من جانب التجار، ولذلك نبه الإنذار الحكومة خلال ٢٤ ساعة من تاريخ الإنذار تمكين المدعين في الإنذار من تسلم بضائعهم بدفع ٨% رسوم جمركية قبل العمل بالتعريفة الجديدة في ١٧ فبراير عام ١٩٣٠م، مع تحميل الحكومة الأضرار الناجمة عن الإهمال والتأخير والذي يضر بمصالحهم المالية. (٢٨)

وكانت التعريفة الجمركية الجديدة قد عرضت قبل إقرارها علي المجلس الإستشاري الزراعي برئاسة معالي محمد صفوت باشا وزير الزراعة والذي خفض الرسم علي السماد من ١٠% إلي ٨% لخفض تكاليف الإنتاج الزراعي، وزيادة الرسم علي الفواكة المستوردة من ١٥% إي ٢٠%

مع بقاء رسم الدقيق دون تغيير، وبالنسبة للرسم علي السكر المستورد قدمت شركة السكر طلباً بزيادته إلي ٤٠ % لأنها تحقق خسائر جراء المنافسة للمنتج المحلي في حين كانت الحكومة تري أن الرسم ٢٥% علي السكر المستورد وخلص الرأي إلي تشكيل لجنة لفحص دفاتر الشركة. (٢٩)

كان المدير العام لمصلحة الجمارك المصرية السيد "تاتون براون" قد قرر أنه سيعتزل منصبه في ١٧ فبراير ١٩٣٠م أي في اليوم المخصص لسريان التعريفة الجديدة حيث سيسند إليه منصب جديد

هو مندوب الجمارك يختص بالفصل في المنازعات الجمركية التي تحدث جراء تطبيق الرسوم العينية الواردة في التعريفة الجديدة، علي أن يخلفه في المنصب صاحب العزة وكيل المصلحة عبد الرازق أبو الخير مديراً عاماً بالنيابة للجمارك. (٣٠)

وقامت مصلحة الجمارك بإنتداب ٥٥ موظف من كافة الإدارات التابعة لها للعمل كمثمنين لإنهاء كافة مطالب المستوردين قبل العمل بالتعريفة الجديدة في ١٧ فبراير ١٩٣٠، وأدي هذا الإنتداب إلي تعطيل مكاتب المراجعة والتوريدات وتعطل مكاتب الهندسة والبيع في المخزن (البيع منه فيه) مع إستمرارتسليم البضائع في ذلك المخزن، وأعدت المصلحة ثلاثة خزائن مالية للتمكن من إنجاز ما يطلب منها من إجراءات مالية قبل تنفيذ قانون التعريفة رقم ٢ لسنة ١٩٣٠م، وفي ظل تكدس البضائع بالجمارك أضحي كل قسم جمركي يستخرج يومياً ٩٠٠شهادة جمركية بدلاً من ٢٥٠ – ٣٠٠ شهادة جمركية في السابق لتخليص المعاملات الجمركية القديمة لتلافي حدوث منازعات جمركية عند تطبيق التعريفة الجديدة، وأصدر السيد "تاتون براون" مدير الجمارك أمراً إلي أقسام الجمارك وجمرك الإسكندرية بشأن تخليص البضائع أن القاعدة المتبعة هي أنه قبل دفع الرسوم الجمركية يجب أن تكون البضاعة التي تقدم عنها شهادة الإجراءات الجمركية أن تكون قد تمت عليها كافة الإجراءات الجمركية، وإذا دفعت التعريفة عليها قبل يوم١٧ فبراير عام ١٩٣٠م فإن التعريفة الجديدة تسري عليها ولو سحبت البضاعة في يوم ١٧ فبراير ١٩٣٠م أو بعده. (٣١)

وبدأ تنفيذ التعريفة الجمركية الجديدة يوم الإثنين ١٧ فبراير١٩٣٠م بنجاح من خلال البرقية المرسلة من عبد الرازق أبو الخير "مدير الجمارك بالنيابة إلي وزير المالية، حيث لم تحدث مشكلات عند تطبيقها بين المصلحة والمستوردين حتي نهاية شهر مارس ١٩٣٠م، حيث إنقضت

٤٠ يوماً منذ تنفيذ هذه التعريفة إلا أنه قد حدث خلاف بين المصلحة وبين التاجر المستورد "ستون" علي تقدير الرسم الذي تقضي به التعريفة علي صنف يعده رجال الجمارك "طلاء " ويعده التاجر نوعاً من "الزهرة" الزرقاء التي تستعمل في الغسيل للملابس البيضاء، ووافق الطرفان علي عرض النزاع علي لجنة من المحكمين وفق التعريفة الجديدة، وأرسلت الجمارك المادة محل النتزاع إلي المعمل الكيماوي والذي حكم بأنها طلاء ويفرض عليها رسم خاص، إلا أن التاجر "ستون" لم يقبل قرار المعمل فا إنتدب محكما من جانبه وإنتدبت المصلحة محكما من جانبها هو "ميشيل" أفندي حبيقة رئيس قسم التثمين وينضم إلي الحكمين أحد موظفي الجمارك وتجتمع لجنة التحكيم لإصدار قرار فإن رفض قرارها يرفع الأمر إلي السيد"تاتون براون" القوميسير الجمركي للفصل فيه.[٣٢]

وكان في ظل الإتفاقات التجارية قبل التعريفة الجديدة بين مصلحة الجمارك وبين المحال الكبيرة إتفاقات لتسهيل تخليص البضائع من الدائرة الجمركية وتمكين موظفي الجمارك من الإطلاع علي دفاترها لضبط حساب التعريفة الجمركية المفروضة عليها، ولكن في التعريفة الجديدة لعام ١٩٣٠م جاءت بنظام القوميسير الجمركي، حيث نصت المادة ١٨ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠م علي كل نزاع يحدث بشأن نوع البضاعة أو صنفها أو أصلها يجب إثبات أمره في محضر تدون فيه كل تفصيلات الخلاف ويحال بعد ذلك إلي التحكيم لعرضه علي لجنة مؤلفة من عضوين يعين أحدهما الجمرك والآخر مالك البضاعة، وإذا إمتنع المالك عن تعيين الخبير النائب عنه خلال ٨ أيام من تاريخ المحضر فيؤخذ بوجهة نظر الجمرك بصورة قاطعة، فإذا تعذر الإتفاق بين الخبيرين المعينين من الجانبين يحال النزاع إلي قوميسير الجمرك [٣٣]، وأرسلت وزارة الخارجية المصرية إلي سكرتارية عصبة الأمم ١٠ نسخ من التعريفة الجمركية الجديدة عملاً بنصوص المواد (٤، ٥، ٦) من إتفاق جنيف الخاص بتسهيل الإجراءات الجمركية عام ١٩٢٣م والذي صادقت عليه الحكومة المصرية حيث إشترط قيام كل دولة متعاقدة بإذاعة التعديلات الطارئة علي التعريفة الجمركية. [٣٤]

المحور الثاني

الصادرات السلعية المصرية ١٩١٨م – ١٩٣٠م

قامت الرأسمالية الاجنبية بدور هام في الإقتصاد المصري في ظل التخصص الإقتصادي وحرية التجارة حيث إتجه رأس المال الأجنبي إلي كافة الأنشطة المرتبطة بصورة مباشرة وغير مباشرة في إنتاج وتسويق وتصدير القطن، خاصة وأن مصر تخصصت في إنتاجه كمحصول وحيد وتصديره كمادة خام إلي الأسواق الدولية. (٣٥)، وخاصة أن بريطانيا إنتهجت سياسة محاربة الصناعة المصرية وتحويل مصر إلي مزرعة للقطن لتصديره إلي مصانعها .(٣٦)، وأهملت مصر زراعة المحاصيل الداخلة في الصناعة كالكروم والكتان وقصب السكر والزيتون والفواكة، ولذلك نفذت الحكومة المصرية السياسة البريطانية الإقتصادية بالتخصص الزراعي في القطن مما أدي لتوجيه كبار الملاك الزراعيين كل إهتمامهم وأموالهم لزراعة غالبية أراضيهم قطناً، وبالتالي تأثر إنتاج القطن المصري بالأزمات الرأسمالية الدولية، وقد هبطت أسعاره إلي النصف تأثراً بتلك الأزمة، وناهيك عن تأثر الطلب عليه بطلب صناعات النسيج البريطانية عليه نظراً لان بريطانيا كانت المستورد الرئيسي للقطن المصري. (٣٧)

ونعرض فيما يلي الصادرات المصرية السلعية:–

١– القطن: يعد القطن أهم محاصيل النشاط الزراعي حيث كان يخصص لزراعته ما يزيد عن ثلث المساحة المخصصة لزراعة باقي المحاصيل الزراعية مجتمعة، ولم تفلح محاولات الحكومة المصرية المستمرة لإحداث توازن بين كافة المحاصيل في مساحة الأراضي الزراعية المخصصة لزراعتها نظراً لهيمنة محصول القطن نظراً لزيادة المساحة المحصولية للقطن من ١٧٢٣٠٩٤ فدان عام ١٩١٤م إلي ١٧٢٥٠٠٠ فدان عام ١٩١٨م ، كما تزايدت إنتاجية الفدان في المتوسط إلي ٤.٣٤ خلال الفترة ١٩٢٥–١٩٢٩م .(٣٨)

وبلغت صادرات القطن المصري في شهر أبريل عام ١٩١٩م كنسبة من إجمالي الصادرات بنحو ٩٠.٤% بقيمة (٩٧٦٧٦٦) جنيه من إجمالي الصادرات البالغة (١٦١٧١٦٤) جنيه، وهذا مؤداه أن موسم القطن عام ١٩١٨–١٩١٩م الذي ينتهي في آخر أغسطس عام ١٩١٩م لم يتم تصدير كل المحصول بسبب قيام الثورة الوطنية في مارس عام ١٩١٩م، وكذلك تراكم

محصول القطن لدي تجار الصادرات وعدم تصديره ، إلا أن صادرات القطن والمنسوجات القطنية تزايدت في شهر يوليو ١٩١٩م حيث بلغت (٣٢٨٩٤٨٨) مليون جنيه مقابل (١٧٠٨١٥) جنيه فقط في يوليو ١٩١٨م، وتعود تلك الزيادة إلي شراء السلطات العسكرية البريطانية من الصادرات القطنية بقيمة (٣٢٤٣٩١٠) مليون جنيه في حين كان الباقي من تلك الصادرات هو (٤٥٥٧٨) جنيه قيمة الصادرات من المنسوجات، وزادت قيمة الصادرات في سبتمبر ١٩١٨م من (٣٤٠١٩٥٠) مليون جنيه إلي (٩٠٥٢٤٤٧) مليون جنيه في سبتمبر ١٩١٩م علي الرغم من أن الظروف الإقتصادية عام ١٩١٩م لا تبرر تلك الزيادة حيث إنخفضت الحاصلات الموجهة للتصدير، وإتجاه العديد من الدول الأوربية عقب إنتهاء الحرب العالمية الاولي نحو حماية التجارة بفرض القيود والحواجز الجمركية لحماية أسواقها الداخلية والتجارة. (٣٩)

وتدخلت الحكومة المصرية في سوق القطن لشرائه نظراً لحدوث أزمة للقطن في الفترة من أول أبريل حتي ٣١ أغسطس ١٩٢١م للحفاظ علي أسعاره وخشية من إنخفاض أسعاره نتيجة عدم تسويقه في الأسواق الدولية وزيادة العرض منه علي الطلب عليه، حيث طلب النائب أحمد حمدي سيف النصر بمجلس النواب من الحكومة التدخل لشراء محصول القطن. (٤٠)، كما إتفقت وزارة المالية مع أربعة من بيوتات تجارة القطن هي كارفروبيل وبلانكاوخوريمي لشراء القطن نيابة عنها من الفلاحين خاصة "السكلاريدس" والذي كان يجب ألا يقل ثمنه علي ثلاثة أمثال سعر القطن "المدلنج" الأمريكي، خاصة وأن أسعار القطن المصري الخام تتأثر بالطلب الدولي عليه وبالتالي تتذبذب أسعاره كما أن شحنه ونقله عند تصديره للخارج يكون بمعرفة بيوت التصدير والتجارة بالإسكندرية ونقابتهم التي يبلغ عدد أعضائها ٩٥ بيتاً أو تاجر ويتعاملون مع شركة الملاحة الخطية الإنجليزية لنقل القطن إلي الأسواق الدولية. (٤١)

وكانت وزارة الزراعة قد أعلنت تقديرها لإنتاج محصول القطن عام ١٩٢١م بنحو (٣٤٤٠٠٠٠) قنطار، وقد إرتكزت في تقديرها هذا علي ما يرسله مفتشوها بالأقاليم عن كميات محصوله في أراضي جانب كبير من الفلاحين الذين يحفظون لديهم مدونات منتظمة للمحصول، إلا أن الوزارة عدلت من طريقة التقدير بإستخدام طريقة المربعات بوضعها خطوطاً من الشمال إلي الجنوب تقطعهاً خطوط آخري من الشرق إلي الغرب علي لوحات الخرائط التي مقياسها ١: ٥٠٠٠٠٠ (٤٢)، وأدي إضطراب الأحوال السياسية في مصر يوم ١٨ أكتوبر ١٩٢١م إلي إنخفاض أسعار القطن حيث بلغت الخسائر ٩ مليون جنيه في يوم واحد، وقد أثر

تلك الإضطرابات علي الخزانة المصرية حيث إضطرت اللجنة المالية بوزارة المالية لحذف ١١ مليون جنيه من الطلبات المرفوعة من المصالح الحكومية للميزانية عام ١٩٢١ / ١٩٢٢م، وأعلن وزير المالية أن الموازنة العامة للدولة ستحقق عجزاً بنحو ١١ مليون جنيه بعد أن كانت محققة لفائضاً يبلغ ١٦ مليون جنيه في ٣١ مارس ١٩٢١م. (٤٣)

وقد بلغت قيمة الصادرات عام ١٩٢١م نحو (٣٦٣٥٦٠٦٢) جنيه مقابل (٥٥٥٠٧٩٨٤) جنيه للواردات المصرية بنسبة ٦٥.٥% وبعجز قدره (١٩١٥١٩٢٢) جنيه بين الصادرات التي عجزت عن تغطية الواردات مما أدي لحدوث عجز في الميزان التجاري لهذا العام، ويرجع هذا العجز إلي إنخفاض أسعار القطن كما أن قيمة صادرتنا إلي إنجلترا عام ١٩٢١م كانت (١٤٤٣٢٩٠٢) جنيه في حين كانت قيمة واردتنا منها (١٥٥٠٥٤١٤) جنيه، كما كانت قيمة صادرتنا لعام ١٩٢١م للمستعمرات البريطانية في البحر المتوسط (٨٣٢٣) جنيه في حين كانت واردتنا منها (٢٧٨١٢٩) جنيه ، وكانت قيمة صادرات مصر إلي المستعمرات البريطانية في الشرق الأقصي وأفريقيا لعام ١٩٢١م نحو ٢٤٦٣، ٢٣٥١ علي التوالي في حين كانت قيمة واردات مصر منها نحو (٢٦٢١٤٦) جنيه و (٣٦٤٠٨٦) جنيه علي التوالي، وهو ما يؤشر علي حدوث عجز في الميزان التجاري المصري مع تلك الدول بسبب إنخفاض أسعار القطن المحصول الرئيسي لتمويل الموازنة العامة وتحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الدولية. (٤٤)

وحقق الميزان التجاري المصري عام ١٩١٩م فائضاً قدره نحوه (٣٠.٥) مليون جنيه ولكنه في العام ١٩٢٠م حقق عجزاً بمقدار (١٦.٥) مليون جنيه وذلك بسبب الهبوط في أسعار القطن المصري في الأسواق الدولية، وإستمر هذا العجز في الميزان التجاري متحققاً في التسعة شهور الأولي من عام ١٩٢١م بنحو (٢٠٦٦٠٢٤٧) جنيه حيث كانت قيمة الصادرات السلعية (١٩٠٩٦٧٥٩) جنيه في حين كانت قيمة الواردات (٣٩٧٥٧٠٠٦) جنيه، وقد نجم هذا العجز نتيجة هبوط ثمن قنطار القطن من ٨٧ ريال في فبراير عام ١٩٢٠م إلي ١٨ ريال في فبراير عام ١٩٢١م. (٤٥)

وكان للنقابة الزراعية ورئيسها الأمير يوسف كمال دوراً فاعلاً في إنقاذ محصول القطن من مخاطر هبوط أسعاره بدعوة مجلس إدارتها للإنعقاد يوم الجمعة ١٠ فبراير ١٩٢٢م، حيث حضر الإجتماع ٤٠ عضو من أعضائها لبحث أسعار القطن الحاضرة ووافق الحاضرون علي المشروع

المقدم إليهم وهو إتفاق النقابة مع بنكي مصر وروما علي شراء البضاعة الحاضرة من القطن بالمقادير التي تري النقابة أن شراؤها ضروري لتحقيق التوازن داخل سوق القطن وإستقرار الأسعار، وأن يكون الشراء في الأوقات التي تحددها النقابة مع إلتزامها بدفع (١٦٠) قرش لكل قنطار إلي البنكين، وذلك من المبالغ التي طلبت من الحاضرين للإكتئاب بها، وتقرر إستمرار جلسة الإكتئاب إلي يوم الجمعة ٢ مارس ١٩٢٢م في مقر النقابة. (٤٦)

وجاء صدور القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١م المعدل للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٦م والمتعلق بجواز تخزين القطن غير المحلوج في مخازن خاصة، والذي نبه الفلاحين والتجار بوجوب حلج القطن قبل أول مايو من كل عام.(٤٧)، وكان من أسباب هبوط أسعار القطن هي المضاربات التي يقوم بها التجار وبيوتات تجارة القطن في مصر وبريطانيا حيث كانت المصانع البريطانية تخشي أن تتوقف مصانعها عن العمل نتيجة جشع وإستغلال المضاربين، حيث تقاس أهمية القطن المصري بعدد الأنوال المستخدمة في غزله، حيث بلغ عدد المغازل في العالم قبل الحرب العالمية الأولي (١٤٨) مليون مغزل كان يشتغل منها بغزل القطن المصري (٢٣) مليون مغزل، وإستمرت أسعار القطن المصري في التدهور لأدني مستوياتها في أسواق الإسكندرية يوم الأربعاء ٩ أغسطس ١٩٢٢م حيث واجه التجار وكثير من بيوت التجارة شبح الإفلاس، حيث خسر القطن ما يوازي الربع أو الثلث من سعره الحقيقي حيث كان يفترض أن يكون مناظراً لسعر القطن الأمريكي في ذلك التاريخ بسعر (٤٥) ريالاً علي الأقل للقنطار، إلا أن سعر القطن المصري لصنف السكلاريدس يتراوح بين ٣٢، ٣٣ ريال للقنطار، ولصنف القطن الأشموني يتراوح بين ٢٥، ٢٦ ريال للقنطار، ولذلك جاء تفكير الحكومة في إقراض صغار ومتوسطي ملاك الأراضي الزراعية علي أقطانهم لمساندة الفلاحين في زراعة القطن وحمايتهم من قيود الإئتمان المصرفي وعسف وجشع المرابين. (٤٨)

وكان من أحد أسباب هبوط أسعار القطن المصري هو تقدير شركة المحاصيل العمومية لمحصول القطن عام ١٩٢١م /١٩٢٢م بصورة خاطئة ومغالي فيه حيث قدرته بنحو (٥١٠٠٠٠٠) قنطار والذي يزيد عن تقدير وزارة الزراعة البالغ (٤٠٠٢٠٠٠) قنطار مما أدي لهبوط أسعار القطن جراء تضارب مثل هذه البيانات وشدة حساسيتها ، ولذلك أصدرت النقابة الزراعية المصرية تقريراً عن حالة السوق القطنية في مصر تناولت فيه ظروف إنشاء شركة المحاصيل من تجار الصادر وأرباب المصارف الأجانب لحماية مصالحهم ، وكان لها دور في إنشاء بورصة مينا

البصل وتنظيم العمل فيها وشكلت مجلس إدارتها من ٩ سماسرة وثلاثة أعضاء منتجين هم أعضاء في شركة المحاصيل، وذكر التقرير أن ٦٠ سمساراً سيطروا علي سوق عقود القطن، وقدمت النقابة إقتراحاً في ١٩٢٢/١٢/٢٦م لإصلاح بورصتي العقود والبضاعة الحاضرة، ودعت كافة أعيان المزارعين في مصر من أعضائها أو من غيرهم المشاركة في رفع عريضة لدولة محمد توفيق نسيم رئيس الوزراء للتدخل لعلاج أزمة إنهيار أسعار القطن المصري حيث هبط سعره خلال شهر من ٣٨.٥ ريال للقنطار إلي ٣٢.٥ ريال للقنطار في المتوسط حيث بلغت قيمة هذا الهبوط (٥) مليون جنيه ، وهو ما يستوجب تدخل الدولة لحماية المحصول النقدي للإقتصاد المصري خاصة وأن " البدراوي عاشور" باشا قد ذهب علي رأس وفد من كبار ملاك الأراضي الزراعية لمقابلة الملك فؤاد لوضع الحلول العاجلة لحماية محصول القطن من إنهيار أسعاره. (٤٩)

وقد نظر مجلس النواب البريطاني يوم ١٩ أبريل ١٩٢٣م مشروع فرض ضريبة علي القطن المستورد لصالح الغزالين البريطانيين بمقدار ستة بنسات علي كل بالة قطن مستوردة تضم حصيلتها إلي الإعانة الممنوحة من الحكومة والتي تخصصها لتوسيع زراعة القطن داخل الإمبراطورية البريطانية، وكان غزالو القطن قد حاولوا من قبل فرض هذه الضريبة إختيارياً فيما بينهم علي كل بالة تستهلك في منازلهم ولم يوافق علي ذلك إلا ٩٠% منهم ورفضها ١٠% منهم، ولذلك فرضتها الحكومة جبراً توافقاً مع إجماعهم عليها، ويأتي فرض بريطانيا لتلك الضريبة في الوقت الذي لم تنجح النقابة الزراعية العامة المصرية في مسعاهاللحصول علي موافقة الحكومة المصرية للتدخل لمصلحة غالبية منتجي القطن في مصر عند إنهيار أسعاره بحجة أن ذلك ليس من إختصاص الحكومة. (٥٠)

وضغطت النقابة الزراعية العامة علي الحكومة المصرية في بلاغ لها مما ادي لتدخل الحكومة لإصلاح بورصات القطن وبذرته وهما بورصة العقود الآجلة (الكونترات) بالإسكندرية والثانية بورصة للبضاعة الحاضرة بمينا البصل في الإسكندرية ، كما وجه سكرتير النقابة خطاباً إلي دولة رئيس الوزراء "يحي إبراهيم" باشا نبه فيه إلي أن المخاطر التي تواجه محصول القطن تهدد ثروة البلاد، وذلك أن مجموعة من الغزالين الإنجليز وضعوا خطة للقضاء علي الأسعار بحيث لا تتجاوز ما بين ٦–٧ جنيه لقنطار القطن السكلاريدس لسد إحتياجات المنتج المصري وذلك خوفاً من تجدد ما حدث عام ١٩١٩م حيث بلغ سعر القنطار ٤٠ جنيه حيث نجم عن صعود الأسعار نتائج سلبية. (٥١)

وقررت الحكومة التدخل في سوق القطن علي الرغم من معارضة وزير المالية "محب" باشا لهذا التدخل، كما غضبت بريطانيا لهذا التدخل الذي وصفته بالتدخل السياسي لقرب الإنتخابات النيابية، وطلب رجال الإقتصاد من الحكومة أن يكون تدخلها للشراء من المحصول الجديد لقطن أكتوبر ونوفمبر وإستلام البضاعة خلال تلك الفترة مما سيفضي إلي إرتفاع أسعار القطن ويربح منتجيه، كما توفر الحكومة تكاليف التخزين والتأمين وألا تشتري بضاعة حاضرة من القطن القديم (١٩٢٢ / ١٩٢٣م) الذي ينتهي موسمه بعد أيام (٣١ أغسطس ١٩٢٣م) لأن هذا الشراء سيسهم في رفع سعر القطن لدي تجار الصادرات والذي لا يحوز طلب من الغزالين الأجانب في نهاية الموسم ودون أن تستفيد من هذا الشراء سوق البضاعة الحاضرة في مينا البصل.(٥٢)

وتشير إحصائيات التجارة الخارجية إلي إنخفاض قيمة الصادرات من (٨٢٨٧٩٢٣) مليون جنيه في شهر ديسمبر ١٩٢٢م إلي (٦٧٦٤٩٢٣) مليون جنيه في يناير ١٩٢٣م بمعدل إنخفاض ١٨%، كما أن قيمة صادرات القطن قد إنخفضت خلال تلك الفترة بواقع ٨٥% و ٨٧% علي التوالي.(٥٣)، ولذلك تجددت الرغبة لدي الحكومة المصرية للتدخل في سوق القطن كمشتريه في موسم ١٩٢٤ – ١٩٢٥م وموسم ١٩٢٥ – ١٩٢٦م حيث تقدم مجموعة من نواب مجلسي الشيوخ والنواب بمشروع لعرضه علي وزير الزراعة ورئيس الوزراء، وذهبوا إلي سراي رأس التين لمقابلة الملك فؤاد لحفز الحكومة علي شراء القطن .(٥٤) إلا أن هذا التدخل واجه معارضة من الإقتصاديين والمصريين حيث إرتاي البعض أن تدخل الحكومة للشراء كان ضئيلاً يعادل ما يشتريه أحد التجار في صفقته واحدة وأنها تشتري بأسعار تقل عن سعر السوق وأنها تريد تحقيق الربحية وأن عليها الشراء بسعر السوق أو بأعلي منه تمهيداً لإرتفاع الأسعار، وانها قصرت الشراء لحسابها علي البنك الأهلي وكان عليها تفويض بنك أخر أو عدة بنوك كبنك مصر، حيث يفضي تدخل البنوك كلها للشراء إلي زيادة الطلب علي القطن المعروض مما يسهم في إرتفاع سعره .(٥٥) وكان قد ورد تقرير من القنصل المصري في لندن حولته وزارة الخارجية إلي لجنة شراء القطن وزارة المالية لدراسته وإنتهي الرأي بحفظه بناءعلي مذكرة إيضاحية بتفنيد ما ورد فيه من معلومات غير صحيحة لا تخرج عن المعلومات التي يبثها غزالي لنكشير وتجار وسماسرة القطن الإنجليز حيث كتب تلك المذكرة يوسف نحاس بك سكرتير عام النقابة الزراعية وعضو لجنة الشراء وعارض ما ورد في تقرير القنصل بأنه لا صحة لتاثير إرتفاع أسعار القطن المصري علي

أسعار القطن في إنجلترا ولا صحة لتحول مصانع لنكشير عن غزل السكلاريدس، ولا صحة للقول بأن أسواق الهند والشرق الأقصي لم تعد تستطيع دفع أثمان الأقمشة المغزولة من القطن السكلاريدس ، وأن كمية القطن المصري التي تحصل عليها المغازل البريطانية لم تنقص عام ١٩٢٥م. (٥٦)

وتعالت الأصوات الداعية لتدخل الحكومة المصرية في سوق القطن بمينا البصل في يناير عام ١٩٢٦م كمشترية لوقف هبوط أسعاره إلا أن هذا التدخل أثار حفيظة المؤسسات المالية والصناعية البريطانية، كماإنتقد هذا التدخل السكرتير التجاري البريطاني في القاهرة، وكانت لجنة القطن بوزارة المالية قد أرسلت برقية إلي مندوب الحكومة ببورصة البضائع بالإسكندرية وأخبرته بقرار الحكومة شراء ٣٠ ألف قنطار قطن من قطن شهر مايو وفق الشروط والقيود التي جري العمل عليها في القطن لشهر مارس الماضي، وقد أتمت لجنة القطن بوزارة المالية المهمة المكلفة بها، حيث فضلت الحكومة الشراء من البضاعة الحاضرة بصفة جدية للتأثير في السوق، ورفضت الدخول في سوق الكونتراتات (بورصة العقود الآجلة).(٥٧)

وقدمت النقابة الزراعية المصرية رؤيتها بوضع سبل إصلاح بيع الكونترات في البورصة حيث تري أن أكثر مشاكل القطن تخرج من بورصة العقود، ولذلك رفعت في ١٩٢٦/٤/٧م مذكرة لوزير المالية ورئيس المجلس الإقتصادي لكي يتم حل مشكلة البيع علي الكونترات وفقاً لمصلحة المنتج المصري لأن الأسلوب المنتهج لبيع القطن في بورصة العقود يخالف قواعد العرض والطلب، وأن الحكومة تعلم بالأساليب غير المشروعة التي تسببها طريقة البيع في هذه البورصة والتي تستنزف جوهر الثروة القومية المصرية وتساعد تجار الصادرات في جني الأرباح وإجحاف حقوق المنتجين من ملاك الأراضي الزراعية، خاصة وأن المغازل تبدأ قبل جني المحصول بالتعاقد مع تجار الصادرات علي القطن لتسليمه إليها في الموسم، وبالتالي فإن تجار الصادرات قد ضمنوا عن طريق الشراء علي الكونترات وإطمأنوا أن القطن المتعاقد عليه مع الغزالين سيكون حتمياً متاحاً، وبالتالي يمكنهم التعاقد مع الغزالين دون حاجة لتغطية عقودهم بشراء كونتراتات في البورصة خاصة في السنوات التي يرون فيها أن المحصول سيكون وفيراً وستتأثر الأسعار بزيادة العرض منه، وهذا ما حدث في بداية الموسم عام ١٩٢٦م حيث هبط سعر القطن من ٥٠ ريالاً إلي أدني مستوي له.(٥٨)ونادي أعضاء مجلس النواب عند مناقشة مشروع ميزانية الدولة عام ١٩٢٦/١٩٢٧م بضرورة تحسين الوضع الإقتصادي الناشئ عن إنخفاض أسعار القطن مع ضرورة

إصلاح بورصة العقود. [٥٩]، وطالب يوسف نحاس بك في المحاضرة التي ألقاها في النادي الزراعي يوم ١٩٢٦/١٢/١٧م بضرورة إصلاح قواعد عمل السماسرة وشروط قبولهم ومنع تجار الصادرات والمضاربات من العمل بأسماء مستعارة وتخليص بورصة العقود من نفوذ تجار الصادر وتضامن السماسرة مالياً. [٦٠] وهو ما تناوله اول تعديل للائحة القديمة الصادرة في ٢٥ يوليو عام ١٩١٦م والقرار الوزاري الصادر في ٢٦ يوليه عام ١٩١٦م بالتعديل الصادر في أكتوبر ١٩٢٧م بمرسوم ملكي بعد القرار الوزاري في ١٩٢٦/١١/١٥م بتشكيل لجنة لهذا الغرض إجتمعت في وزارة المالية برئاسة محمد زكي الإبراشي باشا وكيل الوزارة لفحص اللائحة الداخلية للبورصة، ووضعت تقريراً وأقر مجلس الوزراء برئاسة محمد محمود باشا لائحة البورصة الجديدة. [٦١]

وتشير الإحصاءات السنوية إلي أن صادرات مصر من القطن بلغت (٤٤٩٧٠٠٠) قنطار عام ١٩١٩/١٩١٨م إرتفعت إلي (٦٢٣٨٠٠٠) قنطار في العام ١٩٢٠/١٩١٩، وإنخفضت إلي (٣٤٠١٠٠٠) قنطار في ١٩٢١/١٩٢٠م ثم إرتفعت إلي (٥٨٠٧٠٠٠) قنطار في العام ١٩٢٢/١٩٢١م ، وإستمرت الصادرات في الإرتفاع لتصل إلي (٧١٧٣٠٠٠) قنطار في العام ١٩٢٣/١٩٢٢م ، ثم إنخفضت قليلاً إلي (٧٠٢٠٠٠٠) قنطار في عام ١٩٢٤/١٩٢٣م لتصل إلي (٧١٩٠٠٠٠) قنطار في العام ١٩٢٥/١٩٢٤م ، وإرتفعت إلي (٧٢٠٣٠٠٠) قنطار في عام ١٩٢٦/١٩٢٥م ثم (٧٨٦١٠٠٠) قنطار في العام ١٩٢٧/١٩٢٦م ، وإنخفضت قليلاً إلي (٦٦٦٧٠٠٠) قنطار عام ١٩٢٨/١٩٢٧م ثم إرتفعت إلي (٨٠٦٨٠٠٠) قنطار في عام ١٩٢٩/١٩٢٨م. [٦٢]

وبلغت قيمة صادرات القطن المصري نحو (٣٨٠٣٤٠٠٠) مليون جنيه بنسبة ٨٥% من إجمالي الصادرات البالغة (٤٤٦٣٧٨٦٥) مليون جنيه لعام ١٩١٨م، والتي إرتفعت إلي (٦٥٤٤٢٠٠٠) مليون جنيه بنسبة ٨٦% من إجمالي الصادرات البالغة (٧٥٨٨٨٣٢١) مليون جنيه لعام ١٩١٩م، وإستمرت الصادرات من القطن في الزيادة لتبلغ (٧٥٠٩٧٠٠٠) مليون جنيه بنسبة ٨٧.٩% من إجمالي الصادرات البالغة (٨٥٤٦٧٠٦١) مليون جنيه لعام ١٩٢٠م، وإنخفضت صادرات القطن حيث بلغت (٢٨٨٧٥٠٠٠) مليون جنيه بنسبة ٧٩%من إجمالي الصادرات والتي إنخفضت أيضاً عن السنوات السابقة لتبلغ (٣٦٣٥٦٠٦٢) مليون جنيه عام ١٩٢١م، وإرتفعت صادرات القطن لتصل إلي (٣٩٧١٥٠٠٠) مليون جنيه بنسبة ٥٧.٨% من إجمالي الصادرات البالغة (٦٨٧١٦٤١٨) مليون جنيه عام ١٩٢٢م، ووصلت قيمة

الصادرات من القطن إلي (٤٩٥١٦٠٠٠) مليون جنيه بنسبة ٨٤.٨% من إجمالي الصادرات البالغة (٦٠١٥١٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٣م. (٦٣)

وتراوحت أسعار قنطار القطن بين ٧ ، ٨ جنيه في المتوسط عام ١٩٢٤م حيث بلغ السعر أعلي درجاته في يناير بنحو ٨.٦٧٠ جنيه ثم هبط إلي ٨.٥٣٤ جنيه في فبراير و ٧.٧٠٢ جنيه في مارس و ٧.٥٥٤ جنيه في أبريل وعاد الإرتفاع في أغسطس ٨.٦٥٤ جنيه وهبط إلي ٧.٧٣٨ جنيه في سبتمبر ، وبعد ذلك معدلات مرتفعة عن متوسط سعر القنطار عام ١٩٢٣م حيث بلغ ٦.٦٣٠ جنيه ، وبلغت قيمة صادرات القطن لعام ١٩٢٤م (٥٦٥٥٤) مليون جنيه بزيادة قدرها (٧٠٣٨٠٠٠) مليون جنيه عن عام ١٩٢٣م وكان سعر قنطار القطن ٨.٧٦ جنيه و ٦.٢١ جنيه في شهري يناير وديسمبر عام ١٩٢٥م في مقابل ٥.٦٢ جنيه و ٤.١٦ جنيه في يناير وديسمبر عام ١٩٢٦م حيث بلغت قيمة الصادرات من القطن (٥١٦٦٠٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٥م في مقابل (٣٤٣٧١٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٦م. (٦٤)

وبلغ سعر قنطار القطن السكلاريدس في يوليو ١٩٢٧م نحو (٣٩.٤٥) ريال والأشموني (٢٨.٠٥) ريال وفي ٨ سبتمبر إرتفع صنفي القطن إلي (٤٢.٠٥) ريال و (٣١.٦٠) ريال علي التوالي ، ويرجع هذا الإرتفاع إلي فيضان نهر المسيسبي في أمريكا وتلف زراعات القطن هناك، وإرتفعت قيمة الصادرات من القطن لعام ١٩٢٧م إلي (٣٨٩٩٩٠٠٠) مليون جنيه، وبلغت الزيادة في قيمة قيمة صادرات القطن لعام ١٩٢٨م بنحو (٦١٣٩٠٠٠) مليون جنيه لتصل إلي ٤٥ مليون جنيه تقريباً إلا أن حجم الصادرات من القطن عام ١٩٢٩م كان أكثر مما تم تصديره منه عام ١٩٢٨م بنحو ١٩٢ ألف قنطار إلا أن قيمة الصادرات عام ١٩٢٩م كانت أقل من قيمة الصادرات منه عام ١٩٢٨م نظراً لإنخفاض أسعاره بنسبة ١٣.٥%. (٦٥)

وعلي صعيد التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من القطن تأتي بريطانيا علي رأس الدول المستوردة للقطن المصري حيث إرتبط إستهلاكه في الخارج بمصانع لانكشير وتزايدت تبعية الإقتصاد المصري للإقتصاد البريطاني، وتدفقت الإستثمارات البريطانية إلي مصر مستفيدة من وضع بريطانيا المتميز في مصر عقب الحرب العالمية الأولي وتصفية البيوت المالية الألمانية والإيطالية، ولذلك تمتعت الشركات الريطانية بالحماية القانونية المتوافرة بمقتضي الإمتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة والإعفاءات الضريبية مما مكنها من توجيه الإقتصاد المصري وفقاً لمصلحتها، ووجهت

جانب من إستثماراتها لبنوك التسليف الزراعي التي تقرض الفلاحين لزراعة القطن وإنشاء الشركات العقارية والأراضي والصناعات التي تخدم النشاط التجاري كعمليات تجهيز القطن من حلج وكبس. [٦٦]، وبلغت قيمة الصادرات المصرية من القطن إلي بريطانيا بنحو (٣٢٤٣٩١٠) مليون جنيه عام ١٩١٩م إرتفعت إلي (١٧٠٤٣٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٤م، وقد حافظت بريطانيا علي شرائها لأكبر كمية من القطن المصري حيث إستوردت (٣٠٦٤٠٠٠) مليون قنطار بقيمة (١٥٣٧٤٠٠٠) مليون جنيه بزيادة ٣٠٥ ألف قنطار عن عام ١٩٢٥م، وبلغت الصادرات المصرية من القطن إلي بريطانيا عام ١٩٢٧م نحو (٢٨٤٨٠٠٠) مليون قنطار بقيمة (١٤٨٠٩٠٠٠) مليون جنيه منها (١٤٨٩٠٠٠) قنطار من صنف السكلاريدس قيمتها (٧٧٤٥٠٠٠) مليون جنيه، و (١١٤٩٠٠٠) مليون قنطار من صنف الأشموني قيمتها (٥٩٧٢٠٠٠) جنيه و (٢١٠٠٠٠) قنطار من أصناف القطن الآخري بقيمة (١٠٩٢٠٠٠) مليون جنيه في مقابل صادرات عام ١٩٢٦م والتي بلغت (١٠٠١١٠٠٠) مليون جنيه حيث تم تصدير (٣٠٦٤٠٠٠) مليون قنطار من السكلاريدس بقيمة (٨٣٢٤٠٠٠) مليون جنيه، و (١١٩٧٠٠٠) قنطار من صنف الأشموني بقيمة (٥٩٥٠٠٠) جنيه، و (٢١٨٠٠٠) قنطار من الأصناف الأخري بقيمة (١٠٩٢٠٠٠) مليون جنيه. [٦٧]

وبلغت صادرات القطن المصري عام ١٩٢٨م إلي بريطانيا نحو (٢٨٩٧٠٠٠) مليون قنطار بقيمة (١٧٥٦٩٠٠٠) مليون جنيه، وفي عام ١٩٢٩م بلغت تلك الصادرات من القطن (٢٦٥٧٠٠٠) مليون قنطار بقيمة (١٦١٠١٠٠٠) مليون جنيه وفي عام ١٩٣٠م بلغت تلك الصادرات من القطن (٢٠١١٠٠٠) مليون قنطار بقيمة (١٥٥٥٠٠٠٠) مليون جنيه ويرجع إنخفاض الصادرات عام ١٩٣٠ إلي تطبيق التعريفة الجمركية الحامية والكساد العالمي حيث كان لهما تأثير كبير علي المؤسسات الصناعية البريطانية سلبياً حيث إنخفض سعر القطن والطلب عليه، ولذلك تأثرت صادرات القطن المصري إلي بريطانيا بالإنخفاض. [٦٨]

وقد بلغت قيمة الصادرات من القطن إلي فرنسا عام ١٩١٨م نحو (٢٢٠١٠٠٠) جنيه إرتفعت إلي (٢٣٥٠٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٠م ، و (٣٤٤٠٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٢م و (٨٢٤٩٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٤م ، و(١٧٣٤٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٥م و (٤٦٣٦٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٦م ، ويعود تزايد الصادرات المصرية من القطن إلي فرنسا لتطور صناعة النسيج بها عقب الحرب العالمية الأولي، وتطور صناعات النسيج في الدول

المتخصصة في إنتاج القطن بكميات كبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي إنخفضت صادراتها منه إلي الدول الأوربية وزيادة كمية القطن المستهلكه محلياً، والحال كان كذلك في الهند إحدي الدول المنتجة للقطن والتي تطورت بها صناعة النسيج وإنخفضت صادراتها للخارج، وهذا بالإضافة لرخص أسعار القطن المصري قياساً علي أسعار القطن الأمريكي خلال الفترة ١٩١٨ – ١٩٣٠م. (٦٩)

وإحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية بعد بريطانيا في صادرات القطن المصري إليها حيث بلغت (٦٩٥٠٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٤م ، و (٥٣٠١٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٦م كقيمة لتصدير (١٠٤٤٠٠٠) مليون قنطار في مقابل (١٠٣٩٠٠٠) مليون قنطار بقيمة (٥٢٠٠٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٥م ، وفي العام ١٩٢٧م تم تصدير (١٢٢٦٠٠٠) مليون قنطار إليها بقيمة (٦٥١٣٠٠٠) مليون جنيها منها (٣٣٧٠٠٠) قنطار من السكلاريدس بقيمة (١٧٥٥٠٠٠) مليون جنيه و(٨٨١٠٠٠) قنطار من الأصناف الآخري بقيمة (٤١٠٠٠٠٠) مليون جنيه، وذلك في مقابل (١٠٤٤٠٠٠) قنطار بقيمة (٥٣٠١٠٠٠) مليون جنيه منها (٣٣٠٠٠٠) قنطار من السكلاريدس بقيمة (١٧٠٥٠٠٠) مليون جنيه، و (٦٩٨٠٠٠) قنطار من القطن الأشموني بقيمة (٣٥١١٠٠٠) مليون جنيه، و ١٧ ألف قنطار من الأصناف الآخري بقيمة ٨٥ ألف جنيه لعام ١٩٢٦م (٧٠)، ويرجع إستيراد أمريكا للقطن المصري علي الرغم من كونها من أكبر الدول المنتجة له نظراً للمزايا التي يتمتع بها القطن المصري وهي المتانة وبريق الصقل. (٧١)

وكان القطن المصري أحد الصادرات الهامة إلي إيطاليا لتقدم الصناعة بها حيث ساهمت صادراته إليها في إرتفاع حصيلة الصادرات المصرية حيث نافست إيطاليا بريطانيا في قوائم الصادرات المصرية إليها ونمو علاقاتها مع مصر علي حساب بريطانيا حيث بلغت قيمة صادرات القطن عام ١٩٢٤م نحو (٣٧٣٨٠٠٠) مليون جنيه ، وإستوردت من مصر (٤٠٨٠٠٠) قنطار بقيمة (٢٠٦٦٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٦م في مقابل (٤٠٣٣٧٠) قنطار بقيمة ٢ مليون جنيه تقريباً عام ١٩٢٥م ، وفي عام ١٩٢٧م إحتلت المركز الثالث في الصادرات من القطن المصري بعد بريطانيا وأمريكا بنحو (١١٠١٠٠٠) قنطار بقيمة ٦ مليون جنيه تقريباً، في حين إحتلت المرتبة الرابعة عام ١٩٢٨م في صادرات القطن المصري إليها بعد بريطانيا وفرنسا وأمريكا

بنحو ٩ مليون جنيه تقريباً ، وإحتلت المركز الرابع في تلك الصادرات عام ١٩٢٩م بعد بريطانيا وفرنسا وأمريكا بقيمة ٨ مليون جنيه تقريباً. (٧٢)

ونافست ألمانيا بريطانيا في علاقتها التجارية مع مصر حيث نجحت في إستئناف تلك العلاقات مع مصر التي إنقطعت خلال الحرب العالمية الأولي، ونظراً لحدوث طفرة صناعية متقدمة في ألمانيا ساهمت في خفض أسعار منتجاتها لإنخفاض تكاليف إنتاجها وإنتهاجها إسلوب المقايضة التجارية ونظام الدفع علي آجال طويلة ، وإقبالها علي شراء القطن المصري ومقايضته بالأسمدة الذي كان أهم الصادرات المصرية إليها .(٧٣)، حيث تم تصدير القطن المصري إليها بقيمة (٣٠٤٢٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٤م ، وتصدير (٣٦٨٠٠٠) قنطار في عام ١٩٢٥م و (٣٠٩٠٠٠) قنطار في عام ١٩٢٦م بقيمة (١٥٢٧٠٠٠) مليون جنيه، و(١٥٠٧٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٩م، وهو ما يؤشر علي إستمرار صادرات القطن المصري إلي ألمانيا .(٧٤)

ودخلت اليابان كمنافس لبريطانيا في العلاقات التجارية مع مصر والتي كانت قد إنقطعت أثناء الحرب العالمية الأولي، وخلال حقبة العشرينات زادت التجارة بين مصر واليابان لإقبالها علي إستيراد القطن المصري حيث إستوردت (٣٠٢٠٠٠) قنطار قطن بقيمة (١٥٤٦٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٦م في مقابل (٢٧١٠٠٠) قنطار قطن عام ١٩٢٥م ، و (٢٧٥٠٠٠) قنطار قطن عام ١٩٢٧م و (٢٩٠٠٠٠) قنطار قطن عام ١٩٣٠م. (٧٥)

وتم تصدير القطن المصري إلي روسيا حيث منحت الحكومة المصرية تسهيلات لشركة المنسوجات الروسية في عامي ١٩٢٧م ، ١٩٢٨م مما أدي لشرائها القطن مباشرة من الإسكندرية حيث تم تصدير (٣٤٠٠٠) قنطار قطن عبارة عن ١٥ ألف قنطار سكلاريدس و ١٥ ألف قنطار أشموني عام ١٩٢٦م، وتصدير ٢٩٧ ألف قنطار قطن عبارة عن ١١٨ ألف قنطار سكلاريدس و ١٧٤ ألف قنطار أشموني و ٥ ألاف قنطار من أصناف آخري عام ١٩٢٧م، وتصدير (٥٠١٠٠٠) قنطار قطن عبارة عن (٢٥٢٠٠٠) قنطار سكلاريدس و (٢٢٤٠٠٠) قنطار أشموني و ٢٤ ألف قنطار من أصناف آخري عام ١٩٢٨م. (٧٦)

٢- بذرة القطن: تعد الصادرات من بذرة القطن التالية في الأهمية لصادرات القطن وترتبط به خاصة وأن الناتج من بذرة القطن يتزايد كلما تزايد إنتاج محصول القطن، حيث تعد البذرة المصرية من أجود أنواع البذور في العالم لإنتاجها كميات وفيرة وجيدة من الزيت، ولذلك ظلت خاضعة لإحتكار الأسواق البريطانية ولم تحاول الحكومة المصرية الدعاية لصادراتها من تلك البذرة في الأسواق الدولية، ولذلك تحكمت الشركات البريطانية في أسعارها، وتعد بريطانيا المستورد الرئيسي لها بنسبة تقترب من ٩٠% من صادراتها [٧٧]، حيث بلغت الكمية المصدرة منها (٣٠٧٠٠٠٠) أردب بقيمة (٣٥٦٥٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٣م تزايدت إلي (٢٧٠٠٠٠٠) أردب بقيمة (٣٥٩٨٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٤م ، وبلغت كمية الصادرات منها عام ١٩٢٦م بنحو (٤٦٧٠٠٠) أردب بزيادة عن العام ١٩٢٥م بنسبة ٢٣% بسبب زيادة إنتاج محصول القطن، وتم تصدير (٢٢٦٧٠٠٠) أردب إلي بريطانيا بقيمة (١٩٩٢٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٦م في مقابل (١٨٦٤٠٠٠) أردب عام ١٩٢٥م وتلتها ألمانيا في إستيرادها بنحو (١٩٠٠٠٠٠) أردب عام ١٩٢٥م و (١٩٦٠٠٠) أردب عام ١٩٢٦م، وبلغ إجمالي الصادرات منها لعام ١٩٢٧م نحو (٣٣١٥٠٠٠) أردب بقيمة (٣١٦٢٠٠٠) مليون جنيه في مقابل (٢٥٤٦٠٠٠) أردب بقيمة (٢٢٤٦٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٦م، حيث إستوردت بريطانيا منها عام ١٩٢٧م نحو (٢٧٣٤٠٠٠) أردب بقيمة (٢٤٥٠٠٠٠) مليون جنيه، وفي العام ١٩٢٨م بلغت الصادرات منها (٢٥١٣٠٠٠) أردب بقيمة (٢٢١٣٠٠٠) مليون جنيه حيث بلغت قيمة الكمية المصدرة إلي بريطانيا منها (٢٢٦٤٠٠٠) مليون جنيه عام ١٩٢٨م.[٧٨]

٣- زيت بذرة القطن: يعتبر زيت بذرة القطن مرتبطاً إرتباطاً وثيقاً ببذرة القطن لأنه ينتج منها، وبلغت الصادرات منه عام ١٩٢٤م (٧٢٢٧٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (٢٩٨٠٠٠) جنيه في مقابل (١١٢٦٨٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (٤٣٦٠٠٠) ألف جنيه عام ١٩٢٣م ويرجع إنخفاض نسبة وقيمة الصادرات منه عام ١٩٢٤م إلي أن ألمانيا أهم الدول المستهلكة له والمستوردة من مصر كانت قد إستوردت عام ١٩٢٤م كمية كبيرة من بذرة القطن من مصر وقامت بإستخراج الزيت منه عام ١٩٢٤م ، وفي عام ١٩٢٥م بلغت الصادرات منه (١٣٧٩٤٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (٤٧٦٠٠٠) ألف جنيه في مقابل (٣٦٠٥٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (١٤٣٠٠٠) ألف جنيه عام ١٩٢٥م وترجع أسباب الزيادة من الصادرات عام ١٩٢٦م إلي زيادة إنتاجه من بذرة القطن الوفيرة في ذلك العام وإنخفاض أسعاره مما أدي لزيادة شراء المصانع في الخارج له وإعفائه

من رسم الصادر وعوائد الرصيف منذ سبتمبر عام ١٩٢٦م ، وتعد بريطانيا أول الدول المستوردة له في عام ١٩٢٦م بنحو (٧٨٥٢٠٠٠) كيلو جرام مقابل (١٢٧٧٠٠٠) كيلو جرام عام ١٩٢٥م، وجاءت بعدها ألمانيا بمقدار (١٢٦٩٠٠٠) كيلو جرام عام ١٩٢٦م مقابل (١٢٦٠٠٠) كيلو جرام عام ١٩٢٥م ثم هولندا بمقدار (١٢١٣٠٠٠) كيلو جرام عام ١٩٢٦م مقابل (١٤٧٧٠٠٠) كيلو جرام عام ١٩٢٥م ، ثم فلسطين بمقدار (١٠٩٨٠٠٠) كيلو جرام عام ١٩٢٦م مقابل ١٥٨٠٠٠ كيلو جرام عام ١٩٢٥م وفي عام ١٩٢٧م بلغت الصادرات منه (١٣٩٩٥٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (٥٢٥٠٠٠) جنيه، وكانت بريطانيا قد إستوردت منه (٦٨٤٢٠٠٠) كيلو جرام تلتها هولندا واليونان وفلسطين وسوريا وألمانيا. (٧٩)

٤- كسب بذرة القطن: يرتبط تصنيع كسب بذرة القطن بإنتاج محصول القطن الناتج من عصر البذرة والذي يستخدم كعلف للماشية، وترتفع أسعاره تبعاً لإرتفاع أسعار البذرة حيث المصدر منه (١٢١٠٠٠) طن بقيمة (٧٠٥٠٠٠) جنيه عام ١٩٢٣م في مقابل (١١٨٠٠٠) طن بقيمة (٧٧٨٠٠٠) جنيه عام ١٩٢٤م ، وكانت بريطانيا تحتل المكانة الأولي في إستيراده من مصر بقيمة (٦٠٢٠٠٠) جنيه وألمانيا (١٥٥٠٠٠) جنيه عام ١٩٢٤م، وقد إنخفضت قيمة الصادرات منه في عام ١٩٢٦م بمقدار ٧٢ ألف جنيه، علي الرغم من أن الصادرات منه يزيد عن عام ١٩٢٥م بنحو ٣١ ألف طن ، ويرجع إنخفاض قيمة الصادرات إلي أنخفاض أسعار بذرة القطن مما أدي لإنخفاض سعر الكسب بنحو ٢٩% تقريباً عام ١٩٢٦م، وبلغت حجم المصدر منه إلي بريطانيا ١٥٥ ألف طن بما يعادل ٩٦% من إجمالي الصادر منه وفي عام ١٩٢٨م بلغ الصادر منه بقيمة ٥٢٨ ألف جنيه في مقابل ٥٦٠ ألف جنيه عام ١٩٢٧م. (٨٠)

٥- البصل : يأتي البصل بعد القطن ومشتقاته في الأهمية بقائمة الصادرات المصرية حيث كانت مصر تحتل المركز الأول في إنتاجه، وكانت بريطانيا تعد المستورد الأول للصادرات المصرية منه بنوعيه الطازج والمجفف حيث كانت مصر تصدر قرابة ربع ما تحتاجه الأسواق البريطانية من البصل علي الرغم من مواجهته لمنافسة شرسة من البصل الهولندي والأسباني والشيلي والأرجنتيني، خاصة وأن البريطانيين يستهلكون كميات كبيرة منه كغذاء وكمصدر للتدفئة ويدخل في صناعة الويسكي، لذلك حرصت وزارة التجارة والصناعة علي الإهتمام بجودته وإختيار الأنواع الجيدة لتصديره للحفاظ علي سمعته وجودته في الأسواق الدولية خاصة السوق البريطاني. (٨١)

وإرتفعت الصادرات منه من ٩٠ ألف طن بقيمة ٣٥٨ ألف جنيه عام ١٩٢٣م والذي شهد إنخفاض أسعاره بسبب زيادة إنتاجه المعروض من أسبانيا إلي ١١٧ ألف طن بقيمة ٦٥٢ ألف جنيه عام ١٩٢٤م ، وقد بلغت الصادرات منه عام ١٩٢٦م إلي ١٣٥ طن بقيمة ٧١٠ ألف جنيه في مقابل ١٥٥ ألف طن بقيمة ٩١٣ ألف جنيه عام ١٩٢٥م وذلك بإنخفاض قدره نحو ٢٠ ألف طن بقيمة ٢٥٣ ألف جنيه ، وبلغت الصادرات منه إلي بريطانيا (٤٤٦٧٢٠٠٠) كيلو جرام بقيمة ٢٣٣ ألف جنيه عام ١٩٢٦م في مقابل (٥٦٠٦٧٠٠٠) كيلو جرام عام ١٩٢٥م وتلتها إيطاليا حيث إستوردت (٢٣٤٦٢٠٠٠) كيلو جرام بقيمة ١٨٠ ألف جنيه ١٩٢٦م مقابل (٢٣٥٥١٥٠٠٠) كيلو جرام عام ١٩٢٥م بإنخفاض قدره نحو (٢٠٥٣٠٠٠) كيلو جرام، وجاءت أمريكا بعدهم في إستيراد البصل المصري بنحو (٢٠٠٧٦٠٠٠) كيلو جرام بقيمة ١٠٣ ألف جنيه عام ١٩٢٦م مقابل (٢١٥٧٠٠٠٠) كيلو جرام عام ١٩٢٥م، وتلتها ألمانيا بمقدار (١٧١٥٢٠٠٠) كيلو جرام بقيمة ٨٩ ألف جنيه عام ١٩٢٦م مقابل ٢٨٨ ألف كيلو جرام مقابل (٦٠١١٠٠٠) كيلو جرام عام ١٩٢٥م ثم فرنسا بمقدار (٦٣٧٣٠٠٠) كيلو جرام بقيمة ٣٤ ألف جنيه عام ١٩٢٦م في مقابل (٨٥١٢٠٠٠) كيلو جرام عام ١٩٢٥م، ويرجع إنخفاض الصادرات عام ١٩٢٦م إلي زيادة إنتاجه من جزيرة رودس وتركيا وأسبانيا وبلاد الشام، وفي العام ١٩٢٧م بلغت الصادرات منه ١٦٨ ألف طن بقيمة ٨٦٣ ألف جنيه، وبلغ حجم المصدر منه لبريطانيا عام ١٩٢٧م نحو ٤٨ ألف طن تلتها إيطاليا وأمريكا وألمانيا وهولندا وفرنسا.[٨٢]

٦- البيض الطازج: يعد البيض الطازج من الصادرات الهامة للأسواق الخارجية، ولكنه كان يتعرض لمنافسة شديدة في السوق البريطانية من أنواع البيض للدول الأكبر حجماً، وفرضت عليه رسوم مرتفعة، ولذلك كان علي منتجي البيض الإهتمام بتحسين إنتاجه وإنتاج نوعيات أكبر حتي يتمكن من زيادة صادراته ونفاذه إلي الأسواق الدولية خاصة السوق البريطاني الذي كان يستوعب كميات كبيرة منه ، ولم يكن تشكل الصادرات المصرية من البيض إلي بريطانيا إلا ٥.% فقط من إجمالي وارداتها من البيض. [٨٣]

وقد زادت الصادرات منه عام ١٩٢٤م بنحو (٢٠٤) مليون بيضة بقيمة (٥٦٧) ألف جنيه مقابل (١٥٧)مليون بيضة بقيمة (٤٧٨) ألف جنيه عام ١٩٢٣م ، وكانت الصادرات إلي بريطانيا عام ١٩٢٤م بقيمة (٥١٣) ألف جنيه ، وفي عام ١٩٢٦م إنخفضت الصادرات منه عن

عام ١٩٢٥م بنحو ٥١ مليون بيضة حيث بلغ قيمة العجز (٢١١٠٠٠) جنيه بسبب القيود التي وضعتها الحكومة المصرية بتحديد المقدار المسموح بتصديره في يناير وفبراير ومارس من عام ١٩٢٦م بمقدار (٣٠) مليون بيضة ، وكان نصيب بريطانيا من الصادرات (١٣٦٢٢٠٠٠٠) بيضة عام ١٩٢٥م مقابل (٩١.٥) مليون بيضة عام ١٩٢٦م ، وجاءت أسبانيا في المركز الثاني بحصولها علي (٥٢٢٩٠٠٠) بيضة في عام ١٩٢٥م مقابل (٧٢٤٣٠٠٠) بيضة عام ١٩٢٦م ، وجاءت فرنسا في المركز الثالث بحصولها علي (١٣٤٥٥٠٠٠) بيضة عام ١٩٢٥م في مقابل (٥٤٢٢٠٠٠) بيضة عام ١٩٢٦م ، في حين كان نصيب إيطاليا من صادرات البيض المصري نحو (١٢٣٨٠٠٠) بيضة عام ١٩٢٥م في مقابل (٢٥٣٨٠٠٠) بيضة عام ١٩٢٦م ، وفي عام ١٩٢٧م إنخفضت قيمة صادرات مصر من البيض إلي (٢٤٣٠٠٠) جنيه من (٢٥١٠٠٠) جنيه عام ١٩٢٦م ، وكانت القنصلية المصرية في لندن قد أرسلت تقريراً خاص بالبيض المصري وتجارته إلي رئيس الغرفة التجارية المصرية والذي أحاله إلي عضو مجلس الشيوخ "ألفريد شماس" لدراسته وإبداء الرأي فيه، حيث حث التقرير بضرورة الإهتمام البيض وتصديره إلي بريطانيا التي تستورد بريطانيا منه سنوياً بقيمة (١٩) مليون جنيه، وأدت القيود التي وضعتها وزارة الزراعة في خفض الصادرات منه اعوام ١٩٢٥م ، ١٩٢٦م، ١٩٢٧م مع أن سعر البيضة في لندن تباع بست شلنات (حوالي ٢٤ مليم) وهو ما يستوجب زيادة الإنتاج والتصدير نظراً لثقة المستهلك البريطاني في جودة ونوعية البيض المصري، مع الإهتمام بكبر حجمه وتحسين صنف البيض خاصة وأن موسم البيض المصري يقابله نضوب موردي البيض الأوربيون إلي بريطانيا فضلاً عن أهمية البيض المصري في صناعة الحلوي .(٨٤)

٧- السكر: سمحت الحكومة المصرية لشركة السكر والتكرير المصرية بأن تصدر السكر والمواد المصنعة منه وقصب السكر دون حاجة إلي ترخيص خاص ودون غيرها مع السماح لها بإستيراد السكر من إيطاليا بقيمة ٢٤ جنيه للطن وبيعه للمصريين بنحو ٣٥ جنيه إعتباراً من أول أغسطس عام ١٩٢٢م دون إستشارة التجار، ولذلك أرسلت الغرفة التجارية بالإسكندرية كتاباً في ٨ أبريل عام ١٩٢٢م إلي رئيس الوزراء ووزير الزراعة يحمل تساؤلاً كيف يمكن السماح بالتصدير والإستيراد للسكر، كما أن مدير مصلحة التجارة والصناعة أرسل كتاباً إلي الغرفة التجارية المصرية يخطره بأنه إعتباراً من العاشرمن مايو ١٩٢٢م ستصبح تجارة السكر حرة، وأبلغت مصلحة الجمارك أمراً إلي فروعها بذلك وأن التسعير الجبري سيزول وستزول القيود المانعه من

إستيراد السكر، واعلنت وزارةالمالية أن مبرر إلغاء التسعيرة الجبرية للسكر كان لمصلحة المستهلك، وعندما إرتفعت أسعاره في الخارج كان إلغاء تلك التسعيرة لتفويت فرصة الكسب غير المشروع علي التجار الذين تزايدت مشترواتهم منه خلال التسعيرة الجبرية. (٨٥)

وقد تراجعت صادرات مصر من السكر بنسبة ٤٠% عام ١٩٢٤م عما كانت عليه عام ١٩٢٣م وذلك بسبب بيع شركة السكر جانب كبير من إنتاجها المخزن لديها لمواجهة طلب الإستهلاك المحلي، وبلغ حجم الصادرات منه (٤٧٥٥٠٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (١٠٥٨٠٠٠) جنيه عام ١٩٢٣م والتي إنخفضت إلي (١٥٦٢٨٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (٤٦١٠٠٠) جنيه عام ١٩٢٤م، حيث تم التصدير إلي العراق بنحو (٦٢٦٠) طن، وفلسطين (٣٢٦٦)طن، والهند البريطانية (٢٦٧٧) طن ، وبلغت الصادرات منه في عام ١٩٢٥م نحو (٦٠٢٣٠٠٠) كيلو جرام بقيمة ١٤٣ ألف جنيه في حين وصلت عام ١٩٢٦م بنحو (٣٣٠٧٠٠٠) كيلو جرام بقيمة ٦٨ ألف جنيه، وعلي الرغم من أن حجم الإنتاج لعام ١٩٢٦م كان (٩٥٨٩٥٠٠٠) كيلو جرام إلا أن الصادرات منه كانت منخفضة بسبب مزاحمة أسعار السكر الأجنبي له في أسواق التصدير حيث كان يبلغ ١٥ جنيه للطن في حين كان سعر طن السكر المصري ٢٠ جنيه بزيادة قدرها ٣٣%، وتم تصديره إلي العراق بنحو (١٧٠٣٠٠٠) كيلو جرام ، وفلسطين (١٤٠٦٠٠٠) كيلو جرام وقد أصدرت الحكومة قراراً في ١٢ أغسطس عام ١٩٢٦م بإعفاء السكر المصنوع والمكرر من رسم الصادر لحفز الصادرات منه، ولكن في العام ١٩٢٧م إنخفضت الصادرات منه إلي (٦٥٤٠٠٠) كيلو جرام عام ١٩٢٧م .(٨٦)

٨- الأرز: لقد تقرر السماح بتصدير الأرز البلدي بعد أن كان ممنوعاً أثناء الحرب العالمية الأولي بموجب قرار مجلس النظار في ٢ أغسطس عام ١٩١٥م، وبمقتضي قرار مجلس النظار في ٧ سبتمبر عام ١٩١٥م تحت إباحة تصديره ولكن بموافقة السلطة الجمركية علي الجهات التي يصدر إليها، وقضت ظروف الحرب خضوع الأرز للتسعير الجبري حتي لا يتم إحتكاره أو إستغلال التجار له علي حساب المستهلكين، وقد تظلم تجار الأرز إلي رئيس مصلحة التموين من إنخفاض سعره، وفي ١٨ مارس عام ١٩١٨م اجتمع وفد من التجار مع رئيس الغرفة التجارية ومراقب عام التموين وفوض المجتمعون مجلس إدارة الغرفة التجارية في تقديم تقريره عن السعر المناسب ، والذي تحدد أن يكون سعر محصول الأرز الحالي لتاجر الجملة (٤٩٧) قرش للأردب، وسمحت لجنة مراقبة التموين بتصدير الأرز إلي بعض الجهات وبكميات محددة عام ١٩١٩م هي (٦٠٠) طن

شهرياً إلي فلسطين وسوريا و(٧٥٠) طن شهرياً إلي مالطا و(٤٠) طن إلي جزر الأخبيل (الدوديكانيز) وكميات صغيرة إلي جزائر كوستالموريزو ورواد، و(١٠٨) طن شهرياً إلي قبرص و(٥٠) طن شهرياً إلي الحجاز، و ذلك لقلة المحصول في مصر ونقص الوارد منه من الخارج، وإرتفع السعر في أول عام ١٩٢٠م إلي ٥٣٠ قرش و ٥٥٠ قرش للأرز الرشيدي .(٨٧)

ولقد زاد إنتاج الأرز عام ١٩٢٤م من عام ١٩٢٣م بمقدار ١٤٣% حيث بلغ ٣٠٠ مليون رطل إنجليزي عام ١٩٢٣م و ٤٢٩ مليون رطل إنجليزي عام ١٩٢٤ .(٨٨)، وكانت وزارة الخارجية في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٢٤م قد أبلغت قناصلها بوجوب دراسة أحوال الحاصلات المصرية في أسواق الصادرات كما إستطلعت مصلحة التجارة والصناعة رأي وزارة الزراعة في ١١ يوليو ١٩٢٥م في العيوب الزراعية التي يتعرض لها المحصول حيث تمثلت العيوب في النوع والضرب والتبييض وكذلك الحبوب الغريبة والرفيعة والمعطوبة التي توجد فيه والكسر والحصي والأحجار الصغيرة .(٨٩)

وبلغ حجم الصادرات منه (٣٢٦٦٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (٥٢٨٠٠٠) جنيه عام ١٩٢٤م في مقابل (١٠١٣٥٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (٢٢٥٠٠٠) جنيه عام ١٩٢٣م حيث تم التصدير إلي سوريا بنحو ١٧٥ ألف جنيه و فلسطين ٧٨ ألف جنيه واليونان ٦٢ ألف جنيه عام ١٩٢٤م ، وفي عام ١٩٢٥م تم تصدير (٢٧٧١٦) ألف كيلو جرام بقيمة ٤٧٩ ألف جنيه والتي إنخفضت عام ١٩٢٦م إلي (١٧٩٩٥٠٠٠) كيلو جرام بقيمة ٣٢٠ ألف جنيه ، ويرجع إنخفاض الصادرات إلي إرتفاع أسعار الأرز المصري في الخارج مما أدي لتفضيل إستهلاكه محلياً، وتم التصدير إلي سوريا بقيمة ١٤٦ ألف جنيه وفلسطين (٤١٢٦٠٠٠) كيلو جرام واليونان (٢٣٤١٠٠٠) كيلو جرام ، وفرنسا (١٠٧٢٠٠٠) كيلو جرام وبلجيكا (١٥٠٠٠٠) كيلو جرام لعام ١٩٢٦م، وبلغت صادرات الأرز عام ١٩٢٧م (٣٧٤٢٤٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (٥١٨٠٠٠) جنيه والتي زادت عن صادرات العام ١٩٢٦م حيث بلغت (١٧٩٩٥٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (٣٢٠٠٠٠) جنيه وترجع الزيادة إلي وفرة المحصول إثر تحديد مساحة الأرض المزروعة قطناً مما توسيع مساحة الأراضي المزروعة الأرز، وكانت سوريا من الدول المستوردة للأرز عام ١٩٢٧م بنحو (١٧٦٧٠٠٠)كيلو جرام تلتها فلسطين (٧١٥٠٠٠٠) كيلو جرام ثم اليونان وتركيا ورومانيا، وبالنسبة للأرز غير المبيض كانت رومانيا وفرنسا واليونان وألمانيا من الدول المستوردة له، وتعرض الأرز المصري لمنافسة شرسة من الأرز الإيطالي والأسباني والذي يتسم بحسن

وجودة التقشير والصقل، وفي العام ١٩٢٨م زاد الصادرات منه عن عام ١٩٢٧م بنحو (٥٠٥٠٠٠) كيلو جرام وتم تصدير الجزء الأكبر منه إلي سوريا واليونان (المقشور الأبيض) أما المقشور غير المبيض فتم تصديره إلي رومانيا وفرنسا وتصدير الأرز الشعير إلي إيطاليا ورومانيا وتركيا ، وفي العام ١٩٢٩م كانت صادرات الأرز قد نقصت قيمتها عن العام ١٩٢٨م بفعل المنافسة الدولية في الأسواق الدولية للصادرات. (٩٠)

٩- السجائر: بدأت صناعة الدخان والسجائر منذ أواخر القرن التاسع عشر وظلت خلال النصف الاول من القرن العشرين حكراً علي الرأسمالية الاجنبية خاصة الرأسماليين الصناعيين من بريطانيا واليونان وإيطاليا والاردن الذين أتقنوا فنون هذه الصناعة ، وإندمجت شركات الدخان عام ١٩٢٧م عندما قامت الشركة الإنجليزية الامريكية للدخان ليمتد مع فروعها التسعة المشرفة عليها إدارياً علي الإتحاد مع شركة إيسترن كومباني وأطلق علي الشركات المندمجة إسم الشركة الشرقية إيسترن كومباني. (٩١)

وبلغت الصادرات منها عام ١٩٢٣م (١٨٨٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (٣٦٧٠٠٠) جنيه والتي نقصت عام ١٩٢٤م فبلغت (١٧٢٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (٣٣٢٠٠٠) جنيه ، ويرجع إنخفاض الصادرات إلي إنخفاض طلب الممتلكات الهولندية منها من (٤٤٠٠٠) كيلو جرام عام ١٩٢٣م إلي (٤١٠٠٠) كيلو جرام عام ١٩٢٤م، في حين زاد طلب هولندا منها من (١٥٠٠٠) كيلو جرام إلي (٢٨٠٠٠) كيلو جرام في العامين السابقين علي التوالي، في حين إنخفضت واردات فلسطين منها من (٣٧٠٠٠) كيلو جرام إلي (٢٠٠٠٠) كيلو جرام في عامي ١٩٢٣م ، ١٩٢٤م علي التوالي ، وقد إنخفضت الصادرات منها إلي المستعمرات البريطانية من (٢١٠٠٠) كيلو جرام إلي (٢٠٠٠٠) كيلو جرام، كما إنخفض الطلب البريطاني عليها من (٢٠٠٠٠) كيلو جرام إلي (١٧٠٠٠) كيلو جرام في العامين السابقين علي التوالي ، ويعود إنخفاض صادرات مصر منها إلي ان معظم الشركات العاملة في مصر فتحت لها مصانع في خارج مصر لتجنب دفع رسوم الوارد المستحقة علي الواردات داخل الدول المستوردة لها من مصر ولتجنب إرتفاع أسعارها بسبب تلك الرسوم. (٩٢)

وبلغت صادرات السجائر عام ١٩٢٦م (١٨٩٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (٣٥٥٠٠٠) جنيه في مقابل (١٩٧٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (٣٨٣٠٠٠) جنيه عام ١٩٢٥م حيث بلغ

النقص (٨٠٠٠) كيلو جرام ، ويلاحظ أن النقص في الصادرات للسجائر كان قد بدأ منذ عام ١٩٢١م من (٣٩٨٠٠٠) كيلو جرام إلي (٣٥٣٠٠٠) كيلو جرام عام ١٩٢٢م ، وإستمر الإنخفاض إلي النصف تقريباً عام ١٩٢٣م بمقدار (١٨٨٠٠٠) كيلو جرام و(١٧٢٠٠٠) كيلو جرام و(١٩٧٠٠٠) كيلو جرام في عامي ١٩٢٤م و ١٩٢٥م علي التوالي ، ويرجع هذا الإنخفاض المستمر إلي فرض العديد من الدول مثل هولندا وألمانيا للتعريفة الجمركية المرتفعة علي السجائر المصرية الواردة إليها، وتقليد مصانع السجائر الأجنبية في الخارج طوابع السجائر المصرية، ولذلك تدخلت الحكومة المصرية لعلاج ذلك بتغيير طوابع السجائر واودعت نماذجها في القنصليات في الخارج لإرشاد البيوت الاجنبية المستوردة لها والأفراد للوقوف علي حقيقة المنتج المصري، وكذلك الشروع في تسجيل هذه الطوابع في المكتب الدولي ببرن مع السماح للقنصليات المصرية برفع الدعاوي ضد المقلدين لتلك الطوابع ، كما رفعت الحكومة المصرية فئة "الدروبك" من أول نوفمبر ١٩٢٦م علي السجائر المصرية المصدرة للخارج من ٦٠٠ مليم إلي ٨٠٠ مليم عن الكيلو الواحد حفزاً لصناعتها. (٩٣)

وبلغت الصادرات منها عام ١٩٢٧م (٢٣٤٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (٣٨٧٠٠٠) جنيه وتعود الزيادة في الزيادة عن الأعوام السابقة للجهود الحكومية حيث ألزمت الشركات المنتجة بلصق طوابع خاصة علي صناديق السجائر المصرية لتوضيح بلد المنشأ ، وطبع طوابع مكبرة بصفة نماذج لنشرها في القنصليات المصرية وتوزيعها علي المصدرين لإرسالها إلي عملائهم المستوردين، وإذاعة الإعلانات ونشرها لتسويق السجائر المصرية في الدول المستوردة لها .(٩٤)

وكانت التعريفة الجمركية السارية في مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر قد حددت رسوم الإستيراد بنسبة ٨% مع إستثناء التبغ من ذلك بزيادة الرسم ٢% عن المقرر، أما الرسم علي الصادرات فكان ٨% ثم إنخفض بالتدرج إلي ١% ثم إلغي بعد ذلك، وقامت الحكومة بتعديل التعريفة الجمركية بعدة مراسيم منها المرسوم الصادر في ٣ أكتوبر عام ١٩٢١م بشان الرسوم المفروضة علي الدخان والمرسوم الصادر في ٧ مارس عام ١٩٢٦م علي الدخان الوارد من دول ليس بينها وبين مصر إتفاقيات تجارية والذي ينص علي تحصيل جنيه مصري عن كل كيلو جرام من الدخان الذي يرد ورقاً مجرداً من ساقه أو ضلعه أو عرقه الأوسط، وجنيه مصر ومائتاً مليم عن كيلو جرام من الدخان المفروم والمكبوس والمسحوق والمصنوع سجائر، والرسوم المحددة وفق هذه الرسوم تستحق علي جميع أصناف السجائر والدخان التي لا تكون رسوم الدخول قد

دفعت عنها قبل يوم ٧ مارس ١٩٢٦م ويجب علي وزير المالية تنفيذ المرسوم. [٩٥]، وفي تعريفة عام ١٩٣٠م تم زيادة الرسوم الجمركية علي الدخان الورق والدخان المنزوع الساق أو الضلع او العرق الاوسط من جنيه مصري إلي جنيه وخمسين مليم علي الكيلو الصافي لحماية الإنتاج المحلي من الدخان .[٩٦]

وبلغت صادرات مصر من السجائر عام ١٩٢٩م (٤٥٩) كيلو جرام ثم زادت إلي (٥٠٩) كيلو جرام عام ١٩٣٠م، وهذا يؤشر علي جودة المنتج المصري وحيازته لقبول وتفضيلات المستهلكين الاجانب علي الرغم من التعريفات الجمركية المرتفعة في الدول الأوربية، وتحسين طرق وفنون الإنتاج .[٩٧]، وإزاء جودة التبغ المصنوعة منه السجاير المصرية وجمال شكلها وإتقان صناعتها بلغت الصادرات منها إلي أسبانيا في شهر نوفمبر عام ١٩٢٤م (٢٧٤٧) جنيه بواقع (١٢٦٤) كيلو جرام، إلا أنها بلغت عام ١٩٢٥م (٩١٤) كيلو جرام بقيمة (٢١٥١) جنيه، ويعود هذا الإنخفاض لإرتفاع أسعار السجائر المصرية والإحتكار لتداولها في أسبانيا. [٩٨]

وكانت إيطاليا تحتكر تجارة السجائر والدخان وتستورده من الخارج وقد نقص المصدر منها إلي إيطاليا نظراً لإرتفاع أسعارها في ظل تفضيل المستهلكين للسجائر السويسرية والبلغارية لرخص ثمنها حيث كان سعر السيجارة المصرية ضعف ثمن السيجارة الواردة منهما، وكانت مصر تصدر سجائر جينا كليس وديمترو وماتو سيان وسالونيك، ولذلك أدخلت الحكومة المصرية الوسائل الإنتاجية الحديثة حتي يمكن خفض أسعارها في أسواق الصادرات. [٩٩]

وقد إنخفضت الصادرات المصرية من السجاير إلي أمريكا عام ١٩٢٩م بنسبة ٧%، وذلك بسبب نشاط الدعاية للسجائر الأمريكية وسهولة الحصول عليها ورخص أثمانها، والأزمة الإقتصادية التي أثرت علي مالية الجالية المصرية في أمريكا التي إستبدلت السجائر المصرية بالسجائر الامريكية لرخص أثمانها وصعوبة الحصول علي السجائر المصرية حيث كانت تباع في الفنادق الكبري في نيويورك ومرتفعة الثمن، ولذلك قدمت لجنة التجارة والصناعة عدة توصيات لزيادة الصادرات المصرية إلي أمريكا من السجائر وهي الإعلان عنها من خلال إتصال الشركات ببعضها عن جودة السجائر المصرية، والإتصال المباشر بين الشركات المصرية والموزعين لها في أمريكا من خلال القنصلية المصرية في نيويورك وعرضها علي الجمهور في المحال التجارية وخفض أثمانها. [١٠٠]

وقد إنخفضت الصادرات المصرية من السجائر إلي اليابان عام ١٩٢٩م بواقع ٦% عن عام ١٩٢٨م ، ويعود هذا النقص إلي أن السجائر المصرية كانت تباع في علب كبيرة تضم ١٠٠، ١٥٠ سيجارة مما جعل المستهلكين يعزفون عن شرائها ، كما ان السيجارة المصرية تحتوي علي كمية كبيرة من الدخان أكبر من الذي يوضع في السجائر الآخري مما جعلها غالية الثمن وضعف الإقبال عليها، ولذلك إقترحت القنصلية المصرية في اليابان علي المصدرين الإجتماع بقلم الإحتكار المشرف علي إستيراد السجائر في اليابان مرة كل ثلاثة أشهر لفحص عينات السجائر، وكذلك الإعلان عن السجائر لدي الموزعين والمستهلكين في الجرائد والمجلات ، ويجب خفض أسعار السجائر المصرية المصدرة لليابان من خلال صناعة سيجارة مستديرة الجوانب لخفض كمية الدخان الداخلة في كل سيجارة، وأن يستخدم الدخان الياباني في صناعة السجائر المصرية المصدرة إلي اليابان لرخص ثمنه ، ووضع السجائر في علب صغيرة جذابة وأن تحتوي كل علبة علي عشرة سجائر فقط مع تغيير شكل العلبة لجذب الطلب عليها. (١٠١)

١٠- السمسم: بلغت الصادرات المصرية من السمسم عام ١٩٢٥م بمقدار (٣٠٠٠٠٠) كيلو جرام بقيمة ١٠ آلاف جنيه والتي تزايدت إلي (٥٦٥٠٠٠) كيلو جرام بقيمة ١٦ ألف جنيه عام ١٩٢٦م، وترجع هذه الزيادة إلي زيادة إنتاج المحصول وإنخفاض أسعاره ثلاثة جنيه للطن، وكان الإقبال متزايداً عليه من فلسطين حيث إستوردت (٢٢٣٠٠٠) كيلو جرام عام ١٩٢٦م مقابل ٧٠ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٥م، وتلتها رومانيا بمقدار ٢٢٧ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٦م في مقابل ٦٤ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٥م. (١٠٢)

١١- المنجنيز المعدني الخام: بلغت الصادرات منه عام ١٩٢٣م بنحو ١٢٧ ألف طن بقيمة ٢٧٤ ألف جنيه والتي إنخفضت إلي ١٠٦ ألف طن بقيمة ٢١١ ألف جنيه عام ١٩٢٤م وبلغت ٥٤ ألف طن بقيمة ٩٥ ألف جنيه عام ١٩٢٥م في مقابل ٩١ ألف طن بقيمة ١٤٢ ألف جنيه عام ١٩٢٦م ، وكانت الدول الأوربية تقبل علي إستيراده لإستخدامه في صناعة الخزف والزجاج حيث إستوردت هولندا نحو ٢٨ طن وبلجيكا ٢١ طن وبريطانيا ١٢ طن عام ١٩٢٦م (١٠٣)، وكان المنجنيز حكراً في إستخراجه علي الرأسمالية الأجنبية حيث تأسست شركة مناجم سينا ليمتد عام ١٩١٣م والتي عملت في مساحة قدرها ٥١٠ فدان في أم بجمة بشبه جزيرة سيناء، والشركة المساهمة لمناجم المنجنيز بجبل أسمر بسيناء عام ١٩٢٧م، وكان الإنتاج يشهد تزايداً وإنخفاضاً تبعاً لمدي توافر المعدن في المناطق محل الإستخراج مما أثر علي حجم الصادرات منه(١٠٤).

وبلغت الصادرات منه عام ١٩٢٧م نحو ١٨٧ ألف طن بقيمة ٢٣٢ ألف جنيه حيث إستوردت هولندا منه أكثر من نصف صادرات مصر لهذا العام، وبلغت في عام ١٩٢٨م بقيمة ١٥٦ ألف جنيه ، ويعزي إنخفاض الصادرات إلي إنخفاض الإنتاج المحلي علي الرغم من إرتفاع أسعار بمعدل يقترب من ١٩% وتم تصديره إلي هولندا وألمانيا وبريطانيا. (١٠٥)

١٢- الفوسفات: إحتكر الاجانب إستخراج وتصدير الفوسفات حيث تأسست شركة إنجليزية عام ١٩١٠م هي شركة الفوسفات المصرية ليمتد، وشركة إيطالية عام ١٩١٢م هي الشركة المصرية لإستخراج وتجارة الفوسفات ، حيث تم العثور عليه في الصحراء الشرقية والغربية والأماكن الغريبة من البحر الأحمر في سفاجة والقصير والاماكن القريبة من النيل بالقرب من إسنا. (١٠٦)

وبلغت الصادرات منه عام ١٩٢٥م نحو ٦٦ طن بقيمة ٨١ ألف جنيه والتي تزايدت عام ١٩٢٦م إلي ١٧٦ طن بقيمة ١٢٢ ألف جنيه ، وتعود تلك الزيادة إلي نشاط الشركات القائمة بالبحث عنه وإستخراجه والدعاية له لتسويقه في الدول المستوردة له حيث إستوردت اليابان منه ٢٦ طن عام ١٩٢٥م و ١١٥ طن عام ١٩٢٦م تلتها إيطاليا بنحو ٦ طن في عام ١٩٢٥م و ١٣طن عام ١٩٢٦م، وقد بلغت الصادرات منه عام ١٩٢٧م نحو ٢٧٤ألف طن حيث تم تصدير أكثر من نصف هذه الكمية إلي اليابان، وقد بلغت الصادرات عام ١٩٢٨م بقيمة ٢٤٨ ألف جنيه ، وإستمرت اليابان في استيراده والتي بلغت ٩٨ طن، ونظراً للرسوم المرتفعة التي تفرضها شركة قنال السويس علي المرور بها بواقع ٥ شلنات علي كل طن مما حال دون تصدير كميات كبيرة منه إلي أوربا مما أدي لمزاحمة فوسفات الجزائر وتونس للفوسفات المصري في الدول الأوربية.(١٠٧)

١٣- الجلد غير المدبوغ والجلد المدبوغ: بلغت الصادرات المصرية من الجلد غير المدبوغ عام ١٩٢٥م نحو (٢٥٧٩٠٠٠) كيلو جرام في حين بلغت عام ١٩٢٦م نحو (٢٥٣٠٠٠٠) كيلو جرام بقيمة ١٩٧ ألف جنيه ، ويعود نقص الصادرات إلي تطور صناعة دباغة الجلود في مصر حيث إشترت المدابغ المحلية كميات كبيرة من الجلود لدباغتها محلياً، وإستوردت تركيا نحو (٨٢٤٠٠٠) كيلو جرام من هذه الجلود تلتها اليونان بنحو (٣٣٥٠٠٠) كيلو جرام ثم سوريا (٢٨٦٠٠٠) كيلو جرام ثم بلغاريا (١٣٧٠٠٠) كيلو جرام، كما تم تصدير الجلود الخفيفة إلي أسواق أوربا وأمريكا حيث إستوردت إيطاليا ٤١٢ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٦م في مقابل ٤٢٥

ألف كيلو جرام عام ١٩٢٥م ، وإستوردت أمريكا ٩٩ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٥م و ٩٠ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٦م ، وإستوردت فرنسا ٧٧، ٧٩ ألف كيلو جرام عامي ١٩٢٥، ١٩٢٦م علي التوالي، كما إستوردت بريطانيا ١٣ طن و ٤٣ طن عامي ١٩٢٥م و ١٩٢٦م علي التوالي[١٠٨]

وساهم الأجانب في صناعة دباغة الجلود المحلية حيث تأسست شركة باتا لصناعة وتجارة ودباغة الجلود عام ١٩٣٠م حيث كان غالبية العمالة في هذه الصناعة من تشيكو سلوفاكيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا [١٠٩]، وبلغت الصادرات من الجلد المدبوغ عام ١٩٢٥م ٧٢٩ ألف كيلو جرام قيمة ٨٨ ألف جنيه والتي تزايد عام ١٩٢٦م بنحو ٢١٦ ألف كيلو جرام لتبلغ ٩٢٦ ألف كيلو جرام بقيمة ١١٩ ألف جنيه، وترجع هذه الزيادة في الصادرات إلي تطور صناعة دباغة الجلود المحلية بالإستعانة بالآلات الحديثة مما رفع من مستويات هذه الصناعة إلي مثيلتها الأوربية، وكذلك إعفاء هذه الصناعة من رسم الصادر وعوائد الرصيف منذ سبتمبر ١٩٢٦م، كما ان الزيادة في قيمة الصادرات تعود إلي أن الأصناف المصدرة منها فاخرة، وإستوردت بريطانيا ٤٣٤ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٦م بزيادة ١٠٠ ألف كيلو جرام عن عام ١٩٢٥م، وتلتها فلسطين بإستيراد ١٦٧ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٥م و ٢٤٨ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٦م ثم سوريا بمقدار ٦٣ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٥م و ١٥ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٦م، ثم قبرص بمقدار ٤٩ ألف كيلو جرام ١٩٢٥م و ٦٢ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٦م، وزادت الصادرات عام ١٩٢٧م بقيمة ١٧٧ ألف جنيه بإجمالي (١٢١٥٠٠٠) ألف كيلو جرام .[١١٠]

١٤- سبائك الفضة والذهب: بلغت الصادرات المصرية من سبائك الفضة عام ١٩٢٥م بنحو ١٦ ألف كيلو جرام بقيمة ٦٣ألف جنيه والتي زادت إلي ٢٧ ألف كيلو جرام بقيمة ١٠٠ الف جنيه بزيادة ١١ ألف كيلو جرام ، وتعود الزيادة إلي هبوط أسعار الفضة في الأسواق المحلية بنسبة ٣٠%، وقد إستوردت فرنسا ٧٠% من سبائك الفضة المصدرة عام ١٩٢٦م. .[١١١]

وبلغت الصادرات من سبائك الذهب عام ١٩٢٥م نحو ٢٢٧٠٠ جرام بقيمة ٢٦٠٠ جنيه والتي تزايدت إلي (٣٢٥٣٨٠٠) جرام بقيمة (٤٣٦) ألف جنيه عام ١٩٢٦م، وتعود الزيادة في الصادرات إلي زيادة المعروض من الذهب في الأسواق المحلية وهبوط أسعاره بسبب الأزمة المالية التي نتجت عن هبوط أسعار القطن محلياً عام ١٩٢٦م. [١١٢]

١٥- الصابون: بلغت الصادرات المصرية من الصابون عام ١٩٢٥م نحو ٢٥٥ ألف كيلو جرام بقيمة ٩ آلاف جنيه، والتي تزايدت إلي ٣٣٥ ألف كيلو جرام بقيمة ١٣ ألف جنيه عام ١٩٢٦م، وتعود الزيادة في هذه الصادرات إلي وفرة زيت بذرة القطن وإنشاء مصانع للصابون محلية حيث تم تصدير الصابون إلي بلاد العرب ٣٨ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٥م و ١١٥ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٦م ، وتصدير ١١٤ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٥م و ١٦٥ ألف كيلو جرام إلي قبرص، وتصدير ٢٦ ألف كيلو جرام ١٩٢٥م و ١٠٠ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٦م إلي العراق، وإرتفعت الصادرات من الصابون عام ١٩٢٧م إلي ٤٦٤ ألف كيلو جرام والتي تم تصدير كل هذه الكمية إلي العراق وقبرص وبلاد العرب. (١١٣)

١٦- الصوف الخام: تعد هذه السلعة من أهم السلع في الصادرات المصرية وبلغت الصادرات منه عام ١٩٢٥م نحو (١٨٩٩٠٠٠) كيلو جرام والتي إنخفضت عام ١٩٢٦م لتبلغ (١٥١٤٠٠٠) كيلو جرام بقيمة (١٤١٠٠٠) جنيه، وترجع أسباب إنخفاض الصادرات إلي حدوث كساد في سوقه الخارجي وإحجام كثير من التجار عن تصديره، وتم تصدير ١.١٣٢.٠٠٠ كيلو جرام بقيمة ٨٢ ألف جنيه و ١.٠٧٧.٠٠٠ كيلو جرام بقيمة ١٠١.٠٠٠ جنيه لعامى ١٩٢٥م و ١٩٢٦م على التوالى الى أمريكا ، وتلتها بريطانيا حيث تم تصدير ٣١٧ ألف كيلو جرام عام ١٩٢٥م و ٢٤٢ألف كيلو جرام عام ١٩٢٦م ، وفى العام ١٩٢٧م تم تصدير ١٦٩.٠٠٠ كيلو جرام بقيمة ١٠٢ألف جنيه (١١٤)

١٧- المنسوجات القطنية والغزل: بلغت الصادرات من المنسوجات القطنية والغزل بنحو ٣٤.٦٧٠٣٨٨ مليون جنيه عام ١٩٢٦م بنسبة ٨٣% من إجمالى الصادرات الكلية المصرية، وجاءت أمريكا على رأس الدول المستوردة لها بنحو ٥.٤١٥.٩١٧ مليون جنيه بنسبة ١٥.٦%،تلتها فرنسا ومستعمراتها بقيمة ٤.٦٤٠.٣٨٤ مليون جنيه بنسبة ١٣.٣٨% من اجمالى صادرات المنسوجات، وجات إيطاليا فى المركز الثالث حيث إستوردت بنحو ٢.٧٧٢١٧ مليون جنيه بنسبة ٥.٩٩% ثم تلتها اليابان حيث بلغت قيمة الصادرات اليها ١.٥٤٥٧٥٧ مليون جنيه بنسبة ٤.٤٦%، وتم تصدير المنسوجات الى هولندا وأسبانيا وبلجيكا وألمانيا وسويسرا. (١١٥)

وكانت قيمة صادرات المنسوجات القطنية الخام عام ١٩٢٥م ٤٩٢.٠٠٠ كيلو جرام بقيمة ٨٥ألف جنيه إلا أنها إنخفضت إلى ٣٤٩ألف كيلو جرام بقيمة ٤٩ ألف جنيه عام ١٩٢٦م، وهذا التراجع فى الصادرات كان بنسبة ١٨% والذى يرجع سببه إلى هبوط أسعار القطن وتراجع كمية الصادرات إلى تركيا من ١٥٤ألف كيلو جرام عام ١٩٢٥م إلى ١٠٧ألف كيلو جرام عام ١٩٢٦م بسبب حفزها لصناعة النسيج المحلية، كما إنخفضت الصادرات المصرية من المنسوجات الخام بسبب ما قررته اليونان بتحصيل الرسوم الجمركية على تلك المنسوجات التى إرتفعت عليها التعريفة لثقل وزنها لتصنيعها من أصناف القطن الواطئة فأضحت الرسوم عليها مرتفعة عن نظريتها من المنسوجات اليابانية المزاحمة لها فى اليونان، ولذلك هبطت الصادرات المصرية الى اليونان من ١٢٦ألف كيلو جرام عام ١٩٢٥م إلى ١٠ألاف كيلو جرام عام ١٩٢٦م، ولمواجهة ذلك فقد أعفت الحكومة المصرية الصادرات منها من رسم الصادرات وعوائد الرصيف فى شهر سبتمبر عام ١٩٢٦م لزيادة قدراتها التنافسية الدولية وتيسير نفاذها إلى الأسواق الآجنبية، وتراجعت الصادرات من المنسوجات القطنية الخام عام ١٩٢٧م إلى ٢٤٨ألف كيلو جرام. (١١٦)

١٨- البنزين: بلغت الصادرات المصرية من البنزين عام ١٩٢٧م نحو ١٨ألف طن فى مقابل ١٣ طن عام ١٩٢٦م حيث تصدير غالبيته إلى بريطانيا وفرنسا. (١١٧)

١٩- الكتان: بلغت صادرات الكتان المصرى ٤٩٨ألف كيلو جرام عام ١٩٢٦م والتى تزايدت إلى ٧١٢ألف كيلو جرام عام ١٩٢٧م حيث إستوردت بلجيكا كمية كبيرة منه تلتها إيطاليا (١١٨).

وبعد عرض الصادرات المصرية فإن إجمالى الصادرات بلغت قيمتها عام ١٩١٨م نحو ٤٥.٣٧٠.٠٢٠ مليون جنيه ، والتى تزايدت إلى ٧٥.٨٨٨.٣٢١ مليون جنيه عام ١٩١٩م، واستمرت فى التزايد عام ١٩٢٠م حيث بلغت ٨٥.٤٦٧.٠٦١ مليون جنيه إلا أنها تراجعت إلى ٣٦.٣٥٦.٠٦٢ مليون جنيه عام ١٩٢١م والتى إرتفعت إلى ٤٨.٧١٦.٤١٨ مليون جنيه عام ١٩٢٢م وإستمرت فى التزايد عام ١٩٢٣م لتبلغ ٥٨.٣٨٧.٣٢٧ مليون جنيه، وإرتفعت فى عام ١٩٢٤م لتصل إلى ٦٥.٧٣٤.٩٣٥ مليون جنيه حيث تعزى الزيادة لإرتفاع أسعار القطن الذى يمثل ٩٠% من تجارة الصادرات ، وتراجعت الصادرات عام ١٩٢٥م إلى ٥٩.١٩٩.٦٦٢ مليون جنيه ، وبلغت الصادرات عام ١٩٢٦م نحو ٤١.٧٥٩.٣٩١ مليون جنيه ثم إرتفعت قليلاً فى

عام ١٩٢٧م إلى ٤٨.٣٤١.٥٠٣ مليون جنيه، و إستمرت الصادرات فى التزايد لتصل إلى ٥٦.١٦٥.٢٥٦ مليون جنيه عام ١٩٢٨م، ولكنها إنخفضت إلى ٥١.٧٥٢.٩٩٤ مليون جنيه عام ١٩٢٩م، ويعزى تذبذب قيمة الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة إلى هبوط أسعار القطن[١١٩]

ونعرض فيما يلى التوزيع الجغرافى والتوزيع السلعى للصادرات المصرية:

١- بريطانيا والمستعمرات البريطانية: بلغت الصادرات المصرية إلى بريطانيا خلال الفترة من ١٩١٩ – ١٩٢٣م نحو ١٣٥.٣٢٧.٣٧٤ مليون جنيه لكافة الصادرات السلعية بما فيها التبغ، كما بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى المستعمرات البريطانية فى البحر الأبيض المتوسط والمستعمرات البريطانية الأخرى نحو ٣.٠٢٢.٧٨٧ مليون جنيه، وفى عام ١٩٢٤م بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى بريطانيا ومستعمراتها ٣٢.٣٧٧.٠٦٧ مليون جنيه بنسبة ٤٩% من إجمالى الصادرات الكلية المصرية. [١٢٠]

وفى عام ١٩٢٥م كانت الصادرات إلى بريطانيا ومستعمراتها بقيمة ٢٦.٢٩٤.٨٢٤ مليون جنيه حيث بلغت قيمة الصادرات إليها من المنسوجات والغزل ٢٢.٢٥٤٧٢٥ مليون جنيه من إجمالى الصادرات النسيجية بنسبة ٤٣% والتى تساوى ٨٤.٥% من حجم الصادرات المصرية الكلية لبريطانيا البالغة ٢٦.٢٩٤.٨٢٤ مليون جنيه والتى تمثل ٤٤.٤% من حجم الصادرات الإجمالية ، وبلغ حجم الصادرات المصرية عام ١٩٢٦م لكافة السلع ١٩.٥٦٧.٢٩٩ مليون جنيه بنسبة ٤٦.٩% من إجمالى الصادرات، وجاءت بريطانيا على رأس الدول المستوردة للكحول والمشروبات والزيوت بقيمة ٢٨٦٤٦٨ جنيه بنسبة ٣.٧% عام ١٩٢٦م ، وجاءت بريطانيا ومستعمراتها على قمة الدول المستوردة للغلال والدقيق والحاصلات الزراعية بقيمة ٢.٨٩٣٠٠٠ مليون جنيه بنسبة ٧٠.٩٥% من صادرات تلك السلع، كما جاءت بريطانيا على رأس الدول المستوردة للمعادن والمصنوعات المعدنية بقيمة ٤٩٢٦٤٢ جنيه بنسبة ٦٦.٣% من إجمالى الصادرات لهذه السلع، كما إحتلت بريطانيا ومستعمراتها المركز الأول فى إستيراد الجلود ومصنوعاتها بقيمة ٦٩٤٠٩ جنيه بنسبة ٢١.٣٧%، كما بلغت وارداتها من الحيوانات والأغذية الحيوانية بقيمة ٢٢٢٢٤٩ جنيه بنسبة ٦٨.٤%، وجاءت بريطانيا ومستعمراتها فى المركز الأول فى إستيراد العقاقير الكيماوية والطبية والروائح العطرية بنسبة ٤٠.١٢% من إجمالى صادرات تلك

السلع، وكانت قيمة صادراتها من الورق والمطبوعات ١٦٨٨٤ جنيه بنسبة ٢٢.٩% من الصادرات الإجمالية لهذه السلع عام ١٩٢٦م. (١٢١)

وفى عام ١٩٢٧م بلغت الصادرات المصرية إليها ١٩.١٣٨.٠٨٩ مليون جنيه بنسبة ٢٩.٦% من إجمالى الصادرات الكلية وكانت أكثر هذه الصادرات من سلعة الغزل والنسيج بمبلغ ١٤.٨١٢٩٤١ مليون جنيه والغلال والدقيق بقيمة ٢.٦٣٧٧٨٠ مليون جنيه، وفى العام ١٩٢٨م ظلت بريطانيا ومستعمراتها العميل الأول للصادرات المصرية بقيمة ٢٣.٠٧٦.١١٩ مليون جنيه بنسبة ٤١% من إجمالى الصادرات الكلية لمصر ، وإستوردت بريطانيا بقيمة ١٧.٥٨٤٢٤٥ مليون جنيه بنسبة ٣٨.٧% من صادرات مصر من الغزل والمنسوجات، وإستوردت أيضا بقيمة ٢.٤٢٤٤٦٤ مليون جنيه بنسبة ٦٠.٩٧% من الغلال والدقيق والحاصلات الزراعية، وإستوردت مستعمراتها من المعادن والمصنوعات المعدنية بقيمة ١.٠٢٢١٥٣ مليون جنيه بنسبة ٧٣.٤٩% من إجمالى صادرات تلك السلعة، وإستوردت بريطانيا من الحيوانات والأغذية الحيوانية بقيمة ٢١٧٢٤٢ جنيه بنسبة ٥٨.٨% من إجمالى الصادرات منها، وإستوردت مستعمراتها من الخزف والأحجار والخزف والفخار والزجاج بقيمة ٩٥٠٢٦ جنيه بنسبة ٤١.١٦% من إجمالى صادرات تلك السلعة، وبلغت قيمة الصادرات لمستعمرات بريطانيا من العقاقير الطبية والكيماوية والروائح العطرية ٧٦٥٩٩ جنيه بقيمة ٣٥%، وكان نصيب بريطانيا ومستعمراتها من صادرات الورق والمطبوعات ١٨٦٦٩ جنيه بنسبة ٢٠.٣%. (١٢٢)

وبلغت قيمة صادرات مصر إلى بريطانيا عام ١٩٢٩م نحو ١٩.٣٨٣٧٦٤ مليون جنيه بنسبة ٣٧.٤٦% من إجمالى الصادرات الكلية المصرية، حيث كانت سلعة الغزل والمنسوجات بقيمة ١٤.٠٥٩٤٤٦ مليون جنيه بنسبة ٣٣.٧٥%، والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية بقيمة ٣.٣٤٧٨٧٧ مليون جنيه، وسلع المعادن والمصنوعات المعدنية بقيمة ١.٠٣٦٤٥٩ مليون جنيه، وسلع الكحول والمشروبات والزيوت بقيمة ٣٧٩٠٣٠ بنسبة ٤٠%، وسلع الحيوانات والأغذية الحيوانية ١٥٢٧٩٩ جنيه بنسبة ٢٧%، والجلود ومصنوعاتها بقيمة ١٠٤١٠٤ جنيه بنسبة ٢٩%، وسلع الأحجار والخزف والفخار والزجاج بقيمة ١٣٥٩٣٤ جنيه بنسبة ٥٢.٧%، وسلع الورق والمطبوعات بقيمة ١٨٥٣٦ جنيه بنسبة ١٩.٨%. (١٢٣)

٢- فرنسا ومستعمراتها: بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى فرنسا لكافة السلع بقيمة ٥.٩٣٢.٦١٦ مليون جنيه عام ١٩١٩م و ٨.٠٧٩.١٠٠ مليون جنيه عام ١٩٢٠م ، و ٢.٨٤٦.٤١٧ مليون جنيه عام ١٩٢١م و ٤.٩٨٣.٨١٤ مليون جنيه عام ١٩٢٢م ، و ٦.٩٠١.٩٧٣ مليون جنيه عام ١٩٢٣م، وفى العام ١٩٢٤م بلغت ٨.٦٥٢.١٥٦ مليون جنيه بنسبة ١٣% من إجمالى الصادرات الكلية المصرية حيث إستوردت من القطن بقيمة ٨.٢٤٩.٠٠٠ مليون جنيه، ومن التبغ ٨٠٤٧ جنيه ومن المعادن والمصنوعات المعدنية ٧٣٢٣٨ جنيه ومن الأصباغ والألوان ١٤٦٥٠ جنيه ومن الكحول والمشروبات والزيوت ٧٧٨١٢ جنيه ومن الغلال والدقيق والحاصلات الزراعية ٩٩٩٩٢ جنيه ومن الجلود ومنوعاتها ١٤٩١٠ جنيه. [١٢٤]

وبلغت الصادرات المصرية إلى فرنسا ومستعمراتها عام ١٩٢٥م نحو ٧.٤٨٥.٥٩٠ مليون جنيه حيث بلغت قيمة الصادرات من التبغ ٩٢٤٨ جنيه والمعادن والمصنوعات المعدنية ٧٣٢٣٨ جنيه ومن الغزل والمنسوجات ٧١٣٨١٢٨ جنيه والكحول والمشروبات والزيوت ٨٤٨٢١ جنيه والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية ١٠٢٥٩٨ جنيه والجلود ومصنوعاتها ١٠٤٧٠ جنيه والحيوانات والاغذية الحيوانية ٤١٨٧٠ جنيه، وبلغت قيمة الصادرات المصرية عام ١٩٢٦م إلى فرنسا ٤.٩٧٤٣٨٦ مليون جنيه بنسبة ١١.٩% من إجمالى الصادرات الكلية المصرية شملت أغلبها منسوجات بقيمة ٤.٦٤٠٢٨٤ مليون جنيه بنسبة ٩٣.٣% والكحول والمشروبات بقيمة ١٠٧٥٤٣ جنيه بنسبة ٢.١٦% ومعادن وصناعات معدنية ٦٨٤٥٢ جنيه بنسبة ١.٤%. [١٢٥]

وفى العام ١٩٢٧م بلغت صادرات مصر إلى فرنسا ومستعمراتها بقيمة ٤.٩٢٧١٣٧ جنيه حيث بلغت صادرات المنسوجات ٤.٧٥٧٩٥٥ بنسبة ٩٦.٦% من إجمالى الصادرات المصرية إلى فرنسا، والكحول والمشروبات بقيمة ١١١٠٢١ جنيه بنسبة ٢.٣%، والغلال والدقيق بقيمة ١٥٤٦٤٣ جنيه ، وفى العام ١٩٢٩م إحتلت فرنسا المركز الثانى فى قائمة الصادرات المصرية لهذا العام حيث بلغ المصدر إليها ٦.٨٢٤١٥٩ مليون جنيه بنسبة ١٢.٥% من إجمالى الصادرات الكلية، وكان معظم هذه الصادرات من الغزل والنسيج بقيمة ٦٠٥٤٠٣٣ مليون جنيه بنسبة ٨٨.٧% من إجمالى الصادرات المصرية لفرنسا ، والغلال والدقيق بقيمة ٣٢٦٠٢١ جنيه بنسبة ٤.٨%، والكحول والمشروبات بقيمة ١٩٤٣٩١ جنيه بنسبة ٢.٨% ، وفى العام ١٩٢٩م جاءت فى المركز الثالث للصادرات المصرية حيث بلغ المصدر إليها ٥.٨٧٢٢٧١ مليون جنيه بنسبة ٩٠.٦% من إجمالى الصادرات المصرية إلى فرنسا، والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية بقيمة

١٢١٩٣٠ جنيه فى المركز التاسع للصادرات المصرية منها، والمعادن والمصنوعات المعدنية فى المركز الثانى ١٢٧٥٥٤ بنسبة ٢٥.٥% لتحتل المركز الثانى بعد إنجلترا فى هذه الصادرات، والورق والمطبوعات جاءت فرنسا فى الترتيب الثالث بقيمة ١١٢٨٢ جنيه بنسبة ١٢.١%. (١٢٦)

٣- الولايات المتحدة الأمريكية: بلغت الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ١٦٧١٤٠٨٥ مليون جيه عام ١٩١٩م و٢٦٤٦٩١٧١ مليون جنيه عام ١٩٢٠م، و ٦٥٢٣٦١٥ مليون جنيه عام ١٩٢١م، و ٩١٩٠٩٠٦ مليون جنيه عام ١٩٢٢م، و ٧٢٤٦٧٨٧ مليون جنيه عام ١٩٢٣م ، و ٧٠٨٥٩١١ مليون جنيه عام ١٩٢٤م بنسبة ١٢% بدلأ من ١١% عام ١٩٢٣م حيث احتلت أمريكا المركز الثالث، وفى العام ١٩٢٥م جاءت أمريكا فى المركز الثانى فى الصادرات المصرية الكلية حيث مثلث الغزل ووالنسيج بقيمة ٨.٢٣٠٤٩٠ مليون جنيه بنسبة ٩٧.٩%. (١٢٧)

وفى العام ١٩٢٦م جاءت أمريكا فى المركز الثانى فى الصادرات المصرية بقيمة ٥.٥٨٤٢٥٤ مليون جنيه حيث كانت معظم الصادرات من الغزل والنسيج بقيمة ٥.٤١٥٩١٧ جنيه بنسبة ٩٦.٩% والحاصلات الحيوانية بقيمة ١٠٣٦٨٤ جنيه بنسبة ١.٩% والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية بقيمة ١٠٣٦٨٤ جنيه بنسبة ٢.٥%، وفى العام ١٩٢٧م بلغت قيمة الصادرات المصرية اليها ٤.٩٢٧١٣٧ جنيه حيث بلغت المنسوجات والغزل بقيمة ٦.٥٧٩٩٦٠جنيه بنسبة ١٤.٢% من جملة الصادرات كان أغلبها منسوجات وغزل بقيمة ٦.٥٧٩٩٦٠ مليون جنيه بنسبة ٩٦.٨% والغلال والدقيق بقيمة ١٦٧٥٤٤ جنيه، وفى العام ١٩٢٨م بلغت الصادرات المصرية إليها ٦.١١٨١٢١ مليون جنيه بنسبة ١٠.٩% من إجمالى الصادرات الكلية لمصر كان منها منسوجات وغزل بقيمة ٥.٩٤٢٣٧٠ مليون جنيه والغلال والدقيق بقيمة ١١٩٤٣٠جنيه والحاصلات الحيوانية بقيمة ١٦٦٢٨ جنيه بنسبة ٣% من الصادرات، وفى العام ١٩٢٩م جاءت أمريكا فى المركز الثانى فى قائمة الصادرات المصرية بقيمة ٧.٨٧١٨٣٦ مليون جنيه حيث بلغت قيمة الصادرات من النسيج والغزل ٧.٠٧٦١٢٥ مليون جنيه بنسبة ٨٩.٨٩% من إجمالى الصادرات إليها، والجلود ومصنوعاتها إحتلت المركز الثالث بقيمة ٣٨٧٢٢ جنيه بنسبة ١٠.٨%. (١٢٨)

٤- إيطاليا ومستعمراتها : بلغت قيمة الصادرات المصرية إليها عام ١٩١٩م نحو ٣٤٩٩٥١٤ مليون جنيه، وفى العام ١٩٢٠م بلغت ٣٣٨٩٦٩٨ مليون جنيه، وفى العام ١٩٢١م بلغت ١١٧٢٤٤٦ مليون جنيه، وفى العام ١٩٢٢م بلغت ٢٦٣٠٢٤٣ مليون جنيه ، وفى العام ١٩٢٣م بلغت ٢٦٧٤٤٩٥ مليون جنيه ، وفى العام ١٩٢٤م بلغت ٤١٣١٨٢٧ مليون جنيه بنسبة ٦% من إجمالى الصادرات الكلية المصرية ، حيث استوردت القطن بقيمة ٣.٧٣٨.٠٠٠ مليون جنيه، وفى العام ١٩٢٥م جاءت إيطاليا فى المركز الرابع فى قائمة الصادرات المصرية بقيمة ٣.٦٦٦٨٥٤ مليون جنيه حيث إستوردت من الغزل والمنسوجات بقيمة ٣.٢٨٣٠٥٤ مليون جنيه بنسبة ٨٩.٥% من الصادرات المصرية إليها، وفى العام ١٩٢٦م بلغت الصادرات المصرية إليها بقيمة ٢.٤٠٨٢٠٣ مليون جنيه بنسبة ٥.٧% من إجمالى الصادرات المصرية كان أغلبها من المنسوجات والغزل بقيمة ٢.٠٧٧٢١٧ مليون جنيه بنسبة ٨٦.٢٦%، ومعادن وصناعات معدنية بقيمة ١٣٠٢٩٠جنيه بنسبة ٥.٤%، والغلال والحاصلات الزراعية بقيمة ١٩١٢٠١جنيه بنسبة ٧.٩%، ومن الجلود ومصنوعاتها بقيمة ٥٤٢٣٤ بنسبة ٣.٢٥%. (١٢٩)

وبلغت الصادرات المصرية إلى إيطاليا ومستعمراتها عام ١٩٢٧م بقيمة ٢.٧٦٧٧٧٠ مليون جنيه حيث كانت الصادرات من الغزل والنسيج بقيمة ٢٣٤٤٧٣٦ جنيه، والغلال والدقيق ٢٤٨٥٨١جنيه والجلود ومنتجاتها ٥٢٠٥٥ جنيه، وفى العام ١٩٢٨م إحتلت إيطاليا المركز الخامس فى الصادرات المصرية بقيمة ٣.٧٩٨٥٧٦ مليون جنيه بنسبة ٦.٧٦% من إجمالى الصادرات الكلية المصرية، وكان معظمها من الغزل والنسيج بقيمة ٣.٠٧٥٤٦٣ مليون جنيه بنسبة ١٣.٩% ، والجلود ومصنوعاتها بقيمة ٦٤١٣٤ جنيه بنسبة ١.٧%، والمعادن والصناعات المعدنية بقيمة ٤٥٥٨٩ جنيه بنسبة ١.٢%، والحيوانات والأغذية الحيوانية بقيمة ٢٩٥٥١ جنيه بنسبة ٠.٧٨%، وفى العام ١٩٢٩م إحتلت إيطاليا المرتبة الخامسة فى قائمة الصادرات المصرية بقيمة بلغت ٣.٥٤٣٥٢٥ مليون جنيه حيث بلغت قيمة الغزل والنسيج منها ٢.٩٢٥٩٩١ جنيه تمثل ٧% من قيمة الصادرات الكلية المصرية و٨٢.٦% من إجمالى صادرات مصر لإيطاليا، والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية جاءت فى المركز الثالث بقيمة صادرات بلغت ٣٨٤٩٥١ جنيه بنسبة ٦.٧%، والمعادن والمصنوعات المعدنية فى المركز الخامس بقيمة ٣٣٣٨٦ جنيه، والجيوانات والأغذية الحيوانية جاءت فى المركز الثالث بقيمة ٦٩٦٢٢ جنيه، والجلود ومصنوعاتها فى المركز الثانى بقيمة ٦٦٧٠٨ جنية (١٣٠)

٥- ألمانيا: بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى ألمانيا عام ١٩١٩م نحو ٢٤٣٥٦١ جنيه، و ١٢٩٤٣٧٣ جنيه عام ١٩٢٠م ، و ١٤٨٦٩٥١ جنيه عام ١٩٢١م ، و ١٩٠٩٥٤٣ جنيه عام ١٩٢٢م ، و ٢٤٩٠٥٤٩ جنيه عام ١٩٢٣م، و ٣٩٧١٦٥٦ جنيه عام ١٩٢٤م بنسبة ٣.٥% من إجمالى الصادرات الكلية المصرية حيث إستوردت القطن بقيمة ٣.٠٤٢.٠٠٠ مليون جنية والكسب بقيمة ١٥٥٠٠٠ جنيه، وفى العام ١٩٢٥م جاءت ألمانيا فى المركز الخامس للصادرات المصرية بقيمة ٣.٥٤٥٧٥٢ مليون جنيه حيث بلغت قيمة المنسوجات والغزل ٣.١٣٠٩٢٦ مليون جنيه بنسبة ٨٨% من إجمالى الصادرات إليها. (١٣١)

وجاءت ألمانيا فى المركز الخامس فى قائمة الصادرات المصرية لعام ١٩٢٦م بقيمة ١.٨٩٢٨١١ مليون جنيه ، وكانت أغلب الصادرات من الغزل والنسيج بقيمة ١.٥٢٨٦١٣ مليون جنيه بنسبة ٨٠.٨% ومن الغلال والدقيق بقيمة ٢٩٥٩٢٢ جنيه بنسبة ١٥.٦% من إجمالى الصادرات لألمانيا ، والكحول والمشروبات والزيتوت ٤٥٦٠٣ جنيه بنسية ٦.% ، وفى العام ١٩٢٧م بلغت الصادرات المصرية بقيمة ٣.١٣٩٣٨٦ جنيه حيث بلغت قيمة صادرات الغزل والنسيج ٢٦٣٧٦٤٣ جنيه والغلال والدقيق بقيمة ٤٣٧١٩٦ جنيه، وفى العام ١٩٢٨م جاءت ألمانيا فى المركز السادس لقائمة الصادرات المصرية بقيمة صادرات ٣.٣٤٥٦٨٠ ملبون جنيه بنسبة ٥.٩٥% من إجمالى الصادرات الكلية المصرية حيث كانت المنسوجات والغزل بقيمة ٢.٦٢٠٧٨٧ مليون جنيه بنسبة ٨٧.٣% من هذه الصادرات، والغلال والقمح بقيمة ٦٤٧٣٦٦ جنيه بنسبة ١٩.٣% ومعادن ومصنوعات معدنية بقيمة ٢٧٦٥١ جنيه بنسبة ٨.% من هذه الصادرات، وفى العام ١٩٢٩م إحتلت ألمانيا المركز السادس بقيمة صادرات بلغت ٣.٠٢٧٧٠٥ مليون جنيه حيث كانت الصادرات من الغزل والمنسوجات بقيمة ٢.٥٩٥٩٦٦ مليون جنيه بنسبة ٨٥.٧%، والغلال والدقيق والحاصلات الغذائية بقيمة ٣٢٧٦٥٩ جنيه بنسبة ١٠.٨% ، والكحول والمشروبات والزيوت بقيمة ٦٩١١٧ جنيه ، والمصنوعات المعدنية بقيمة ١٠٣٤١ جنيه. (١٣٢)

٦- سويسرا: بلغت قيمة الصادرات المصرية عام ١٩١٩م نحو ١٨١١٠٩٦ مليون جنيه، و ٢٢٤٦٨٣٨ مليون جنيه فى عام ١٩٢٠م، و ١٣٤٦١٨٧ مليون جنيه عام ١٩٢١م، و ١٢٧٩١٨٥ مليون جنيه عام ١٩٢٢م، و ١٨٦٢٠١٨ مليون جنيه عام ١٩٢٣م، و ٢٢٩٩٤٧٤ مليون جنيه عام ١٩٢٤م بنسبة ٣.٥% من إجمالى الصادرات المصرية الكلية، و فى

العام ١٩٢٥م احتلت سويسرا المرتبة السادسة فى قائمة الصادرات المصرية بقيمة صادرات ٢.٢٦٣.٥٦ مليون جنيه ، وفى العام ١٩٢٦م جاءت فى المركز السابع فى قائمة الصادرات المصرية بقيمة صادرات ١.٤٤٣٩٠٢ مليون جنيه كان معظمها من الغزل والمنسوجات بقيمة ١.٤٢٩١٦٥ جنيه بنسبة ٩٨.٩٨% من إجمالى الصادرات المصرية إليها ، وفى العام ١٩٢٧م بلغت قيمة الصادرات المصرية إليها ١.٨٩٣٣٤٩ مليون جنيه حيث كانت معظمها من الغزل والنسيج بقيمة ١.٨٦٢٩٢٧ مليون جنيه ، وفى العام ١٩٢٨م إحتلت سويسرا المركز السابع بقيمة صادرات ١.٩٨٦٨٠٤ مليون جنيه بنسبة ٣.٥% كان معظمها من الصادرات من الغزل والنسيج بقيمة ١.٩٧٦٣٥٧مليون جنيه بنسبة ٩٩.٥% من هذه الصادرات، وفى العام ١٩٢٩م جاءت سويسرا فى المرتبة السابعة فى قائمة الصادرات المصرية بقيمة ١.٩٦١٧١١ مليون جنيه حيث بلغت قيمة الصادرات إليها من الغزل والنسيج ١.٩٤٩٦٥٠ مليون جنيه بنسبة ٩٩.٣٩%. (١٣٣)

٧- أسبانيا: بلغت قيمة الصادرات المصرية عام ١٩١٩م إلى أسبانيا بنحو ٨٢٢٣١٧ جنيه ، و ١٢٩٩٧١٩ مليون جنيه عام ١٩٢٠م ، و ٨١٥٠٢٨ جنيه عام ١٩٢١م ، و ١١٣٩٥٥٨ جنيه عام ١٩٢٢م ، ١٥٤٣٣٨٨ مليون جنيه عام ١٩٢٣م ، و ١٤٨١٣١٢ مليون جنيه عام ١٩٢٤م بنسبة ٢% من الصادرات الكلية المصرية ، و فى العام ١٩٢٥م جاءت أسبانيا فى المرتبة التاسعة فى قائمة الصادرات الكلية المصرية ، وفى العام ١٩٢٥م جاءت أسبانيا فى المرتبة التاسعة فى قائمة الصادرات المصرية بقيمة ١.١٧٧٨٢١ مليون جنيه ، وفى العام ١٩٢٦م جاءت أسبانيا فى المرتبة التاسعة فى قائمة الصادرات المصرية بقيمة ٩٠٩٠٦٨ جنيه شملت المنسوجات والغزل منها ما قيمته ٨٥٥٢٢٥ جنيه مصرى بنسبة ٩٤.١% ، و الكحول والمشروبات بقيمة ٣٦٠٣٧ جنيه بنسبة ٣.٩٦% والحيوانات والأغذية الحيوانية بقيمة ١٥٩٧١ جنيه بنسبة ٢.٥% ، وفى العام ١٩٢٧م بلغت جملة الصادرات المصرية إليها بقيمة ٩٨٥٥١١ جنيه حيث بلغت قيمة صادرات الغزل والنسيج ٩١٣٥٩٠ جنيه بنسبة ٩٢.٧% والكحول والمشروبات والزيوت بقيمة ٢٠٢٥٢ جنيه بنسبة ٢.١% والحيوانات والأغذية الحيوانية بقيمة ٤٨٩٤٥ جنيه بنسبة ٤.٩٧% ، وفى العام ١٩٢٨م جاءت فى المركز التاسع فى قاءمة الصادرات المصرية بقيمة ١.١٦٧٦٢١ مليون جنيه بنسبة ٢% من إجمالى الصادرات الكلية حيث ضمت هذه الصادرات ١١ مجموعة سلعية كانت قيمة صادرات الغزل والنسيج ١.٠٦٩٩٢٥ مليون جنيه والأحجار والخزف والزجاج بقيمة ٥١٥٤٣ جنيه ، والحيوانات والأغذية الحيوانية بقيمة ٣٠٤٤٤ جنيه ، والكحول والمشروبات

والزيوت بقيمة ١١٨٢٩ جنيه، و فى العام ١٩٢٩م بلغت قيمة الصادرات المصرية إليها ١.١٨٢٦٠٨ مليون جنيه حيث كانت قيمة الصادرات من الغزل والنسيج إليها ١.١١٢٨٢٧ مليون جنيه بنسبة ٩٤.١%، و الحيوانات والأغذية الحيوانية بقيمة ٦٨٣٢١ جنيه بنسبة ٥.٧٨% (١٣٤).

٨- بلجيكا ومستعمراتها : بلغت الصادرات المصرية إلى بلجيكا ومستعمراتها بقيمة ٢٠٦٩٧٧ جنيه عام ١٩١٩م ، و ٣٢٤٢٦٠ جنيه عام ١٩٢٠م، و ١٠٩٠٤٧٣ مليون جنيه عام ١٩٢١م، و ٢٩١٣٤٨ جنيه عام ١٩٢٢م ، و ٥٢٦١٥٥ جنيه عام ١٩٢٣، و ٢٨٤٨٩٠ جنيه عام ١٩٢٤م ، و ٢٢٤٠٤٢ جنيه عام ١٩٢٥م ، و ٢١١٩٥٠ جنيه عام ١٩٢٦م ، و ٢٤٣٩٢٤ جنيه عام ١٩٢٧م ، و ٣٨٢٢٥٢ جنيه عام ١٩٢٨م ، و ٤٦٢٤٧٣ جنيه عام ١٩٢٩م (١٣٥).

وكانت أهم الصادرات المصرية إلى بلجيكا ومستعمراتها عام ١٩١٩م هى التبغ والسجائر بقيمة ١٨١٠٠جنيه والمعادن ٢٤٤٩٦ جنيه والغزل والمنسوجات ١٥٦٨٣٥ جنيه والعقاقير الكيماوية والطبية والروائح ٣٤٦٠ جنيه والجلود ومصنوعاتها ٣٨٥٦ جنيه ، وفى العام ١٩٢٠م كانت أهم الصادرات المصرية إليها هى التبغ والسجائر ١٨٣٤٩ جنيه والمعادن والمصنوعات المدنية ٤٥٣٩٤ جنيه والغزل والمنسوجات ٢٥٦٨١٤ جنيه ، وفى العام ١٩٢١م كانت الصادرات من التبغ ٧٢٦٦ جنيه والمعادن ٧٠١٨٨ جنيه والغزل والمنسوجات ١٠٧٩٦٦ جنيه ، والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية ٣١٥٩ جنيه ، وفى العام ١٩٢٢م بلغت قيمة الصادرات من االتبغ ٣٢٧٤ جنيه والمعادن ١١١٣٨٩ والغزل والمنسوجات ١٧١٠١٥ جنيه والغلال والدقيق ٤٧٧١، وفى العام ١٩٢٣م كانت قيمة صادرات التبغ ٢٤٠٢ جنيه والمعادن ٧١٣٥٥ جنيه والغزل والمنسوجات ٤٤٢٥٥٥ جنيه ، وفى العام ١٩٢٤م كانت الصادرات من التبغ بقيمة ٥٣٥١ جنيه والمعادن ٦٥٩٥٠ جنيه والغزل والمنسوجات ١٩٤٥٤٨ جنيه ، وفى العام ١٩٢٥م كانت الصادرات من التبغ ٦٥٧٣ جنيه والغزل والمنسوجات ١٦٨٠٤٥ جنيه والغلال والحاصلات الزراعية والدقيق ٤٤٣٩٢ جنيه ، وفى العام ١٩٢٨م كانت الصادرات من التبغ ٥٩٤٨ جنيه والغزل والمنسوجات ٢٦٩٩٨٣ جنيه والكحول والزيوت ٣١٩٢ جنيه والغلال والدقيق ٩٢٨٣٧ جنيه ، وفى عام ١٩٢٩م كانت صادرات التبغ بقيمة ٤٧٦١ جنيه والمعادن ٣٠٧٧ جنيه والغزل والمنسوجات ٣٤٢٤٢٧ جنيه والغلال والدقيق ٨٩٨٩٤ جنيه والجلود ومصنوعاتها ٤٦٢٦ جنيه (١٣٦).

٩- الصين : بلغت الصادرات المصرية إليها عام ١٩١٩م بقيمة ٢٥٧٨٣ جنيه حيث كانت أهم الصادرات إليها من التبغ والسجائر ٢٤٢٢٧ جنيه والعقاقير الكيماوية والطبية والروائح بقيمة ١٠٢٤ جنيه، وفى العام ١٩٢٠م كانت أهم الصادرات هى التبغ بقيمة ١٧٩٠٥ جنيه والعقاقير الكيماوية والطبية ١٥٥٩جنيه حيث كان إجمالى الصادرات إليها ١٩٩٠٧ جنيه، وفى العام ١٩٢١م كانت الصادرات الإجمالية إليها بقيمة ٦٩١٦٢ جنيه حيث كانت قيمة صادرات التبغ ٢٢٩٧٩ جنيه والغزل والمنسوجات ٤٥٨٨٣ جنيه، وفى العام ١٩٢٢م كانت قيمة الصادرات الإجمالية إليها ٢٩٣٦٨ جنيه حيث كانت قيمه التبغ ٢٣٠٦٨ جنيه والغزل والمنسوجات ٥٨٨٣ جنيه ، وفى العام ١٩٢٣م كان إجمالى الصادرات ٤٦٧٥٧ جنيه حيث كانت قيمة التبغ ١٧٠١٩ جنيه والغزل والمنسوجات ٢٩٠٥٩ جنيه ، وفى العام ١٩٢٤م كانت الصادرات بقيمة ٢٦٠٣٨ جنيه حيث بلغت صادرات التبغ بقيمة ١٨١٨٤ جنيه والغزل والمنسوجات ٧٥١٢ جنيه [١٣٧].

١٠- اليونان: بلغت الصادرات المصرية إلى اليونان عام ١٩١٩م بقيمة ٦.٩٩٦.٥١٩ مليون جنيه حيث توزعت تلك الصادرات بين التبغ والسجائر بقيمة ١١٧٤ جنيه والمعادن والمصنوعات المعدنية بقيمة ٧٤٥١ جنيه والغزل والمنسوجات بقيمة ١١١٦٦٩ جنيه والعقاقير الطبية والكيماوية بقيمة ٣٠٤١٧ جنيه والأصباغ والألوان بقيمة ٦٦١٩ جنيه والأخشاب والفحومات ١٥١٧٦ جنيه والورق والمطبوعات بقيمة ١٩٢٥ جنيه والكحول والمشروبات والزيوت بقيمة ٣٢٢٤٩ جنيه والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية ٩٢٩٢٠ جنيه والحاصلات الحيوانية بقيمة ٢٨٦٧ جنيه ، والجلود ومصنوعاتها ٣٨٠٧١٥ جنيه ، والحيوانات والأغذية الحيوانية بقيمة ٤٨٨٩ جنيه ، وفى العام ١٩٢٠م بلغ إجمالى الصادرات المصرية إلى اليونان بقيمة ٤١٣٠٣٦ جنيه توزعت على التبغ والسجائر بقيمة ١٤٦٨ جنيه ، والمعادن بقيمة ٣٦١٠ جنيه والغزل والمنسوجات ١٠١٩٣٦ جنيه والعقاقير الطبية ١٩١٧٥ جنيه والأصباغ ٤٦٩٥ جنيه والأخشاب والفحومات ٦١٠٩ جنيه والورق والمطبوعات ٢٤١٨ جنيه والكحول والمشروبات والزيوت ٥٤١٤٦ جنيه والغلال ٤٣٤٤٠ جنيه والحاصلات الحيوانية ٢٦٩٤ جنيه والجلود ١٣١٩٧٩ جنيه والحيوانات والكسب ٥٤٤٥ جنيه [١٣٨].

وكانت الصادرات فى العام ١٩٢١م من مصر إلى اليونان بقيمة ٤١٥٧٧٨ جنيه وكان من أهم السلع المصدرة إليها التبغ بقيمة ١٩٨٧ جنيه والغزل والمنسوجات ٦٥٣٣٦ جنيه والعقاقير الطبية ٣٢٦٤٠ جنيه والأصباغ ٦٨٠٧ جنيه والأخشاب والفحومات ٦٠٧١ جنيه

والغلال ١١٦٥٤٦ جنيه والحاصلات الحيوانية ٤٤١٩ جنيه والجلود ١٥٩٨٦١ جنيه ، وفى العام ١٩٢٢م كانت إجمالى الصادرات إليها ٢٠٧٨٣١ جنيه، وكانت أهم هى الغزل والنسيج بقيمة ١٥٩٠٤ جنيه والأصباغ ٤٨٥٣ جنيه والأخشاب والفحم ٦٠٧١ جنيه والكحول والزيوت ١٤١٤٨ جنيه والغلال والحاصلات الزراعية ١١٦٥٤٦ جنيه والجلود ١٥٩٨٦١ جنيه ، وفى العام ١٩٢٣م كانت إجمالى الصادرات بقيمة ١٧٣٣٣٢ جنيه، وكانت أهم المجموعات السلعية التى توزعت عليها هى الغزل والمنسوجات ١٤٢٥٢ جنيه والعقاقير الطبية ٩٠٠٤ جنيه والأخشاب والفحم ٣٧١٦ جنيه والكحول والزيوت ٣١٧١٧ جنيه والحاصلات الزراعية ٨٤٤٥٢ جنيه والحاصلات الحيوانية ١١٧٧٥ جنيه والجلود ٦٥٩٣١ جنيه [١٣٩].

وجاء الصادرات المصرية لعام ١٩٢٤م إلى اليونان بقيمة ٤٠٤٩٢٨ جنيه حيث توزعت على الغزل والمنسوجات ١٤٥٢٥٢ جنيه والعقاقير الطبية ٩٠٠٤ جنيه والأخشاب والفحومات ٣٧١٦ جنيه والكحول والزيوت ٣١٧١٧ جنيه والغلال والحبوب ٨٤٤٥٢ جنيه والحاصلات الحيوانية ١١٧٧٥ جنيه والجلود ومصنوعاتها ٦٥٩٣١ جنيه ، وفى العام ١٩٢٥م كانت الصادرات بقيمة ٢٩٨٨٠٢ جنيه حيث كان من أهم الصادرات الغزل والنسيج بقيمة ١٥٧٣٢٤ جنيه والعقاقير الطبية ٧٣٧٠ جنيه والأخشاب والفحم ٤٧١٥ جنيه والكحول والمشروبات ١٦٠٦٠ جنيه والغلال والحبوب ٦٧٦٣٢ جنيه والجلود ٣٢٥٢٤ جنيه ، والحيوانات والكسب بقيمة ٦٠٧٣ جنيه. [١٤٠].

وكانت قيمة الصادرات المصرية إلى اليونان فى عام ١٩٢٦م بحو ١٩٨٧٢٥ وعام ١٩٢٧م بحو ٣٨٩٨٢٨ جنيه وعام ١٩٢٨م بنحو ٥٨١٩٥٩ جنيه وعام ١٩٢٩م بنحو ٥٥١٨٤٧ جنيه حيث تركزت الصادرات خلال تلك السنوات فى التبغ والغزل والنسيج والعقاقير الطبية والكيماوية والروائح العطرية والأحجار والخزف والفخار والزجاج والأخشاب والفحومات والكحول والمشروبات والزيوت والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية والجلود والحيوانات والكسب[١٤١].

١٠- هولندا: كانت الصادرات المصرية إلى هولندا عام ١٩١٩م بقيمة ٢٧٧٢١٢ جنيه وكانت أهم السلع التى إستوردتها من مصر هى التبغ بقيمة ١٥٩٨٨٦ جنيه والغزل والنسيج بقيمة ١٠٤٧٦٥ جنيه والعقاقير الطبية ١٣٦٦ جنيه والكحول والمشروبات والزيوت بقيمة ١١١٢٤ جنيه، وفى العام

١٩٢٠م كانت إجمالى الصادرات المصرية إليها بقيمة ٣٣٢٧٨٦ جنيه وكان من أهم المجموعات السلعية المستوردة لها هى التبغ بقيمة ٢٥٢٩٦١ جنيه والغزل والمنسوجات ٧٧٨٨٧ جنيه ، وفى العام ١٩٢١م بلغت قيمة الصادرات إليها ١٦٩٦٨٩ جنيه حيث توزعت على التبغ بقيمة ٧٢٦٥٧ جنيه والمعادن والمصنوعات المعدنية ١١٩٠٨ جنيه والغزل والمنسوجات ٧٠٠٤٨ جنيه والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية بقيمة ٨٦٢٢ جنيه والحاصلات الحيوانية بقيمة ١٨٨٣ جنيه والجلود بقيمة ٣٧١٠ جنيه ، وفى العام ١٩٢٢م بلغت قيمة الصادرات إليها ٢٦٥٠٩٦ جنيه والتى توزعت على التبغ بقيمة ٤٠٧٦٥ جنيه والمعادن ٨٣١٢٠ جنيه والغزل والمنسوجات بقيمة ٧١٣٦٩ جنيه والكحول والزيوت بقيمة ٢٧٧١٧ جنيه والغلال والحاصلات الزراعية بقيمة ٣٧٨٦٦ جنيه، وفى العام ١٩٢٣م بلغت قيمة الصادرات إليها ٢٦٠٣١٠ جنيه حيث توزعت على التبغ بقيمة ٢٢٤٥٨ جنيه والمصنوعات المعدنية ٧١٠٦٧ جنيه والغزل والمنسوجات بقيمة ١٥١١١٧ جنيه والغلال والحاصلات الزراعية ١٠٠٠٣ جنيه والحاصلات الحيوانية بقيمة ٤٧٣٢ جنيه ، وفى العام ١٩٢٤م كانت قيمة الصادرات إليها ٤٣٣٢٩٤ جنيه حيث توزعت على أهم السلع هى التبغ بقيمة ٤٢٢٣٢ جنيه والمعادن والمصنوعات المعدنية ٧٤٤١٧ جنيه والغزل والمنسوجات ٢٥٦٣٠٢ جنيه والكحول والزيوت ١٢٨٠٢ جنيه والغلال والحاصلات الزراعية ٣٧٤٥٧ جنيه. (١٤٢)

وقد بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى هولندا عام ١٩٢٥م نحو ٣٤١١٦٣ جنيه وكان من أهم السلع المستوردة لها هى التبغ بقيمة ٣٢٠٢٤ جنيه والمعادن بقيمة ٣٨١٩٩ جنيه والغزل والمنسوجات ١٦٣٣٨٥جنيه والكحول والزيوت ٥٦٩٥٧ جنيه والحاصلات الزراعية والغلال ٤١٣٢٤ جنيه والحاصلات الحيوانية بقيمة ٧٢٩٣ جنيه، وفى عام ١٩٢٦م كانت قيمة الصادرات إليها ٣٠٣٦٢٤ جنيه توزعت على التبغ ٣٥٧٨٥ جنيه والمعادن ٤٦١٣٨ جنيه والغزل والمنسوجات ١٠٤٨٦١ جنيه والكحول والزيوت ٤٢١٤٤ جنيه والحاصلات الزراعية ٤٧٧٧٧٤ جنيه والحاصلات الحيوانية ٧٣١٣ جنيه والجلود ومصنوعاتها ٢٢٧٧٦ جنيه، وفى العام ١٩٢٧م كانت قيمة صادرات السلع المصدرة إليها بنحو ٤٤٠٨٢٥ جنيه فى حين كانت فى عام ١٩٢٨م نحو ٣٤٥٨٠٥ جنيه، وفى العام ١٩٢٩م بلغت ٢٨٨٢١٠ جنيه توزعت على التبغ ٨٦٢٨٩ جنيه والمعادن ٦٥٤٠٢ جنيه والغزل والمنسوجات ٣٥٢٦٥ جنيه والكحول والزيوت ١٢١٤٥ جنيه والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية ٨٠٤١٢ جنيه والحاصلات الحيوانية ٧١٠٩ جنيه. (١٤٣)

١٢- اليابان : بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى اليابان عام ١٩١٩م نحو ١٨٦٤١٦٨ جنيه حيث توزعت عدة سلع أهمها التبغ والسجائر بقيمة ٦١٨٨ جنيه والغزل والمنسوجات بقيمة ١٧٩٣٨٤٢ جنيه والعقاقير الطبية والكيماوية ٨٥٤٩٣ جنيه والغلال والدقيق بقيمة ١٤٧٨ جنيه والحاصلات الحيوانية بقيمة ٤١٦٨ جنيه ، وفى العام ١٩٢٠م بلغت قيمة الصادرات إليها نحو ١٢٣٦٧٦٣ جنيه توزعت على التبغ ١٠٩٦٨ جنيه والغزل والمنسوجات ١٠٧٣٨٧٤ جنيه والعقاقير الطبية ١٥٠٥٧٦ جنيه ، وفى العام ١٩٢١م كانت قيمة الصادرات نحو ١١٥٠٢٣٩ جنيه حيث كان من أهم الصادرات التبغ بقيمة ٦٢٥٧ جنيه والغزل والمنسوجات ١١٠٣٧٨٢ جنيه والعقاقير الطبية بقيمة ٣٣٧٣٥ جنيه والغلال والدقيق ١٢١٤ جنيه والحاصلات الحيوانية ٤٠٢٩ جنيه، وفى العام ١٩٢٢م بلغت قيمة الصادرات إليها ١١٠١٤٤٧ جنيه توزعت على التبغ بقيمة ٣٢٩٩ جنيه والغزل والمنسوجات ١٠٨٤٢١٤ جنيه والعقاقير الطبية ١١٩١٨ جنيه، وفى العام ١٩٢٣م بلغت قيمة الصادرات إليها ١٩٥٧٣٣٣ جنيه حيث توزعت على التبغ بقيمة ١٤٤١ جنيه والغزل والمنسوجات ١٩٢١٠٦٢ جنيه والعقاقير الطبية ٣٤٦٩٤ جنيه، وفى العام ١٩٢٤م بلغت قيمة الصادرات المصرية إليها ١٥٠٩٤٨٠ جنيه توزعت على أهم السلع هى التبغ بقيمة ١٢٥٤ جنيه والغزل والمنسوجات ١٤٧٧٩٦٧ جنيه والعقاقير الطبية ٣٠١٩٩ جنيه (١٤٤).

وبلغت الصادرات المصرية إلى اليابان عام ١٩٢٥م بقيمة ٢١١٦٨٨٨ جنيه حيث كانت أهم السلع المستوردة لها هى التبغ بقيمة ١٢٧٦ جنيه والغزل والمنسوجات بقيمة ٢١٤٣٩٦٨ جنيه والعقاقير الطبية والكيماوية والروائح العطرية بقيمة ٢١٢٠١ جنيه، وفى العام ١٩٢٦م كانت قيمة الصادرات إليها ١٦٢٣٢١٦ جنيه توزعت على التبغ بقيمة ٢٨٢٥ جنيه والمعادن بقيمة ٢١٥٦ جنيه والغزل والمنسوجات ١٥٤٥٧٥٧ جنيه والعقاقير الطبية ٧٢١٧٢ جنيه، وفى العام ١٩٢٧م كانت قيمة الصادرات ١٧٠٩٢١٧ جنيه توزعت على التبغ بقيمة ١٢٧٩ جنيه والغزل والمنسوجات ١٦٠٥٢٦٨ جنيه والعقاقير الطبية والكيماوية ١٠١٣٣٣ جنيه، وفى العام ١٩٢٨م بلغت قيمة الصادرات إليها ١٧٠٢٩١٨ جنيه والتى توزعت على سلع التبغ ٢١٦٦ جنيه والغزل والمنسوجات ١٧١٥١٣٠ جنيه والعقاقير الطبية والكيماوية ٧٥٣٨٧ جنيه، وفى العام ١٩٢٩م كانت قيمة الصادرات المصرية إليها ١٧٨٥٦٥٨ جنيه توزعت على التبغ ٢٧٩٦ جنيه والغزل

والمنسوجات ١٦٨٠٩٠٦ جنيه والعقاقير الطبية والكيماوية والروائح العطرية ١٠١٨٠١ جنيه[١٤٥].

١٣- رومانيا: بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى رومانيا عام ١٩١٩م بنحو ١٠٥٤٦ جنيه حيث كانت إستوردت ثلاث سلع هلى الغزل والنسيج بقيمة ٣٨٦٧ جنيه والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية بقيمة ٢٩٩٧ جنيه والجلود ومصنوعاتها ٣٦٨٢ جنيه، وفى العام ١٩٢٠م بلغت قيمة الصادرات ٦٦٢١ جنيه توزعت على ٢ سلعة هى العقاقير الطبية بقيمة ٦٠٦ جنيه والجلود ومصنوعاتها بقيمة ٥٩٨١ جنيه، وفى العام ١٩٢١م بلغت قيمة الصادرات إليها ١٣٤٣٥ جنيه توزعت على سلع الغزل والنسيج بقيمة ٣٣٣٨ جنيه والغلال والدقيق ٢٠٩٠ جنيه والجلود ومصنوعاتها ٧٣٤٨ جنيه وإستوردت كميات قليلة من التبغ والمعادن والأصباغ والأخشاب والكحول والمشروبات، وفى العام ١٩٢٢م إستوردت بقيمة ٩٦٢٤ جنيه توزعت على الغزل والمنسوجات بقيمة ٢١٠٥ جنيه والغلال والدقيق ٦٢٢٤ جنيه، وفى العام ١٩٢٣م إستوردت بقيمة ١٨٣٣٩ جنيه كان من أهم السلع الرئيسية الغزل والمنسوجات ١٥٩٣٨ جنيه والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية ١٠٤٦ جنيه، وفى العام ١٩٢٤م إرتفعت قيمة الصادرات إلى ٣٥٦٣٨ جنيه توزعت بصفة اساسية على سلع الغزل والنسيج ١٠٨١٢ جنيه والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية بقيمة ٢٤٢٤٩ جنيه. [١٤٦]

وفى العام ١٩٢٥م بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى رومانيا ٥٦٤٦٩ جنيه توزعت على الغزل والنسيج بقيمة ١٦٥٩٧ جنيه والغلال والدقيق ٣٩٥٦٦ جنيه، وفى العام ١٩٢٦م كانت الصادرات بقيمة ٣٨٢٦٦ جنيه كان من أهم السلع المصدرة إليها الغزل والمنسوجات ١٣٢٥٨ جنيه والعقاقير الكيماوية ١٧٦١ جنيه والغلال والدقيق ٢٢٩٤٩ جنيه، وفى العام ١٩٢٧م كانت الصادرات بقيمة ٦٢٥٦٢ جنيه حيث كانت الصادرات متمثلة فى سلع الغزل والنسيج بقيمة ٦٣٩٩ جنيه والغلال والدقيق بقيمة ٥٠٨٨١ جنيه والجلود ومصنوعاتها ٥٠٠٣ جنيه، وفى عام ١٩٢٨م كانت قيمة الصادرات ١٧٧٧٨٤ جنيه حيث إرتفعت عن السنوات السابقة وتركزت على عدة سلع هى الغزل والنسيج بقيمة ٣٨٠٩ جنيه والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية بقيمة ١٧٢٣٦٧ جنيه، وفى العام ١٩٢٩م كانت قيمة الصادرات ٢٠٠٥٢١ جنيه توزعت على

المنسوجات والغزل بقيمة ٣٠٣٢ جنيه والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية بقيمة ١٩٦٨٠١ جنيه [١٤٧].

١٤- روسيا: بلغت الصادرات المصرية إلى روسيا عام ١٩١٩م بقيمة ٣٤٣ جنيه حيث إستوردت سلعتين هما التبغ والعقاقير الكيماوية والطبية والروائح العطرية، وفى العام ١٩٢٦م إستوردت روسيا القطن المصرى بقيمة ١٧١ ألف جنيه والتى تزايدت فى عام ١٩٢٧م إلى ١.٧٤٢.٠٠٠ مليون جنيه، وتعود الزيادة إلى التسهيلات الممنوحة من الحكومة المصرية للمستوردين الروس. [١٤٨]

١٥- تشيكو سلوفاكيا: بلغت الصادرات المصرية إليها عام ١٩١٩م بقيمة ١٠٨٣٢١ جنيه وكانت كل الصادرات فى هذا العام من الغزل والمنسوجات ، وفى العام ١٩٢٠م كانت قيمة إجمالى الصادرات المصرية إليها ٢٣٨٨٥٢ جنيه تركزت على الغزل والنسيج بقيمة ٢٣٨٥٧٠ جنيه فى حين إستوردت كميات قليلة من التبغ والمعادن والأخشاب والفحم والغلال والدقيق والحاصلات الحيوانية ، وفى العام ١٩٢١م كانت قيمة الصادرات ٢٥٩١٣٤ جنيه تركزت معظمها على الغزل والمنسوجات بقيمة ٢٥٩١٠٤ جنيه مع إستيراد كميات قليلة من التبغ والأحجار والخزف والفخار والزجاج ، وفى العام ١٩٢٢م كانت قيمة الصادرات ٢٤٦٢١٢ جنيه والتى تركزت فى صادرات التبغ بقيمة ١٤٣٢ جنيه والغزل والمنسوجات بقيمة ٢٤٤٦٥٥ جنيه وكميات قليلة من المعادن والجلود ومصنوعاتها، وفى العام ١٩٢٣م بلغت قيمة الصادرات المصرية إليها ٧٤٠٩٧٣ جنيه توزعت على التبغ بقيمة ١٤٩٨ جنيه والغزل والمنسوجات بقيمة ٧٣٨٨٩٥ جنيه بجانب كيات قليلة من صادرات المعادن والخزف والزجاج والأخشاب والفحم والجلود ومصنوعاتها، وفى العام ١٩٢٤م بلغت قيمة الصادرات ١١١٩٠٠٤ جنيه تركزت فى التبغ بقيمة ٤٦٢ جنيه والغزل والمنسوجات بقيمة ١١١٧٢٩٠ جنيه وكميات قليلة من المعادن والمصنوعات المعدنية والأحجار والخزف والفخار والزجاج والأخشاب والفحم والروق والمطبوعات والجلود ومصنوعاتها والحاصلات الحيوانية [١٤٩].

وبلغت الصادرات المصرية فى عام ١٩٢٥م إلى تشيكو سلوفاكيا ١٠٥٧٢٠٧ جنيه حيث كانت الصادرات الأساسية هى التبغ بقيمة ٨٣٢ جنيه والغزل والمنسوجات ١٠٥٦٠٨٣ جنيه، وكميات قليلة من المعادن والخزف والزجاج والخشب والفحم والورق والجلود ، وفى عام ١٩٢٦م بلغت قيمة الصادرات ٦١٦١٥٣ جنيه شملت التبغ بقيمة ٧٧٩ جنيه والغزل والمنسوجات ٦١٥٢٨١ جنيه بصفة اساسية، فى حين كانت قد إستوردت كميات قليلة من المعادن والأحجار والخزف والأخشاب والورق، وفى عام ١٩٢٧م كانت قيمة الصادرات ١٠٥٢٩٩٤ جنيه والتى تركزت فى صادرات التبغ بقيمة ٣٧٧ جنيه والغزل والنسيج ١٠٥٢٤٧٩ جنيه فى مقابل إستيراد كميات قليلة من المعادن والمصنوعات المعدنية والخزف والزجاج والفحم والورق والجلود، وفى العام ١٩٢٨م بلغت قيمة الصادرات ٩٤٨٥٩٤ جنيه تمثلت بكميات كبيرة فى الغزل والمنسوجات بقيمة ٩٤٧٩١٦ جنيه والتبغ بقيمة ٢٥١ حنيه، وإستيراد كميات قليلة من المعادن والصناعات المعدنية والورق والجلود والحاصلات الحيوانية، وفى العام ١٩٢٩م بلغت قيمة الصادرات المصرية إليها ٨١٤٩٣١ جنيه تركزت فى الغزل والمنسوجات بقيمة ٨١٣١٠١ جنيه والحاصلات الحيوانية ١٣٧٢ جنيه والتبغ ١٩٦ جنيه، وإستوردت كميات قليلة من المعادن والفحم والورق والغلات والدقيق والجلود. (١٥٠)

١٦- تركيا: بلغت قيمة الصادرات المصرية إليها عام ١٩١٩م نحو ٣٣٠٦٣٥ جنيه حيث إستحوذت عدة سلع على الجانب الأكبر من تلك الصادرات هى الغزل والمنسوجات ٣٢٦٣٠ جنيه والأصباغ والألوان ١٧٣٦٩ جنيه والكحول والمشروبات والزيوت ٢١٢٧٨ جنيه والغلال والدقيق ١٣٣٢٦٥ جنيه والجلود ومصنوعاتها ٩٨٥٤٠ جنيه، وإستوردت كميات قليلة من الحيوانات والأغذية الحيوانية والحاصلات الحيوانية والورق والأخشاب والفحومات والخزف والزجاج والمعان، وفى عام ١٩٢٠م تزايد قيمة الصادرات إلى ٣٥٨٩٢٩ جنيه والتى إرتفعت فى عام ١٩٢١م إلى ٤١٠٠٢٨ جنيه والتى إنخفضت إلى النصف فى السنوات التالية حيث بلغت ٢٠٦٦٠٤ جنيه عام ١٩٢٢م و ٢٢٥٥١٠ جنيه عام ١٩٢٣م و ١٤٢١٨٣ جنيه عام ١٩٢٤م حيث تركزت هذه الصادرات فى السلع المستوردة لها عام ١٩١٩م. (١٥١)

واستمرت الصادرات المصرية فى الإنخفاض إلى تركيا لتبلغ ١٣٢١٠٠ جنيه عام ١٩٢٥م و ١١٤٣٤٢ جنيه عام ١٩٢٦م و ١٢٥٤٨٩ جنيه عام ١٩٢٧م و ١٧١٩٥١ جنيه عام

١٩٢٨م ، و١٤٥٨٤٩ جنيه عام ١٩٢٩م ، وتركزت الصادرات خلال تلك السنوات فى الغزل والنسيج والعقاقير الطبية والكيماوية والكحول والمشروبات والزيوت والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية والجلود ومصنوعاتها بكميات كبيرة ، وذلك فى مقابل إستيراد كميات قليلة من التبغ والمعادن والصناعات المعدنية والألوان والأصباغ والخزف والزجاج والأخشاب والفحم والورق والحيوانات والأغذية الحيوانية [١٥٢].

١٧- فلسطين: بلغت الصادرات المصرية إلى فلسطين عام ١٩١٩م نحو ٧٤٤٦٤٧ جنيه والتى إرتفعت إلى ٥.٦٩٩٧٢٦ مليون جنيه عام ١٩٢٠م والتى إنخفضت إلى ٩٤٤١٨١ جنيه عام ١٩٢١م واستمرت فى الإنخفاض لتبلغ ٧٤٣٩٤١ جنيه عام ١٩٢٢م و ٤٦١٠٣٩ جنيه عام ١٩٢٣م و ٣٧٦٤٩١ جنيه عام ١٩٢٤م، ولم تزد قيمة الصادرات عن عام ١٩٢٤م فى السنوات التالية إلا قليلاً حيث بلغت عام ١٩٢٥م نحو ٣٧٥١٨٠ جنيه و ٣٩٠٥٩٦ جنيه عام ١٩٢٦م و ٤٣٣٣٣٤ جنيه عام ١٩٢٧م و ٤٢٣٧٧٧ جنيه عام ١٩٢٨م و ٣٣٣٧٠٣٢ جنيه عام ١٩٢٩م، وتركزت الصادرات المصرية فى الجلود ومصنوعاتها والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية والغزل والمنسوجات والمعادن والتبغ والورق والمطبوعات والحيوانات والأغذية الحيوانية بكميات كبيرة، وذلك كانت الصادرات بكميات متوسطة وصغيرة فى سلع التبغ والعقاقير الطبية والكيماوية والأصباغ والدباغ والألوان والزجاج والخزف والفخار والأحجار والأخشاب والفحومات والكحول والمشروبات والزيوت. [١٥٣]

١٨- سوريا (الشام): بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى بلاد الشام عام ١٩١٩م نحو ٦٩٧٣٧٥ جنيه إلا أنها شهدت إنخفاضاً فى السنوات التالية لتبلغ ٥٢٨٧٦٥ جنيه عام ١٩٢٠م و ٥٢٥٩٧٠ جنيه عام ١٩٢١م و ٤١١٣٢٠ جنيه عام ١٩٢٢م، و ٣٠٣٣٥٢ جنيه عام ١٩٢٣م و ٣٣٢٧٠٢ جنيه عام ١٩٢٤م ، و ٢٨٥٧٩٦ جنيه عام ١٩٢٥م و ٢٧١٢٨٠ جنيه عام ١٩٢٦م، و ٣٢٥١٥٦ جنيه عام ١٩٢٧م، و ٤٢٠٨٧١ جنيه عام ١٩٢٨م، و ٣٦٣٣٨٦ جنيه عام ١٩٢٩م، حيث تركزت الصادرات إليها فى العديد من المجموعات السلعية وهى الغزل والمنسوجات والغلات والدقيق والحاصلات الزراعية والجلود ومصنوعاتها والأخشاب والفحومات والعقاقير الطبية والكيماوية والمعادن والمصنوعات المعدنية بكميات كبيرة، فى حين كانت وارداتها من بعض السلع بكميات متوسطة ومنخفضة هى التبغ

والأصباغ والألوان والدباغ والخزف والزجاج والورق والمطبوعات والحيوانات والأغذية والحاصلات الحيوانية (١٥٤).

١٩- السودان: بلغت الصادرات المصرية إلى السودان عام ١٩٢٣م بقيمة ١.٥٧٤.٠٠٠ جنيه والتى تزايدت إلى ٤.٦٧٨.٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٤م حيث كانت قيمة الصادرات إليها عبر وادى حلفا ١.١٨٤.٠٠٠جنيه وعن طريق السويس (البحر الأحمر) بقيمة ٤٩٤.٠٠٠ جنيه، وكانت أهم الصادرات المصرية إليها هى المنسوجات القطنية بقيمة ٤٥٤ ألف جنيه والسكر بقيمة ٢٧٩ ألف جنيه والسجاير بقيمة ٢١٤ ألف جنيه وأصناف الحلوى بقيمة ٢٢ ألف جنيه والكيروسين بقيمة ٢٠ ألف جنيه والبنزين بقيمة ٢٠ ألف جنيه وجوالات الخيسن الفرغة بقيمة ١٨ ألف جنيه عام ١٩٢٤م. (١٥٥)

وبلغت الصادرات المصرية إلى السودان عام ١٩٢٥م ١.١٠٠.٠٠٠ جنيه بنسبة إنخفاض قدره ٢٣% عن العام الماضى حيث تم تصدير ما قيمته ٩٤٢ ألف جنيه عن طريق وادى حلفا و ١٥٨ ألف جنيه عن طريق السويس، وتوزعت الصادرات على عدة سلع هى المنسوجات القطنية بقيمة ٤٤٩ ألف جنيه والسكر بقيمة ٢٦٢ ألف جنيه والسجائر بقيمة ٢٠٠ ألف جنيه وأصناف الحلوى بقيمة ٣٤ ألف جنيه والبنزين بقيمة ٤٦ ألف جنيه والكيروسين بقيمة ٢٩ ألف جنيه ، وقد إنخفضت الصادرات المصرية إلى السودان عام ١٩٢٦م لتبلغ ٧٣١ ألف جنيه حيث تركزت على المنسوجات القطنية بقيمة ٣٠٣ ألف جنيه والبنزين ٤٦ ألف جنيه والسجاير ٢٢٤ ألف جنيه وأصناف الحلوى ٣٤ ألف جنيه والبنزين ٤٦ ألف جنيه والكيروسين ٣٠ ألف جنيه(١٥٦).

وقد أوضحت بيانات التجارة الخارجية خلال الفترة محل الدراسة عن وجود سلع قد نقصت قيمة الصادرات منها عام ١٩٢٦م عن عام ١٩٢٥م وهو ما نعرض له فى الجدول التالى:

جدول (١)

أهم السلع التى نقصت قيمة صادراتها فى عام ١٩٢٦م عن عام ١٩٢٥م

الأصناف	السنة	الكمية والوحدة	القيمة بألاف الجنيهات المصرية
القطن الخام	١٩٢٥	٦.٤٢٤.٠٠٠ قنطار	٥١.٦٦٠.٠٠٠
	١٩٢٦	٦.٨٣٦.٠٠٠ قنطار	٣٤.٣٧١.٠٠٠
بذرة القطن	١٩٢٥	٢.٠٧٩.٠٠٠ أردب	٢.٥١٩.٥٠٠
	١٩٢٦	٢.٥٤٧.٠٠٠ أردب	٢.٢٤٧.٠٠٠
البيض	١٩٢٥	١٥٧.٩٦٩.٠٠٠ بيضه	٤٦٢.٠٠٠
	١٩٢٦	١٠٧.٠٦٧.٠٠٠ بيضه	٢٥١.٠٠٠
البصل	١٩٢٥	١٥٥.٠٠٠ طن	٩١٣.٠٠٠
	١٩٢٦	١٣٥.٠٠٠ طن	٧١٠.٠٠٠
الأرز	١٩٢٥	٢٧.٧١٧.٠٠٠ كيلو جرام	٤٧٩.٠٠٠
	١٩٢٦	١٧.٩٩٦.٠٠٠ كيلو جرام	٣٢٠.٠٠٠
السكر	١٩٢٥	٦.٠٢٣.٠٠٠ كيلو جرام	١٣٤.٠٠٠
	١٩٢٦	٣.٣٠٧.٠٠٠ كيلو جرام	٦٨.٠٠٠
القصب	١٩٢٥	١٣٠.٠٠٠ طن	٧٤٠.٠٠٠
	١٩٢٦	١٦١.٠٠٠ طن	٦٦٨.٠٠٠
المنسوجات القطنية الخام	١٩٢٥	٤٩٢.٠٠٠ كيلو جرام	٨٥.٠٠٠
	١٩٢٦	٣٤٩.٠٠٠ كيلو جرام	٤٩.٠٠٠

المصدر: وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء: النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٥م ص٩٧، وعام ١٩٢٦م ص٧٨.

يتضح من الجدول إنخفاض قيمة الصادرات من القطن الخام على الرغم من زيادة الكميات المصدرة خلال عام ١٩٢٦م عن عام ١٩٢٥م، ويرجع سبب ذلك إلى هبوط أسعار القطن المصرى إثر زيادة المعروض من القطن الأمريكى فى اسواق الصادرات والذى تزامن مع زيادة الإنتاج والعرض من القطن المصرى الذى وصل إنتاجه إلى ٨ مليون قنطار عام ١٩٢٦م فى مقابل ٧.٢٧٤.٠٠٠ مليون قنطار عام ١٩٢٥م ، وعدم إنتظام حركة العرض وكثرة المضاربات عليه، كما ترجع أسباب إنخفاض قيمة صادرات بذرة القطن عام ١٩٢٦م عن عام ١٩٢٥م على الرغم من زيادة الكمية المصدرة منها عام ١٩٢٦م عن عام ١٩٢٥م إلى وفرة المحصول وإنخفاض أسعاره المرتبط بزيادة إنتاج القطن فى تلك السنة مع إعفاء صادرات البذرة من رسم الصادر وعوائد الرصيف عام ١٩٢٦م. (١٥٧)

ويلاحظ إنخفاض قيمة وكمية الصادرات من البيض لعام ١٩٢٦م عن عام ١٩٢٥م إلى سياسات تحديد الكميات المصدرة مما أثر سلبياً على تصديرها، كما يلاحظ إنخفاض كمية وقيمة صادرات البصل إلى مواجهته منافسة قوية من البصل الأسبانى حيث تزايد العرض منه عام ١٩٢٦م حيث فضلت ألمانيا إستيراده من أسبانيا بدلاً من مصر، وفرض أمريكا ضريبة مرتفعة على البصل المصرى لحماية إنتاجها من البصل (١٥٨).

ويلاحظ إنخفاض قيمة وكمية المصدر من الأرز المصرى عام ١٩٢٦م نتيجة تعرضه للمضاربة فى كثير من المحال التجارية وإنخفاض إنتاجه ، ووجود العديد من العيوب به مما جعل مجلس الوزراء فى إجتماعه فى شهر يوليو عام ١٩٢٨م على فتح إعتماد مالى بالقانون ٦ لسنة ١٩٢٨م لإستقدام خبيرين من بريطانيا لترقية صناعة ضرب الأرز (١٥٩).

ويلاحظ إنخفاض قيمة وكمية السكر وإنخفاض قيمة صادرات قصب السكر المصدر إلى الخارج عام ١٩٢٦م نظراً لتفضيل الفلاحون زراعة القطن على زراعة قصب السكر مما إنخفض معه الإنتاج والزراعة له فى ظل زيادة المساحات المزروعة من البنجر فى الخارج مما أدى لثبات أسعار السكر وعدم إرتفاعها (١٦٠).

ويعود إنخفاض قيمة وكمية الصادرات من المنسوجات القطنية الخام لعام ١٩٢٦م إلى هبوط أسعارها بنسبة ١٨% عن عام ١٩٢٥م حيث يعود هذا الهبوط إلى هبوط أسعار القطن، أما نقص الكمية يعود لإنخفاض الواردات التركية من هذه المنسوجات ، وإتجاه بعض الدول

المستوردة لها إلى إستيراد القطن وتصنيعه محلياً وفرض الرسوم الجمركية المرتفعة على وارداتها من المنسوجات لحماية انتاجها المحلى (١٦١).

وتوجد العديد من السلع المصرية المصدرة للخارج زادت قيمتها عام ١٩٢٦م عن قيم تلك السلع المصدرة عام ١٩٢٥م وهو ما نعرض له فى الجدول التالى :-

جدول (٢)

بعض سلع الصادرات لعام ١٩٢٦م التى زادت قيمتها عن قيمة تلك السلع المصدرة لعام ١٩٢٥م

الأصناف	السنة	الكمية المصدرة والوحدة	القيمة بألاف الجنيهات المصرية
السبائك الذهبية	١٩٢٦	٣.٢٥٢.٨٠٠ كيلو جرام	٤٣٦.٠٠٠ جنيه مصرى
	١٩٢٥	٢٢.٧٠٠ كيلو جرام	٢.٦٥٠ جنيه مصرى
زيت بذرة القطن	١٩٢٦	١٣.٧٩٤.٠٠٠ كيلو جرام	٤٧٦.٠٠٠ جنيه مصرى
	١٩٢٥	٣.٦٠٥.٠٠٠ كيلو جرام	١٤٣.٠٠٠ جنيه مصرى
الفوسفات	١٩٢٦	١٧٦.٠٠٠ طن	١٢٢.٠٠٠ جنيه مصرى
	١٩٢٥	٦٦.٠٠٠ طن	٨١.٠٠٠ جنيه مصرى
المازوت	١٩٢٦	٣٠.٠٠٠ طن	٩٣.٠٠٠ جنيه مصرى
	١٩٢٥	١٥.٠٠٠ طن	٥٠.٠٠٠ جنيه مصرى
الجلد غير المدبوغ	١٩٢٦	٢.٥٣٠.٠٠٠ كيلو جرام	١٩٧.٠٠٠ جنيه مصرى
	١٩٢٥	٦.٩٣٤.٠٠٠ كيلو جرام	١٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى
السبائك الفضية	١٩٢٦	٢٧.٠٠٠ كيلو جرام	١٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى
	١٩٢٥	١٦.٠٠٠ كيلو جرام	٦٣.٠٠٠ جنيه مصرى

الجلد المدبوغ	١٩٢٦	٩٥٦.٠٠٠ كيلو جرام	١١٩.٠٠٠ جنيه مصرى
	١٩٢٥	٧٢٠.٠٠٠ كيلو جرام	٨٨.٠٠٠ جنيه مصرى
السمسم	١٩٢٦	٥٦٥.٠٠٠ كيلو جرام	١٦.٠٠٠ جنيه مصرى
	١٩٢٥	٣٠٠.٠٠٠ كيلو جرام	١٠.٠٠٠ جنيه مصرى
الصوف الخام	١٩٢٦	١.٥١٤.٠٠٠ كيلو جرام	١٤١.٠٠٠ جنيه مصرى
	١٩٢٥	١.٨٩٩.٠٠٠ كيلو جرام	١٣٦.٠٠٠ جنيه مصرى
الصابون	١٩٢٦	٣٣٥.٠٠٠ كيلو جرام	١٣.٠٠٠ جنيه مصرى
	١٩٢٥	٢٥٥.٠٠٠ كيلو جرام	٩.٠٠٠ جنيه مصرى
البنزين	١٩٢٦	١٣ كيلو جرام	١٦٧.٠٠٠ جنيه مصرى
	١٩٢٥	١٤ كيلو جرام	٤٨.٠٠٠ جنيه مصرى

المصدر: وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٥م، ص٩٩، وعام ١٩٢٦م، ص١٣٧.

يتضح من الجدول أن كمية وقيمة الصادرات من السبائك الذهبية يعود إلى زيادة العرض منه فى السوق المحلى وإنخفاض أسعاره نظراً لإنخفاض أسعار القطن مما أدى لزيادة قدرات هذه السبائك المصدرة فى الأسواق الدولية، كما تزايدت الكميات المصدرة وقيمتها من زيت القطن إلى وفرة إنتاج محصول القطن الدر للبذرة التى ينجم عنها الزيت، وهذا بالإضافة لإنخفاض أسعار الزيت وإعفائه من رسم الصادر وعوائد الرصيف عليه مما أدى لزيادة قدراته التنافسية فى الأسواق الدولية وزيادة الطلب عليه [١٦٢].

وتزايدت كمية الفوسفات المصدرة للخارج وقيمتها لعام ١٩٢٦م إلى زيادة الإنتاج والدعاية التسويقية له فى الخارج، وزيادة الطلب عليه من اليابان وإيطاليا، كما تزايدت كمية وقيمة الصادرات من المازوت نظراً لزيادة إنتاجه، كما تزايدت قيمة الصادرات من الجلد غير المدبوغ على الرغم من إنخفاض الكمية المصدرة منه عن عام ١٩٢٥م بسبب قيام المدابغ المحلية بدغ الجلود

محلياً وبالتالى إنخفض العرض من الجلود غير المدبوغة مما أدى لزيادة الطلب عليه وإرتفاع أسعاره حيث إستوردته تركيا واليونان وسوريا وبلغاريا وإيطاليا وأمريكا وفرنسا وبريطانيا، كما تزايدت كمية وقيمة الصادرات من الجلد المدبوغ بسبب زيادة إنتاجه من المدابغ المحلية وإتباع الفنون والطرق الإنتاجية الحديثة فى الدباغة مما أفضى لزيادة الطلب عليه من فرنسا وقبرص وتركيا وسوريا وبريطانيا وفلسطين. (١٦٣)

وقد تزايدت كمية سبائك الفضة وقيمتها بسبب أنخفاض أسعار الفضة مما أدى لتزايد الطلب عليها دوليا حيث إستوردت فرنسا ٧٠% من كمية الصادرات لعام ١٩٢٦م، وقد تزايد كمية وقيمة السمسم المصدرة للخارج بسبب زيادة المعروض من إنتاجه الوفير لعام ١٩٢٦م وإنخفاض أسعاره مما أدى لزيادة الطلب عليه دولياً من فلسطين ورومانيا، وقد تزايدت قيمة الصادرات من الصوف الخام على الرغم من إنخفاض الكمية المصدرة عام ١٩٢٦م عن عام ١٩٢٥م ويعود ذلك إلى إرتفاع أسعاره دولياً فى ظل إشتداد الطلب عليه من أمريكا وبريطانيا.(١٦٤)

وتزايدت كمية وقيمة الصابون المصدرة إلى الخارج بسبب زيادة إنتاجه نظراً لزيادة إنتاج زيت بذرة القطن إثر وفرة إنتاج محصول القطن وزيادة أعداد المصانع المنتجة له محلياً، حيث إستوردته سوريا والعراق وفلسطين وقبرص بكميات كبيرة، وزادت قيمة الكميات المصدرة من البنزين على الرغم من إنخفاض كميته عن الكمية المصدرة منه عام ١٩٢٥م نظراً لزيادة إنتاجه وإرتفاع أسعاره (١٦٥).

وقد شهد العام ١٩٢٨م زيادة قيمة بعض أنواع الصادرات عن مثيلتها عام ١٩٢٧م، ويمكن التعرف على ذلك من خلال الجدول التالى:-

جدول (٣)

أهم أصناف الصادرات لعام ١٩٢٨م التى زادت قيمتها عن مثيلتها عام ١٩٢٧م

الصنف	العام	القيمة بألف جنيه مصرى	الصنف	العام	القيمة بألف جنيه مصرى
القطن	١٩٢٨	٤٥.١٣٨.٠٠٠	الشعير	١٩٢٨	١٥٣.٠٠٠
	١٩٢٧	٣٨.٩٩٩.٠٠٠		١٩٢٧	٦٧.٠٠٠
الذرة	١٩٢٨	٩٤٦.٠٠٠	المازوت	١٩٢٨	١٧٤.٠٠٠
	١٩٢٧	١٥٠.٠٠٠		١٩٢٧	١٠٢.٠٠٠
الأرز	١٩٢٨	١.٠٢٣.٠٠٠	النخالة	١٩٢٨	٨٣.٠٠٠
	١٩٢٧	٥١٨.٠٠٠		١٩٢٧	٢٣.٠٠٠
البصل	١٩٢٨	١.٢٤٦.٠٠٠	البيض	١٩٢٨	٢٨٨.٠٠٠
	١٩٢٧	٨٦٣.٠٠٠		١٩٢٧	٢٤٣.٠٠٠
الأسفلت	١٩٢٨	٢١٣.٠٠٠			
	١٩٢٧	٣١.٠٠٠			

المصدر: وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عن عام ١٩٢٧م، ص٩٧، وعام ١٩٢٨م، ص١١٣.

يتضح من الجدول تزايد قيمة الصادرات من القطن لعام ١٩٢٨م إلى إرتفاع الأسعار وتحسن أسعار القطن حسب التعريفة الجمركية عام ١٩٢٨م بمعدل ١٤% عنها فى عام ١٩٢٧م ، وإشتداد الطلب عليه من جانب بريطانيا وفرنسا وأمريكا وإيطاليا وروسيا وألمانيا وسويسرا واليابان وأسبانيا وتشيكو سلوفاكيا، كما تعود زيادة قيمة الصادرات من الذرة لزيادة الطلب عليها وإرتفاع أسعارها حيث تم التصدير غالبيتها إلى بريطانيا وألمانيا واليونان وفرنسا، كما تزايدت قيمة صادرات الأرز لتزايد الطلب عليه حيث الأرز المقشور المبيض كان محلاً للطلب عليه من سوريا

واليونان، والأرز المقشور غير المبيض إشتد الطلب عليه من رومانيا وفرنسا، والأرز الشعير كان محلآ للطلب عليه من إيطاليا ورومانيا وتركيا، كما إرتفعت قيمة الصادرات من البصل بسبب تزايد الطلب عليه وإرتفاع أسعاره حيث إستوردته إنجلترا وإيطاليا وفرنسا وأمريكا (١٦٦).

وتزايد قيمة صادرات الأسفلت والمازوت لإشتداد الطلب عليهما وإرتفاع أسعارهما فى الأسواق الدولية ، وزادت قيمة الصادرات من الشعير لزيادة إنتاجه ورخص أسعاره وزيادة الطلب عليه دولياً، كما تعود إرتفاع قيمة الصادرات من النخالة لإشتداد الطلب عليها لإستخدامها كعلف للحيوان وكانت بريطانيا من الدول التى تستورد معظم الكمية المصدرة، كما إرتفعت قيمة الصادرات من البيض نظر لزيادة الكميات المصدرة منه وتحسين إنتاجه بإنتاج نوعيات أكبر حجما لمواجهة المنافسة له فى الأسواق الدولية. (١٦٧)

وبعد عرض الصادرات المصرية وتوزيعها الجغرافى والسلعى خلال الفترة محل الدراسة فقد تلاحظ أن الصادرات تفوقت على الواردات وقامت بتغطيتها خلال ستة سنوات فى حين كانت الواردات أكبر من الصادرات التى عجزت عن تغطية الواردات وهو ما نتعرف عليه من خلال الجدول التالى:

جدول (٤)

مقدار الفائض أو العجز بين الصادرات والواردات من ١٩١٨ – ١٩٢٩ بالألف جنيه

السنة	الصادرات	الواردات	مقدار الفائض / العجز	%
١٩١٨	٤٥.٣٧٠.٠٢٠	٥١.١٥٥.٣٠٦	٥.٧٨٥.٢٨٥–	١٢.٨
١٩١٩	٧٥.٨٨٨.٣٢١	٤٧.٤١٠.٧١٧	٢٨.٤٧٨.٦٠٤+	٣٧.٥
١٩٢٠	٨٥.٤٦٧.٠٦١	١٠١.٨٨١.٩٦٣	١٦.٤١٣.٩٠٢–	١٩.٢
١٩٢١	٣٦.٣٥٦.٠٦٢	٥٥.٥٠٥.٩٨٤	١٩.١٥١.٩٢٢–	٥٢.٧
١٩٢٢	٤٨.٧١٦.٤١٨	٤٣.٣٣٤.٩٣٨	٥.٣٨٢.٤٨٠+	١١.١
١٩٢٣	٥٨.٣٨٧.٣٢٧	٤٥.٢٧٧.٩٦٣	١٣.١١٠.٣٦٤+	٢٢.٥
١٩٢٤	٦٥.٧٣٤.٩٣٥	٥٠.٧٣٧.٩١٨	١٤.٩٩٧.٠١٧+	٢٢.٨
١٩٢٥	٥٩.١٩٩.٦٦٢	٥٨.٢٢٥.٨٩٥	٩٧٣.٧٦٧+	١.٦
١٩٢٦	٤١.٧٥٩.٣٩١	٥٢.٤٠٠.٠٥٩	١٠.٦٤٠.٦٦٨–	٢٥.٥
١٩٢٧	٤٨.٣٤١.٥٠٣	٤٨.٦٨٤.٧٨٥	٣٤٣.٢٨٢–	.٧
١٩٢٨	٥٦.١٦٥.٢٥٦	٥٢.٠٤٤.٩٦٩	٤.١٢١.٢٨٧+	٧.٣
١٩٢٩	٥١.٧٥٢.٩٩٤	٥٦.٠٩٠.٥١٢	٤.٣٣٧.٥١٨–	٨.٤

المصدر: وزارةالمالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عن عام ١٩٢٧م، و عام ١٩٢٨م، ص ١١٣.

ويتضح من الجدول أن الميزان التجارى المصرى قد عانى من العجز خلال السنوات ١٩١٨م و ١٩٢٠م و ١٩٢١م ، ١٩٢٦م و ١٩٢٧م و ١٩٢٩م وهو ما يؤشر على وجود إختلاف هيكلى فى التجارة الخارجية المصرية لتلك السنوات وعجز الصادرات المصرية عن تغطية

الواردات، حيث حقق الميزان التجارى عجزاً بلغ ٥.٧٨٥.٢٨٥ مليون جنيه عام ١٩١٨م نظراً لأن معظم الصادرات كانت من السلع الأولية وخاصة محصول القطن التى تتأثر الأسعار بالطلب الخارجى عليها فى أسواق الصادرات المصرية، وهذا بالإضافة إلى أن قطاع التجارة الخارجية كان مكبلاً بالكثير من القيود التعريفية ودخول مصر فى العديد من الإتفاقيات التجارية مع الدول الأوروبية التى لها علاقات تجارية مع مصر لذلك واجهت الصادرات المصرية العديد من القيود متمثلة فى رفع التعريفة الجمركية عليها فى ظل إنخفاض التعريفة الجمركية على الواردات المصرية مقارنة بما هو مفروض على الصادرات المصرية، كما يعكس إختلاف الميزان التجارى خلال السنوات ١٩٢٠م، ١٩٢١م، ١٩٢٦م ، ١٩٢٧م ، ١٩٢٩م عن عدم قدرة الصادرات السلعية المصرية على تغطية الواردات السلعية والذى يعود إلى إنخفاض درجة مرونة الصادرات السلعية المصرية وإشتداد المنافسة الدولية للسلع المناظرة والمماثلة للسلع المصرية فى الأسواق الدولية ، كما أن القطن المصرى كان مسيطراً على هيكل الصادرات السلعية والمواد الخام الأولية وبالتالى أضحى الإقتصاد المصرى أسير صادرات المحصول النقدى الواحد وهو القطن، وناهيك عن أن الصادرات من المواد الأولية عرضة دائماً للتقلب فى حصيلتها خاصة وأن سياسة التصنيع المتبعة خلال تلك الفترة لم تؤتى ثمارها المرجوة فيما يتعلق بإعادة هيكلة الصادرات (١٦٨).

وقد واجه سعر القطن إنخفاضاً خلال عام ١٩٢٦م بمعدل ٣٧% تقريباً عن أسعار ١٩٢٥م وإستمر هذا الإنخفاض فى عام ١٩٢٧م مع إنخفاض أسعار الحاصلات الزراعية مما أسفر عن حدوث عجز فى الميزات التجارى فى إطار من تعميق زيادة الوزن النسبى للصادرات من المواد الخام الأولية على حساب الوزن النسبى للصادرات الصناعية، ويأتى هذا فى ظل التنافس الإيطالى والألمانى واليابانى لبريطانيا على النفاذ إلى الأسواق المصرية بسلع جيدة رخيصة الثمن، حيث تأثرت بريطانيا بنمو العلاقات التجارية بين مصر تلك الدول، كما أن السياسة الإقتصادية البريطانية حرصت على تخصص مصر فى الزراعة خاصة القطن، وهو ما حفز كبار الملاك للأراضى الزراعية على توجية كل إهتمامهم لزراعة معظم أراضيهم قطناً، وهو ما جعل مصر تتبع الأسواق الرأسمالية الدولية وتتأثر بأزمة الكساد الكبير ١٩٢٩ – ١٩٣٢م حيث نقصت الصادرات المصرية عن الواردات المصرية بنسبة ٨.٤% نظراً لهبوط سعر القطن إلى ما يقرب من النصف فضلاً عن أن تقرير أسعار القطن فى مصر يتحدد فى ضوء أسعار الأسواق الدولية للقطن، وتأثر الطلب على

القطن المصرى بإحتياجات الصناعة البريطانية من النسيج بإعتبار بريطانيا العميل الأول للصادرات المصرية (١٦٩).

وقد حدث فائض فى الميزان التجارى حيث إستطاعت الصادرات تغطية الواردات خلال الأعوام ١٩١٩م ، ١٩٢٢م ، ١٩٢٣م ، ١٩٢٤م ، ١٩٢٥م، ١٩٢٨م وذلك بسبب إرتفاع قيمة الصادرات القطنية ودخول مصر فى العلاقات التجارية الدولية وزيادة صادراتها إلى الدول العربية مثل فلسطين وسوريا والعراق وتصديرها للدول خارج بريطانيا مثل أمريكا والمانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا وأسبانيا واليابان والصين وروسيا وتشيكو سلوفاكيا مما ساهم فى تحقيق الفائض فى الميزان التجارى المصرى خلال تلك السنوات.

وقد ساهمت ازمة الكساد الكبير ١٩٢٩م فى حدوث إنخفاض الصادرات لهذا العام عن عام ١٩٢٨م بمقدار ٤.٤١٢.٢٦٢ مليون جنيه ، وحدوث عجز فى الميزان التجارى حيث زادت الواردات عن الصادرات بمقدار ٤.٣٣٧.٥١٨ مليون جنيه بنسبة ٨.٤%، ويرجع ذلك إلى هبوط أسعار القطن حيث إنخفضت أسعاره من ٣٨.١٥ ريال لقنطار السكلاريدس فى يناير ١٩٢٩م إلى ٢٨.٤٢ ريال للقنطار فى نوفمبر ١٩٢٩م ، وهبط كذلك صنف القطن الأشمونى من ٢٣.٣٧ ريال للقنطار إلى ١٩.٨٣ ريال للقنطار تأثراً بتلك الأزمة لحدوث الركود العالمى وإنخفاض الطلب عليه دولياً، وهو ما أدى لتدخل الحكومة لشراء القطن فى بورصة العقود حيث بلغت الكمية التى قامت بشرائها وتسلمتها من نوفمبر إلى أواخر مارس ١٩٣٠م نحو ١.١٠١.٥٠٠ مليون قنطار بقيمة ٥.٤٥٤.٨٩٥ مليون جنيه للحد من المضاربة على أسعاره ، ولذلك إنخفضت قيمة الصادرات عام ١٩٢٩م ، عن عام ١٩٢٨م ، وفى المقابل زادت الواردات من ٥٢.٠٤٤.٩٦٩ مليون جنيه عام ١٩٢٨م إلى ٥٦.٠٩٠.٥١٢ مليون جنيه عام ١٩٢٩م بسبب رفع الرسوم الجمركية مما أدى ببعض تجار الواردات إلى زيادة مقطوعيتهم (كميات ما إستوردوه) هرباً من الرسوم الجمركية (١٧٠).

المحور الثالث

الإجراءات الحكومية لدعم الصادرات المصرية السلعية

إتخذت الحكومة المصرية العديد من السياسات والإجراءات الهادفة لدعم القدرات التنافسية للصادرات السلعية فى الأسواق الدولية ، والتى تركزت فيما يلى:-

أ- التدخل فى بورصة العقود لشراء القطن : واجه تصدير القطن المصرى العديد من المعوقات لتصديره للخارج خلال الحرب العالمية الأولى حيث أصدر القائد العام للقوات البريطانية أمراً بمنع تصديره للثغور الأجنبية فى أوروبا والبحر المتوسط والبحر الأسود عدا الثغور البريطانية والفرنسية والروسية، وإعتبرته إيطاليا مواد حربية وأبلغت سفارتها بالإسكندرية المندوب السامى البريطانى فى مصر فى ٨ سبتمبر عام ١٩١٥م بذلك فأبلغت دار المندوب السامى للخارجية المصرية بذلك القرار، ولذلك جاء إنشاء لجنة مراقبة الأقطان لمواجهة الظروف الإستثنائية التى تواجه تصدير القطن خلال الحرب والأزمات الإقتصادية ، وما يتعلق بتحديد مساحة زراعته ونقص البواخر لنقلة وحاجة بريطانيا إليه ، وتشكلت اللجنة من الأتورابل رونالدلندسى رئيساً والمستر " هورنزبى " نائب الرئيس والمستر "بيرلى "والمستر" رالف كارفر" والمستر" أرثر كنج لوي " أعضاء ، وتعاون هذه اللجنة لجنة أخرى إستشارية تمثل مخازن (تجار) التصدير ومنتجى القطن والبنوك، واللجنة ستكون مستعدة إبتداءاً من أول أغسطس عام ١٩١٨م ولحين إعلان أخر لمشترى الأقطان سواء كانت من محصول الموسم القادم أو بقية المحصول الحاضر بأثمان أساسها ٤٢ ريالاً عن كل قنطار سكلاريدس وارد مخازن الإسكندرية، وأعلنت اللجنة إجراءات خاصة لمراقبة القطن فى ١٥ يونيه عام ١٩١٨م[١٧١].

وكانت الحكومة الأمريكية قد رفعت القيود التى فرضتها على إستيرادها للقطن المصرى فى بداية عام ١٩١٩م، وكانت الحكومة المصرية قد قررت شراء محصول القطن عام ١٩١٨/١٩١٩م (أغسطس عام ١٨١٨م – يوليه عام ١٩١٩م)، وكان على الحكومة بيان خطتها لمحصول القطن

فى الموسم التالى منعاً من تأثر السوق خاصة وأن بورصتى القطن (السلطانية) كانتا مغلقتين، خاصة وأن القطن كان منذ زراعته وإلى أن تم تداوله بين التجار يتعرض لمتاعب داخلية وخارجية، ولذلك أنشأت جمعية تجار القطن لرعاية شئون بائعيه من إستغلال المشتريين وإصلاح نظام بورصة العقود فى مينا البصل والحد من سيطرة شركة المحاصيل العمومية فى تصدير القطن وتحديد أسعاره حيث دارت مفاوضات بين " إسكندر كستروئيف " رئيس جمعية تجار القطن وبين "م.سلفاجو" رئيس شركة المحاصيل العمومية حيث رفضت الشركة قبول التعاون الذى عرضته الجمعية لدراسة بعض المسائل الخاصة بنشاط أعضاء شركة المحاصيل فى سوق القطن ووجوب أن يتضمن النظام الداخلى لسوق القطن حقوق البائعين والمشتريين للقطن (١٧٢).

ولم تتمكن الجمعيات التى أنشأت فى تلك الفترة لشراء القطن الحد من سطوة وإحتكار شركة المحاصيل العمومية على محصول القطن وتحديد أسعاره، ولذلك لم تستطع فرض سعر مناسب للقطن، ولم يخفف من تلك السطوة وجود مندوب للحكومة فى البورصة والذى يعلن دائماً أسعار القطن من جانب وزارة المالية ويراقب أعمالها (١٧٣).

وتعرض منتجيى القطن عام ١٩٢٣م للغبن فى أسعاره وإنخفاضها وتدهورها لصالح الغزاليين البريطانيين، وقد أرجع إنخفاض سعره فى ذلك العام نتيجه زيادة المعروض منه فى الأسواق بسبب توقف روسيا عن إستيراد الكمية التى كانت تستوردها منه وهى ٨٠٠ – ٩٠٠ ألف قنطار، وكذلك إنخفاض ما كانت تشتريه ألمانيا والنمسا من القطن المصرى الذى كان يقدر بحوالى مليون ونصف قنطار إلى حوالى ١÷١٠ الكمية، وبذلك أضحت بريطانيا هى المشترى الأول له وتبعتها أمريكا، ومما يدل على الغبن والغش لمنتجى القطن المصرى هو ما جاء فى تصريح "هايرز" المندوب الروسى الجديد فى مصر أن إجمالى ما إشترته روسيا من القطن المصرى خلال الفترة ١٩٢٣/١٩٢٢م – ١٩٢٧/١٩٢٦م بلغت ٢٠٠٤٠٠ بالة بقيمة ١١.٧٧٥.٠٠٠ مليون جنيه قامت بشرائها من أسواق إنجلترا وألمانيا ، ولذلك تساءل منتجى القطن عن أسباب هبوط أسعار القطن المصرى عن القطن الأمريكى خاصة أن قطن السكلاريدس من رتبة القطن "فولى جودفير" ويجب أن يباع السعر يزيد عن ٣٠% – ٤٠% من سعره على سعر قطن " مدلنغ" الأمريكى ولكن سعره ينخفض عن سعر القطن الأمريكى، ولذلك وجهوا الدعوة للحكومة للتدخل لإنقاذ محصول القطن. (١٧٤)

ولذلك قررت الحكومة التدخل فى سوق القطن عام ١٩٢٣م لوقف هبوط أسعار القطن حيث أشار عليها الإقتصاديين المصريين أن يكون شراؤها من المحصول الجديد – كنتراتات – لقطن أكتوبر ونوفمبر وإستلام البضاعة فى ذلك الوقت مما سيفضى لإرتفاع أسعاره ويستفيد المنتجون له، وعلى الحكومة توفير نفقات التخزين والتأمين ، ويجب عليها عدم شراء البضاعة الحاضرة من القطن القديم (١٩٢٢/١٩٢٣م) الذى ينتهى موسمه فى ١٩٢٣/٨/٣١م لأن مثل هذا الشراء سيرفع من سعر القطن الموجود لدى تجار الصادرات والذى لا يحوز طلب الغزالين الأجانب فى نهاية الموسم ولن يستفيد من هذا الشراء سوق البضاعة الحاضرة فى مينا البصل [١٧٥]، وقد إعترضت الشركات البريطانية على تدخل الحكومة المصرية فى سوق القطن حيث وصفت تلك الشركات حث النقابة الزراعية المصرية للمصريين على التريث وعدم التهافت على بيع اقطانهم بأنه (مؤامرة قطن مدبرة) لتخفيض المعروض من القطن فى السوق إنطلاقاً من أن تلك السياسات لم تنجح فى الماضى ، ورأت هذه الشركات أن إنخفاض أسعار القطن يعود إلى إحتلال إيطاليا لجزيرة كورفو اليونانية ورفض حكومة إيطاليا تدخل عصبة الأمم فى تلك المشكلة مما أفضى لزيادة البيع لمحصول القطن المصرى وهبوط أسعاره[١٧٦].

وقد أدى إنخفاض أسعار القطن إلى نقص قيمة الصادرات القطنية عام ١٩٢٣م حيث إنخفضت إلى ٦.٧٦٤٩٢٣ مليون جنيه بدلآ من ٨.٢٨٧٩٢٣ مليون جنيه عام ١٩٢٢م بمعدل إنخفاض ١٨%، حيث إنخفضت أسعار القطن المصدر ما بين ديسمبر ١٩٢٢م ويناير ١٩٢٣م بنسب ٨٥%، ٨٧% على التوالى، وأدى تدخل الحكومة عام ١٩٢٣م إلى خفض أسعار القطن حيث ثبتت الأسعار بين ٨،٧ جنيه للقنطار حيث بلغ السعر أعلا درجاته فى شهر يناير ٨.٦٧٠ جنيه فى فبراير و ٧.٧٠٢ جنيه فى مارس و ٧.٥٥٤ جنيه فى أبريل ثم إرتفع إلى ٨.٢٤٥ جنيه فى يونيو و ٨.٦٥٤ جنيه فى أغسطس، وفى سبتمبر ١٩٢٤م هبط سعره إلى ٧.٧٣٨ جنيه وتراوحت أسعاره حتى ديسمبر بين ٧.١٠٠ جنيه و ٧.٥ جنيه ، وهو ما أفضى لنقص الصادرات القطنية عام ١٩٢٤م بنحو ٧.٢٥٤.٠٠٠ مليون قنطار فى مقابل ٧.٤٧٣.٠٠٠ مليون قنطار فى ١٩٢٣م [١٧٧].

وتدخلت الحكومة فى السوق القطن بمينا البصل لشراء القطن فى الموسم ١٩٢٤/١٩٢٥م والموسم ١٩٢٥/١٩٢٦م للحفاظ على إستقرار أسعاره حيث وجهت النقابة الزراعية العامة بضرورة شراء الحكومة كميات كبيرة من القطن تصل إلى نصف مليون قنطار عام ١٩٢٦م [١٧٨]،

وتدخلت أيضاً فى العام ١٩٢٩م خلال أزمة الكساد الكبير العالمية حيث مع إشتعالها هبطت أسعار القطن كثيراً مما أدى لشراء الحكومة ثلاثة ملايين قنطار بقيمة ١٤ مليون جنيه خاصة وأن تلك الأزمة قد ادت إلى هبوط أسعار القطن الأمريكى فى الوقت الذى تتحدد أسعار القطن دولياً فى بورصات ليفربول فى يناير ١٩٣٠م بنحو ١٥.١٠ بنس للقطن السكلاريدس و ٨.٨٥ بنس للقطن المدلينج فى ١٩.٧٠ بنس للسكلاريدس و ١٠.٣٥ بنس للمدلينج فى عام ١٩٢٩م، ولذلك طالب نواب اللجنة المالية بمجلس النواب الحكومية المصرية بإنتهاج سياسة رشيدة للتعامل مع القطن بإرجاء بيع الحكومة المخزون لديها من القطن لتوفى هبوط أسعاره والإنتظار حتى يبيع المنتجون للقطن الحائزين له حتى يحدث توازن بين العرض والطلب على القطن مما يحدث توازن سعرى وصولآ إلى السعر الحقيقى للقطن، وقد عارض التدخل الحكومى أسواق القطن جانب من نواب مجلس النواب تأسيسأ على أن الدولة تشترى القطن بالإحتياطيات النقدية لدى الدولة ومع هبوط أسعاره تفقد الدولة إحتياطياتها النقدية، وترتب على التدخل الحكومى إرتفاع أسعار القطن فى بورصة الإسكندرية ، إلا أن الصادرات من القطن إنخفضت من ٧.٩ مليون قنطار عام ١٩٢٨/١٩٢٩م إلى ٦.١ مليون قنطار عام ١٩٢٩/١٩٣٠م مما أفضى لإنخفاض قيمة الصادرات من ٤٥ مليون جنيه لعام ١٩٢٨/١٩٢٩م إلى ٣٠ مليون جنيه لعام ١٩٢٩/١٩٣٠م للصادرات من القطن وبذرة القطن تأثراً بالركود العالمى الناجم عن أزمة الكساد الكبير الذى ولد إنكماشأ فى المبادلات التجارية والعلاقات الإقتصادية الدولية (١٧٩).

ورصدت الحكومة ستة ملايين جنيه لشراء العرض الزائد من القطن فى بورصات العقود عام ١٩٣٠م حيث هبط سعر القنطار من القطن السكلاريدس من ٣٧ ريال إلى ٢٧ ريال، وتدخلت لوقف إنهياره كمشتريه وتحديد سعره بنحو ٢٧ ريال للقنطار لحد أدنى إلا أن الهبوط إستمر مما أدى لتحمل ميزانية الدولة خسائر فادحة حيث كانت نفقات الميزانية ٤٥ مليون جنيه والإيرادات ٣٨ مليون جنيه عام ١٩٣٠م حيث بلغ العجز فى الموازنة ٧ مليون جنيه بسبب الخسائر فى سوق القطن حيث بلغ المخزون من القطن عام ١٩٣٠م ٣.٣٩٧.٢٠٩ قنطار (١٨٠).

وأدى التدخل الحكومى فى سوق القطن إلى إرتفاع سعر القطن وحمايته من التدهور وشراء المستوردين الأجانب له عند الأسعار التى حددتها الحكومة ، وأيدت الحكومة مشروع القانون الصادر عن مجلس النواب بتخفيض إيجار الأراضى الزراعية عن عام ١٩٢٩ – ١٩٣٠م على أن تكون بمعدل ٢٠%وتم زيادة هذا المعدل إلى ٣٠% عام ١٩٣٠ – ١٩٣١م بموجب مشروع

قانون أخر بهدف خفض تكاليف إنتاج القطن وزيادة أرباح منتجيه لحفزهم على زراعته ومواجهة الهبوط الحادث فى أسعاره، إلا أن كبار ملاك الأراضى الزراعية يعارضوا تلك القوانين لأنها تجور وتنتقص من حقوقهم، وقد أصدرت الحكومة قانوناً يعفى المستأجرون من ٢٠% من إيجار عامى ١٩٢٩و ١٩٣٠م بعد أن كان القانون السابق ينص على تأجيل هذه النسبة لعدة أشهر، وإزاء خشية منتجى القطن من أن تبيع الحكومة المخزون لديها من القطن القديم مما يفضى لهبوط أسعار القطن الجديد فقد أعلنت الحكومة نيتها فى عدم البيع له خلال العام ١٩٢٩ – ١٩٣٠م، وأنها ستقوم بيعه على سته اقساط على مدار الستة سنوات التالية لذلك العام، كما صدر قرار مجلس الوزراء فى ١٨ أكتوبر عام ١٩٣٠م والذى تضمن ضرورة بحث ودراسة تكاليف القطن المتعلقة بالحلج والكبس والنقل بالسفن إلى موانئ إستيراده بالخارج من خلال لجنة بوزارة المالية وضرورة التنسيق مع الشركات البحرية الشاحنة للقطن المصدر للخارج لخفض تكاليف النقل لزيادة القدرات التنافسية لصادرات مصر من القطن فى الأسواق الدولية ومنافسة أصناف القطن الأخرى الأمريكية والهندية (١٨١).

ب- الدعاية التسويقية الخارجية للحاصلات الزراعية المصرية: إستفادت مصر من قنصلياتها فى الخارج فى الترويج والدعاية والتسويق لصادرات مصر الزراعية فى الدول الأوروبية، وتعضيداً لذلك قدمت الحكومة من خلال الموازنة العامة إعتماداً مالياً للإنفاق على التسويق والدعاية للقطن المصرى خلال إجتماع مجلس الوزراء فى ١٨ أكتوبر عام ١٩٣٠م ، وأضحى بذلك على القنصليات المصرية فى الخارج بالقيام بالدعاية والترويج للقطن المصرى فى الخارج، وقد أمر الملك فؤاد بفتح إعتماد خاص بقيمة ٥٠ ألف جنيه للدعاية والترويج للقطن المصرى ، وقدمت وزارة الزراعة ومصلحة التجارة كافة المعلومات التى تحتاجها القنصليات فى الدعاية المطلوبة للقطن (١٨٢).

وتأتى تلك الدعاية فى الوقت الذى تقوم فيه الدول المستوردة للقطن المصرى بالتحول عنه فى أوقات الكساد والركود والإنكماش الإقتصادى إلى شراء أصناف القطن الأقل جودة منه ورخيصة الثمن، وحيث يزداد العرض من القطن المصرى فى ظل إنخفاض الطلب عليه فتنخفض أسعاره لتعادل أسعار القطن الأمريكى الأقل جودة منه، ولاحظت الحكومة إنخفاض واردات بعض الدول من القطن المصرى حيث إنخفضت واردات أمريكا من القطن المصرى من ٦.٧٤٠.٧٦٠ مليون

قنطار إلى ١٣٣.١٢٢ قنطار وبريطانيا من ١٩٧٥١٠٠ قنطار إلى ١٥٨٦٤٧٥ قنطار وروسيا من ٢٨٦٢١١ قنطار إلى ١١٤٥٢٧ قنطار وسويسرا من ٢٨٦٠٧٢ قنطار إلى ٢٥٩١٨٨ قنطار وتشيكو سلوفاكيا من ١٠٦٤٥٥ قنطار إلى ١٠٢٥١٠ قنطار خلال الفترة من ١٩٢٥م/١٩٣٠م – سبتمبر ١٩٣٠م/٢٠ مايو ١٩٣١م ، مما أفضى لتكليف القنصليات المصرية بالدعاية له وتسجيل ملاحظات الغزالين والمستوردين الأجانب ، نظراً لأن إنخفاض صادرات القطن المصرى يفضى لحدوث عجز بالميزان التجارى السلعى وعجز الصادرات عن تغطية الواردات وحدوث عجز مزمن بميزان المدفوعات الدولية وتحمل ميزانية الدولة لهذا العجز بتمويله من الإحتياطيات الدولية من الذهب والنقد الأجنبى (١٨٣).

وإتفقت الحكومة المصرية مع الصحف البريطانية لنشر الدعاية عن مصر والمحاصيل الزراعية السلعية محل الطلب عليها فى الأسواق الدولية، وإعداد بحوث عن مزايا القطن المصرى وجودته التى تتفوق على الأصناف الأخرى لدى الدول المنتجة له، وكذلك إلقاء المحاضرات وعمل الندوات عن جودة المحاصيل المصرية وتوزيع النشرات على البيوت التجارية والصناعية لحثهم على شراء تلك المحاصيل المصرية، وذلك لإقناع جمهور المستهلكين بجدوى شراء الحاصلات المصرية الجيدة، ولذلك طلبت الحكومة من قنصلياتها فى الخارج بتقديم التقارير الدورية ونشر الدعاية التسويقية للسلع المصرية، وإلزام كل شخص مختص فى القنصلية بجمع البيانات عن مستوردى تلك السلع خاصة القطن فى الدول الأجنبية وإرسالها إلى الحكومة المصرية للإستفادة منها عند تصدير القطن إليهم (١٨٤).

وقد ركزت الحكومة فى تلك الدعاية على محصول القطن للحفاظ على سمعته وإعتباره وضمان تسويقه بالأسعار العادلة تحقيقاً للربحية لكافة أطراف العملية الإنتاجية له خاصة وأن عوائده من الصادرات تمثل ٢÷٣ قيمة الصادرات المصرية الكلية فكلما زادت صادراته وعوائده زادت حصيلة الصادرات المصرية الإجمالية والعكس صحيح، ولذلك طلبت الحكومة من القنصليات القيام بزيارات إلى مراكز تصنيع القطن وجمعيات تجار القطن لتعريفهم بمزايا القطن المصرى وإقناعهم بشراء القطن المصرى لجودته (١٨٥)، كما عرضت القنصليات المصرية فى الخارج عينات من المصنوعات القطنية والمنتجات الصناعية داخل مبانى تلك القنصليات لإطلاع المستوردين الأجانب على جودة الإنتاج الصناعى المصرى لإقناعهم بشرائه، كما أرسلت إلى

التجار والبيوت التجارية والشركات التجارية للتعرف على ما وصلت إليه الصناعات المصرية من رقى وتقدم [١٨٦].

وقامت القنصليات بالدعاية والتسويق للخضراوات والفاكهة المصرية فى الخارج حتى يمكن تنويع الصادرات وعدم الإكتفاء على محصول القطن كمصدر وحيد لتوليد الدخل القومى وحتى لا تتأثر عوائد الصادرات فى أوقات إنخفاض أسعاره بإنخفاض الطلب عليه ، ووضعت مصلحة التجارة نظام مراقبة الصادرات من حيث الإهتمام بجودة المنتجات والتعبئة الجيدة وفحص العبوات والمقادير وإستخدام طرق التعبئة الحديثة لتلافى شكاوى المستوردين من عيوب التعبئة والشحن والتغليف للحفاظ على السمعة التجارية للصادرات المصرية، وألزمت مكتب التصدير بفحص الصادرات والتثبيت من صلاحيتها ومطابقتها للشروط والمواصفات القانونية، وذلك لتلافى أسباب تراجع الصادرات وزيادة تنافسيتها فى الأسواق الدولية ، ولذلك قامت الحكومة من خلال القنصليات المصرية فى الخارج بالدعاية لهذه المحاصيل فى الصحف الأجنبية المشهورة فى فرنسا وأمريكا [١٨٧]، وأصدرت صحيفة الديلى تلغراف عدداً خاصاً عن الحاصلات الزراعية المصرية والدعاية لمصر وجودة الخضراوات والفاكهة المصرية، وتكليف القنصليات فى الدعاية الزراعية والصناعية لمصر فى الصحف الألمانية والهولندية والنمساوية والأسبانية وأمريكا، وأرسلت القنصليات والمفوضيات المصرية فى الخارج التقارير الدورية والمراسلات إلى وزارة الخارجية عن الأحوال المالية والإقتصادية للدول التى توجد بها وأراء التجار والمستوردين فى السلع المصرية وأهم الصادرات والواردات المصرية إلى ومن تلك الدول الأجنبية ، وهو ما يؤشر على الجهود الحكومية لدعم الصادرات المصرية وتسويقها فى الخارج [١٨٨].

وقد وصف أحد التقارير الوارد من القنصلية المصرية فى مرسيليا عن الأوضاع التجارية والإقتصادية الفرنسية وبيان عن تجارة الخضراوات والفاكهة فى مرسيليا حيث أوضح التقرير عدة ملاحظات عن العيوب فى أصناف تلك السلع وعيوب التعبئة، ولذلك تعاقدت مصلحة التجارة والصناعة المصرية مع بيوت الخبرة الأجنبية لتوفير الضوابط التى تضمن للحفاظ على سلامة البضائع وضمان وصولها إلى مستورديها فى حالة جيدة وإختيار أجود العناصر من سلع الخضر والفاكهة التى توافق تفضيلات ورغبات وإختيارات المستهلكين على إستمرارية الشراء والإستيراد [١٨٩]، كما أرسلت القنصلية المصرية فى سويسرا تقريراً إلى مصلحة التجارة والصناعة يتضمن أهم أسماء وعناوين التجار المستوردين للخضراوات والفاكهة المصرية، وكانت مصلحة التجارة والصناعة

ترسل عينات من الخضراوات والفاكهة إلى نقابة الخضراوات لتجربتها وإقناعهم بجدوى إستيرادها لها [١٩٠]، ولاقت الدعاية التجارية المصرية للسلع الزراعية إستحساناً من التجار والمستوردين السويسريين ، وتدعيم العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين، ولذلك أوصى تقرير القنصل المصرى بضرورة إختيار مصلحة التجارة والصناعة لأفضل المنتجيين للفاكهة والخضار لتصدير أجود السلع لتحوز قبول المستهلكين ودعم للصادرات السلعية، وضرورة توصيل البضاعة فى حالة جيدة دون تلف لخفض خسائر تلك الصادرات التى قد تنجم عن سوء الشحن والنقل والتغليف[١٩١].

وقامت القنصلية المصرية فى مرسيليا بإجراء أبحاث حول سبل تسويق ونفاذ الفاكهة والخضراوات المصرية فى مرسيليا وساحل فرنسا الجنوبى وأرسلت إلى وزارة الزراعة فى مصر لتنفيذ الإشتراطات والقواعد المتطلبة فى الصادرات المصرية من تلك الأصناف، والتى إلتزمت بها ولذلك نجحت الصادرات المصرية الزراعية فى النفاذ إلى تلك الأسواق ومنافسة السلع المناظرة لها فى تلك الأسواق ، وإهتمت مصر بالرواج والتسويق للسلع الزراعية فى هولندا ففى مدينة روتردام تم دراسة طرق تعبئة البصل والخضراوات وتصنيفها إلى رتب تجارية ومقابلة كبار التجار والمستوردين هناك للوقوف

على إشتراطاتهم الواجب توافرها فى السلع المصدرة إليها لتلافى عيوب التصدير، وقام القنصل المصرى فى هولندا ومعه رئيس قسم الصناعات الزراعية فى مصر بزيارة أكبر أسواق الفاكهة والخضراوات في لاهاى للوقوف على النظم والقواعد المعمول بها فيه والتحاور مع تجار تلك السلع وزيارة مصنع لإستخراج الزيت من الفول السودانى لتصدير الفول السودانى المصرى إليه، ومقابلة مخترع ألة فرز البيض والحصول منه على بعض المعلومات الفنية الخاصة بعمل الألة وثمنها وكيفية العمل بها [١٩٢].

وأرسلت حكومة مصر من خلال وزارة الخارجية مندوباً إلى العاصمة النمساوية فيينا لدراسة أسواق الخضر والفاكهة لتسويقها فى تلك الأسواق، والتباحث مع رئيس الغرفة التجارية النمساوية الشرقية بفيينا للوقوف على أفضل طرق التعبئة والتغليف وأنواع الخضر والفاكهة الرائجة هناك وأثمانها [١٩٣].

وإهتمت الحكومة المصرية بدراسة الأسواق الألمانية خاصة سوق مدينة ميونخ بإعتبارها أهم الأسواق الأوروبية لذلك حاولت الحكومة النفاذ إلى سوق ميونخ بإعتبارة مركزاً تجارياً لتسويق الخضر والفاكهة المصرية فى ألمانيا حيث كانت ترسل الحاصلات المصرية عن طريق تريستا ومنها بالسكة الحديد إلى ميونخ ، وحصل الموفد المصرى على كافة المعلومات المتعلقة بتكاليف التخزين(١٩٤).

وقامت الحكومة المصرية بالتنسيق مع وزارة الخارجية لكى يتم تكليف القنصليات للقيام بالأعمال التجارية وعمل الدراسات التجارية والإقتصادية وأداء مهام أعمال الملحق التجارى، وفى ذات السياق لتدعيم القدرات التنافسية للصادرات المصرية فقد أصدرت مصلحة التجارة والصناعة قواعد لتنظيم المراقبة الإجبارية على الصادرات المصرية من البيض الطازج إتساقاً مع القرار الذى أصدرته هولندا فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٣٠م، وأرسلت المصلحة مدير قسم الصناعات الزراعية لزيارة مدن هامبورج وباريس وبرشلونه ومدريد لبحث سبل تسويق ونفاذ الخضر والفاكهة فى أسواق تلك المدن ومقابلة التجار والمستوردين للتعرف على طلباتهم والوقوف على أنواع الفاكهة والخضراوات التى تحوز قبول وتفضيلات المستهلكين، وساعده فى أداء مهمته قنصل مصر فى هامبورج، وبحث فى برشلونه سبل تسويق البصل والأرز والخضر والفاكهة فى أسواقها وعاونه فى أداء مهمته القنصل المصرى فى مدريد (١٩٥).

جـ – إنشاء المعارض المحلية والمشاركة فى المعارض الدولية: حفزت الحكومة المصرية على إنشاء المعارض المحلية لعرض الحاصلات والسلع الزراعية والصناعية بهدف تسويق الإنتاج محلياً وتنشيط حركة التجارة المحلية وتعميق الثقة فى المنتج المصرى، حيث نظمت الجمعية الملكية الزراعية المعرض الزراعى والصناعى بهدف تحسين نظم الزراعة والصناعات والحرف، وإستخدام الألات الزراعية وإنشاء الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعى، وكانت مصلحة التجارة والصناعة تتعاون مع الإتحاد المصرى للصناعات فى إدارة تلك المعارض والتى كانت تشترك فيها الشركات الصناعية وكبار الملاك للأراضى بعرض إنتاجهم الزراعى ، كما كانت المدارس الصناعية تساهم فيها بالسلع التى تنتجها، وتيسيراً من الحكومة على تنشيط تلك المعارض المحلية فقد قررت وزارة المالية بأن تعفى مصلحة الجمارك السلع المستوردة بإسم المعرض من الرسوم الجمركية لإحداث رواج فى تلك المعارض المحلية والإستفادة من الخبرات الأجنبية فى الإنتاج (١٩٦).

وعملت الحكومة المصرية على المشاركة فى المعارض الدولية، وفى البداية كانت القنصليات المصرية فى الخارج تقيم معارض صغيرة لتيسير على التجار والمستوردين والأجانب معاينة السلع المصرية الزراعية والصناعية لحفزهم على إستيرادها، وساهمت تلك المعارض فى الترويج والدعاية والتسويق للمنتجات المصرية فى الخارج، وإشتركت مصر فى سوق مرسيليا الدولى ومعرض بارى بإيطاليا ومعرض الإحصاء الدولى فى أسبانيا، وإشتركت مصر فى المؤتمر الدولى للقطن الذى عقد ببرشلونة فى أسبانيا فى سبتمبر ١٩٣٠م، وشاركت مصر فى معرض القطن فى لانكشير – مانشستر فى الفترة من ١١ فبراير إلى ١ مارس عام ١٩٣٠م بهدف الترويج للمنتجات المصرية وبيان مزاياها لزيادة الصادرات منها (١٩٧).

الخاتمة:

ارتبطت الصادرات المصرية السلعية خلال الفترة ١٩١٨ – ١٩٣٠م بتخصص مصر فى الزراعة وخاصة زراعة القطن، ورسمت الحكومة المصرية تحت التوجيه البريطانى السياسة الإقتصادية للبلاد على أساس التخصص الزراعى، فأضحت مصر وحدة إنتاج القطن، وحيث أن أسعار القطن فى مصر تتقرر وفقاً لأسعار السوق العالمى للقطن فقد تأثر الطلب على القطن المصرى بإحتياجات صناعة النسيج البريطانية لأن بريطانيا هى العميل الأول لصادرات القطن المصرى، وأضحى الإقتصاد المصرى إقتصاداً زراعياً يعتمد على محصول واحد ويرتبط إستهلاكه بالخارج خاصة مصانع لانكشير، وقد تأخرت الصناعة بصورة جعلتها قاصرة عن الوفاء بحاجة السوق المحلية، ولذلك ظلت تعتمد على إستيراد السلع المصنعة من الخارج وبخاصة السوق البريطانية مما أدى لزيادة تبعية الإقتصاد المصرى للإقتصاد البريطانى.

وكانت مصر خلال الفترة ١٩١٨م – ١٩٣٠م لا تزال مرتبطة فى علاقاتها الخارجية التجارية مع الدول الأوروبية وأمريكا بالإتفاقات الدولية التجارية التى عقدتها مع تلك الدول فى الوقت الذى كانت الكثير من الدول تتجه إلى فرض الرسوم الجمركية، وكان مقرراً أن ينتهى أجل أخر تلك الإتفاقات التجارية بإنتهاء الإتفاق الإيطالى فى فبراير عام ١٩٣٠م حيث إتبعت مصر تعريفة جمركية قيمية تقدر بنسبة ١% على الصادرات و ٨% على الواردات دون تفرقة بين السلع نصف المصنعة والسلع نهائية الصنع والمواد الخام والمواد التى لها مثيل محلى والمواد التى ليس لها مثيل محلى ، وإستثنى من ضريبة ال٨% على الواردات الدخان حيث كانت تفرض مصر عليه ضريبة نوعية حيث كانت لها حرية زيادتها تبعاً لحاجاتها إلى النقود، وأصدرت الحكومة المصرية تعريفة جديدة بدأ العمل بها فى ١٧ فبراير ١٩٣٠م، وجاءت التعريفة الجديدة متدرجة وفرقت بين أنواع السلع وحماية السوق المحلى حيث إستمرت بفرض رسم الصادر ١% على السلع التى كان يفرض عليها قبل التعريفة الجديدة فيما عدا بعض المواد الأولية اللازمة للصناعة المحلية كالقطن والجلود فقد عملت الحكومة على رفع الرسوم عليها للحد من تصديرها، وبالنسبة للواردات فقد فرضت رسوماً تتراوح بين ٤% و٦% على المواد التى تعد من مستلزمات الإنتاج وفرض رسم ٨% على المواد نصف المصنعة ، اما المواد المصنعة التى ليس نظير محلى ففرضت الحكومة عليها رسوماً بواقع ١٥% والتى لها نظير محلى بواقع ٢٠%، وتراوحت الرسوم على المواد الكمالية ما بين ٢٥% و ٣٠% للحد من إستيرادها.

وشملت الصادرات السلعية العديد من السلع شملت القطن والغزل والمنسوجات التبغ والغلال والدقيق والحاصلات الزراعية والحيوانات والحاصلات الحيوانية والأغذية الحيوانية والجلود ومصنوعاتها والكحول والمشروبات والزيوت والورق والمطبوعات والأخشاب والفحومات والأحجار والخزف والفخار والزجاج والأصباغ والدباغ والألوان والعقاقير الكيماوية والطبية والروائح العطرية والمعادن والمصنوعات المعدنية.

وقامت مصر بتصدير الصادرات السلعية إلى بريطانيا ومستعمراتها وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا ومستعمراتها وأسبانيا وفرنسا ومستعمراتها واليونان وهولندا وإيطاليا ومستعمراتها ورومانيا وروسيا وسويسرا وتركيا وتشيكو سلوفاكيا وسوريا (الشام) وفلسطين والصين واليابان والسودان.

ولقد تعرضت الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة لإنخفاض قيمتها وكميتها تبعاً للطلب الدولى عليها وتأثرها بالأزمات العالمية مثل أزمة الكساد العالمى عام ١٩٢٩م، وإنخفاض الطلب الدولى على السلع الأولى نظراً لسيادة الركود والإنكماش والكساد الإقتصادى فى العديد من إقتصاديات الدول الأوروبية وأمريكا مما أدى لتراجع الصادرات السلعية المصرية فضلاً عن ممارسات المضاربين فى بورصة العقود بالإسكندرية مما أفضى لإنخفاض أسعار القطن.

وقد إتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات والسياسات لحفز ودعم القدرات التنافسية للصادرات المصرية وذلك من خلال التدخل فى سوق القطن والدعاية للحاصلات الزراعية المصرية فى الخارج وإقامة المعارض المحلية والمشاركة فى المعارض الدولية.

هوامش البحث:

(١) عبد الله الصعيدي: العلاقات الإقتصادية الدولية، كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠٠٤ ص١٥١–١٥٢.

- يمكن تعريف ميزان المدفوعات الدولية بان سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الإقتصادية التي تمت بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الآخري وذلك خلال مدة معينة هي في الغالب سنة، وبالتالي فهو سجل يعتمد القيد المزدوج ويتناول القيد المزدوج إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول إقتصاديات دولة ما بسب تعاملها مع بقية الدول الآخري أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة مكونات ما تحتفظ به الدولة من ذهب نقدي أو حقوق سحب خاصة من صندوق النقد الدولي وحقوقها وإلتزاماتها تجاه بقية دول العالم. إنظر:

International monetary fund : BaLance of payment , 4th Ed , IMF
,
Washington , D , C , 1972 . p . 1 .

- يتكون ميزان المدفوعات من نوعين الحساب الاول حساب العمليات الجارية والذي يضم الميزان او الحساب التجاري والذي بدوره ينقسم إلي حساب التجارة المنظورة وحساب التجارة غير المنظورة، وحساب التحويلات، والثاني حساب العمليات الرأسمالية والذي يتضمن حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل . انظر: فؤاد هاشم عوض: التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٤م ، ص ١٤٢.

(٢) شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٥٧م، ص ٥.

وأيضاً: ملكية عريان: مركز مصر الإقتصادي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ١٥.

(٣) مضابط جلسات مجلس النواب: الجلسة ٤٣ في ١٠ يونيه ١٩٢٤م، ص ٥٢٨، الجلسة ٩ في ١٩٢٦/٧/٦م ، ص ٨٤ ، والجلسة ٥٩ في ١٩٢٦/٩/٢٠م ص ١٠٤١ – ١٠٤٢، والجلسات ٩ ، ١٠ ، ١١ في ١٣ ، ١٥ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٦م ص ١٠٤ ، وبدون ، ص ١١٩–١٢٢ علي التوالي.

(٤) صحيفة الأهرام : العدد ١٣٤٢٤ الإثنين ١٩٢١/٥/٢م، ص ٣ .

وأيضاً : صحيفة الأهالي : السنة الحادية عشرة ، العددان ٣٢٤٦ في ٨ مايو ، ٣٢٥٢ في مايو ١٩٢١م .

وأيضاً: صحيفة الشعب المصري: السنة الثانية، العدد ١٨٨٦ في ٨ مارس عام ١٩٢٥م، ص١.

(٥) الجريدة التجارية المصرية: السنة الرابعة، العدد ٩٧٠ في ٩ مارس عام ١٩٢٥م، ص ١.

(٦) صحيفة مصر: السنة السادسة والعشرون ، العدد ٧٢٧٢ ، الخميس أول سبتمبر عام ١٩٢١م ، الأعداد من رقم ٧٠١٤ في ١٩٢٠/١٠/٢١م إلي رقم ٧٠٣٦ في ١٩٢٠/١١/١٧م ، وأيضاً: جريدة البصير: عدد ٧٠١٥ في ١٩٢٠/١٠/٢٣م.

(٧) مضبطة جلسة مجلس الشيوخ رقم ٢٠ في ١٥ أبريل عام ١٩٢٠م، ص ٢٠٧ – ٢١٧.

وأيضاً: مجلة الغرفة التجارية، يونيه ١٩١٨م، ص ٢٣٥، وأيضا: مجلة التجارة في ١٣ يناير ١٩١٨م، وأيضاً: مجلة الإكسبريس في ١٥ سبتمبر عام ١٩١٨م، وأيضاً: صحيفة التجارة: العدد ٤٩٧، السنة التاسعة ،١٥/ ١٩٢٥/٧م، ص ١، وأيضا: جريدة الأمة اليومية: السنة الثالثة، العدد ٦، يونيه عام ١٩١٨م.

- احتكر تجار نقابة الغلال السلع الغذائية الضرورية مما أدي برئيسها إلي الأمر بحلها عام في يوليو ١٩١٩م وتصفيتها إلا أن التجار الأعضاء فيها عاودتهم الرغبة في إحيائها وتحقق لهم ذلك بمساعدة عبد الكريم عسران بك السكرتير السابق للغرفة التجارية المصرية خشية حدوث ضائقة في المواد الغذائية خاصة وأنه قد حدث نقص في المعروض من القمح والذرة والأرز. انظر:

- F . o > 407 / 186 . p . 166 . No . 300 .

(٨) لطيفة سالم: مصر في الحرب العالمية الأولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤م، ص ١٦٧ – ١٧١

(٩) صحيفة الأكسبريس: ١١ أغسطس ١٩١٨م.

وأيضاً: صحيفة الأهالي: السنة الثامنة، العدد ٢٣٥٩، ٧ يونيه ١٩١٨م.

(١٠) عقدت تركيا العديد من المعاهدات التجارية مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والعديد من الدول الأوربية، ونصت المعاهدة التركية الفرنسية عام ١٨٦١م علي تخفيض رسم الصادر بواقع ١% حتي يصل إلي ١%

من أصل القيمة المفروضة وهو ٨% والنص علي تحصيل رسم الوارد بواقع ٨%، وجواز دفع الرسوم عيناً عند الإختلاف في تحديد قيمة السلعة، وقد بدأت مراحل الإستقلال الجمركي المصري بحصول الخديوي إسماعيل علي فرمان عام ١٨٦٧م من الباب العالي يسمح له عقد المعاهدات التجارية مع وكلاء الدول الاجنبية ، وتضمن الفرمان العديد من القيود تسببت في رفض الدول الأوربية قبول تعديل التعريفة الجمركية القائمة مع مصر قبل صدور هذا الفرمان، وجاء صدور الفرمان عام ١٨٧٣م الذي منح مصر العديد من المزايا تمثلت في أن إدارة شئون البلاد ملكياً ومالياً وكافة المصالح المادية من إختصاص الحكومة المصرية، والترخيص للخديوي في تجديد وعقد الإتفاقات مع وكلاء الدول الأجنبية دون إخلال بالمعاهدات السياسية للباب العالي وذلك فيما يتعلق بالجمارك والتجارة، وعندما إنتهي أجل المعاهدات المبرمة بين الباب العالي والدول الأجنبية عام ١٨٨٤م فقد عقدت مصر معاهدة تجارية مع اليونان في مارس ١٨٨٤م، ثم عقدت معاهدات مع كافة الدول بين عامي ١٨٨٩م، ١٨٩٢م والتي نصت علي حق الحكومة المصرية المطلق في فرض الرسوم علي الواردات مع إستثناء بعض الأصناف، إلا أن حكومتا ألمانيا وفرنسا ألزمتا مصر بقيد ١٠%، وإتبعت مصر ذات النهج في المعاهدة التجارية مع إيطاليا في ١٦ فبراير عام ١٩٠٩م لمدة ٢١ سنة، كما عقدت مصر إتفاقيات مماثلة مع بريطانيا والبرتغال والنمسا والمجر وبلجيكا. راجع: نجيب قلادة: التعريفة االجمركية كأداة للسياسة الإقتصادية ، مطبعة منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٦٥م، ص ٧-١٥.

(١١) صحيفة الإقتصاد والتجارة: المجلد الثاني، العدد الثالث، مايو ١٩٢٦م، ص ١٨٢- ١٩٦.

(١٢) صحيفة الإقتصاد والتجارة: المجلد الثاني، العدد الرابع، يوليه ١٩٢٦م، ص ٣١١- ٣٢٤.

(١٣) جريدة الأخبار: العدد ١٤١٤ في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٠م، ص ١.

وأيضاً: جريدة التجارة: السنة الثانية، العددان٥٥ ، ٥٩ في ١٢ مايو، ٩ يونيو ١٩٢٠م، ص ١- ٢.

(١٤) نجيب قلادة: مرجع سابق، ص ١١ .

(١٥) تقرير مصلحة الجمارك عن التجارة الخارجية في عامي ١٩٢٢م، ١٩٢٦م.

وأيضاً: صالح ميخائيل: تجارة مصر الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٧م ، ص ١١.

(١٦) بنت هانس، كريم نشاشبي، ترجمة، حسن السيد قنديل: أنظمة التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م، ص ١٥-٢٥.

وأيضاً: البنك الاهلي المصري: النشرة الإقتصادية ، مجلد ٤، عدد ٢، عام ١٩٥١م ، ص ١٠٤، مجلد ١، عدد ٣، ١٩٤٨م، ص ١٣٥.

(١٧) **projet de loiportant etablissement du traif des douanes , presente par M.M.Y ves lamontagne , gino Mancioli et ALcide petit , experts , douaniers , a S . E ALY Maher pacha , Ministre des financies .**، طبعة المطبعة الأميرية عام ١٩٢٩م، ص ٢٠–٢١.

(١٨) المملكة المصرية: وزارة المالية التعريفات الجمركية، ١٤ فبراير ١٩٣٠م، مطبعة بولاق، القاهرة ١٩٣٠م.

وأيضاً: أحمد الشربيني السيد: تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ – ١٩٣٩م، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة، القاهرة ١٩٨٧م، ص ١١–١٦.

وأيضاً: إبراهيم سعد عقل: تطور الصناعة المصرية ١٩٥٢ – ١٩٧٣م، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة الإسكندرية ١٩٧٧م، ص ٦.

(١٩) نجيب قلادة: مرجع سابق، ص ٤٦ – ٤٩.

(٢٠) الوقائع: عدد ١٦ غير إعتيادي، ١٥/ ١٢/١٩٣٠م، ص ١– ٢.

(٢١) مصر الصناعية: الحماية الجمركية المزعومة (١٩٣٠م)، عدد ٣، مارس ١٩٣٤م، ص ١٠، والتطور الإقتصادي المصري، عدد ٣، مارس ١٩٣٠م، ص ٩.

(٢٢) مصر الصناعية: عدد ٢ فبراير١٩٣٠م، ص ٥.

(٢٣) نجيب قلادة: مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢٤) بلغت قيمة الإيرادات الجمركية علي الدخان (٦٦٤٥٢٤٣) جنيه والسلع الآخري (٦٦١٧٤٢٠) جنيه لعام ١٩٢٩– ١٩٣٠م، و (٥٢٠٢٩٧١) جنيه للدخان و (٨٣٨٧١٥) جنيه لعام ١٩٣١ – ١٩٣٢م، راجع: الإحصاء السنوي العام لسنة ١٩٢٨/١٩٢٧م، طبعة المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٩م للسنوات من ١٩١٨ – ١٩١٩م – ١٩٢٨/١٩٢٧م، الجدول الرابع "مالية الحكومة"، ص ١٦.

وأيضاً: الإحصاء السنوي العام لسنة ١٩٢٨–١٩٢٩م ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٣٠ عن السنة المالية ١٩٢٩/١٩٢٨م، ص ٥١٠، الجدول الرابع مالية الحكومة ص ٥٠١–٥٣١.

وأيضاً: الإحصاء السنوي العام لسنة ١٩٣٣–١٩٣٤م ، طبعة المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣٦م، جدول ٥، ص ٤٨٦–٤٨٩ عن السنة ١٩٢٩/١٩٣٠م تحليل الإيرادات ومالية الحكومة.

وأيضاً: الإحصاء السنوي العام لسنة ١٩٣٤/١٩٣٥م ، طبعة عام ١٩٣٧م، جدول ٣، ص ٤٩٨–٥٠١، للسنوات ١٩٣١/١٩٣٢م – ١٩٣٣–١٩٣٤م، تحليل الإيرادات ومالية الحكومة.

(٢٥) F.O. 371/19047/j.1111 : Memorandum from MR. Beckeit capitutations on the rights of the Egn.govt.to introduce Quotason imports dated 19.11.1934.p.18.A

F.O .371/1904 7/g .1040: letter from Miles lampson .(hight commissioner) , the British Embassy cairo ,addressed to H.E kamel Ibrahim bey , Minister of foreign Affairs , dated , 5.2.1935.p.45.

(٢٦) صحيفة الأهرام: العد ١٦٢١٥، السبت ١٩٣٠/١/٢٥م، عدد ١٨٠٨٤، ١٩٣٥/٤/٣، ص ١ – ٢، تعديل الرسوم الجمركية، قتل للصناعة الوطنية.

(٢٧) إتحاد الصناعات: الكتاب الذهبي بمناسبة مرور ٢٥ سنة علي تأسيس الأتحاد، ص ٢١.

وأيضاً: الأهرام: عدد ١٦٣٤٤، في ١٩٣٠/٦/٩م، ص ٦.

(٢٨) الأهرام: العدد ١٦٢٣٦ في ١٩٣٠/٣/١٥م، ص ٤، العدد ١٦٢٣٧ في ١٩٣٠/٣/١٦م.

(٢٩) الأهرام: العدد ١٦٢٠٤ في ١٩٣٠/١/١٤م.

(٣٠) صحيفة الأهرام: العدد ١٦٢٣٠ في ١٩٣٠/٢/٩م، ص ٤، والعدد١٦٢٣١ في ١٩٣٠/٢/١٠م، ص ٤.

(٣١) صحيفة الاهرام: العدد ١٦٢٣٢ في ١٩٣٠/٢/١١م، ص ٤.

(٣٢) صحيفة الأهرام: العدد ١٦٢٣٩ في ١٩٣٠/٢/١٨م، ص ٤، العدد ١٦٢٣٧ في ١٩٣٠/٢/١٦م ، ص ٣، العدد ١٦٢٧٧ في ١٩٣٠/٣/٣٠م، ص ٥.

(٣٣) صحيفة الاهرام: العدد ١٦٢٦٠ في ١٩٣٠/٣/١٢م ، ص ٤.

وأيضا: صحيفة التجارة والصناعة، السنة السادسة، العدد السابع، سبتمبر عام ١٩٣٠م، ص ٨٨–١٠٥.

(٣٤) صحيفة البلاغ: السنة الثامنة، العدد رقم ٢١٣٦ في ١٤ أريل عام ١٩٣٠م، ص ٤.

(٣٥) باتريك أوبريان: ثورة النظام الإقتصادي في مصر، ترجمة خيري حماد، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٧٠م ، ص ٨٥–٨٦.

وأيضا: ف . أ لوتسكيفسي: عبد الناصر ومعركة الإستقلال الإقتصادي ١٩٥٢م – ١٩٧١م، ترجمة سلوي أبو السعود، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م، ص ١٦.

(٣٦) روبرت مابرو: الاقتصاد المصري ١٩٥٢–١٩٧٢م، ترجمة حليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦م، ص ٤٤.

(٣٧) محمد فهمي لهيطة: تاريخ فؤاد الأول الإقتصادي، مصر في طريق التوجيه الكامل، مطبعة الشبكشي، القاهرة، ١٩٤٥م، ص ٢٨٢.

وأيضاً: جاد لبيب: البناء الإقتصادي المصري والعلاقات الإقتصادية والمالية بين مصر وإنجلترا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م، ص ٨٠–٨١.

(٣٨) جمال الدين محمد سعيد : التطور اللإقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير، ط١، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٥م، ص ٢٦–٢٧.

(٣٩) صحيفة التجارة : السنة الثانية ، العدد رقم ١١٣، ٢٤ أغسطس عام ١٩١٩م، ص ٣، السنة الثالثة، العدد رقم ١٢٤، ٩ نوفمبر عام ١٩١٩م، ص ٣، السنة الثالثة، العدد رقم ١٣١، ٢٨ ديسمبر عام ١٩١٩م، ص ٢. وأيضا: محمود محمد السباعي: التطورات الإقتصادية في مصر وآثارها في الأسعار والأرباح (التسعير الجبري)، مطبعة حتي بالقاهرة عام ١٩٥١م، جـ ١، ص ٢٤–٦٨.

وأيضا: مصطفي السقاف: الرقابة علي النقد الأجنبي في مصر، ط ١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ١٩٥٤م، ص ٣٠ – ٣١.

(٤٠) صحيفة البصير: السنة ٢٤، العدد ٧١٤٦، أول أبريل عام ١٩٢١م، ص ١. وأيضا: صحيفة الأهالي: السنة ١١، العدد ٣٢٢٧ في ١٩٢١/٤/١٣م، ص ٣.

وأيضا: الجريدة التجارية المصرية: السنة الاولي: العدد الثالث، ١٨ مايو ١٩٢١م، ص ١.

(٤١) صحيفة الأهرام: العدد ١٣٤٦٥، الأربعاء ١٩٢١/٦/٢٢م، ص ١. وأيضا: صحيفة البصير: السنة ٢٤، العددين ٧٢٢١، ٧٢٣٩ في ٢، ٣ يوليو عام ١٩٢١م. وأيضاً: الجريدة التجارية المصرية: السنة الأولي، الأعداد من ٣٧–٤٠ في ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ /١٩٢١/٧م.

(٤٢) صحيفة مصر: السنة ٢٧، العدد ٧٣٠٢ في ١٩٢١/١٠/١٧م ، ص ١.

(٤٣) صحيفة مصر: السنة ٢٧، العدد ٧٣١١ في ١٩٢١/١٠/١٨م، ص ٣.

(٤٤) صحيفة الأهرام: السنة ٤٧، العدد رقم ١٣٣٩٩ يوم السبت ٢ أبريل عام ١٩٢١م، والعدد ١٣٤٠٤، الجمعة ١٩٢١/٤/٨م ، والعدد ١٣٤٥٣ في ١٩٢١/٦/٦م، ص ١، والعدد ١٣٤٥١ في ١٩٢١/٦/٤م، ص ٢.

وأيضا: صحيفة التجارة: السنة السادسة، العدد ٢٣٤، ١٩ فبراير عام ١٩٢٢م، ص ٣.

(٤٥) صحيفة الأهرام: العدد ١٣٦٧٢ في ١٩٢٢/١٢/١٧م، ص ٦.

وأيضا: صحيفة التجارة: السنة السادسة، العدد ٢٤٨ في ١١ يونيه عام ١٩٢٢م ، ص ١. وأيضاً: الجريدة التجارية المصرية: السنة الثانية، العدد ٣٤٦، الخميس ١٠ أغسطس عام ١٩٢٢م، ص ١.

(٤٦) الجريدة التجارية المصرية: السنة الأولي، العدد ٢١٨، الثلاثاء ١٤ فبراير عام ١٩٢٢م، ص١.

(٤٧) صحيفة الإستقلال: السنة الثانية، العدد السابع، الأحد ١٩٢٢/٢/٢٦م، ص ٢. وأيضا: صحيفة الأهرام: الاعداد ١٢٦٧٦، ١٢٦٨٠، ١٣٦٩٣، في ٢/٢٥، ٢/٢٧، ١٩٢٢/٣/١٤م، ص ٢، ص ٤، ص ٢ علي التوالي.

(٤٨) صحيفة التجارة: السنة السادسة، العدد ٢٣٦ في ٥ مارس عام ١٩٢٢م ، ص ١.

وأيضا: صحيفة الأهرام: العدد ١٣٧٠٤ في ١٩٢٢/٣/٢٧م، ص ٣.

وأيضا: الجريدة التجارية المصرية: السنة الاولي، العدد ٢٦٠، الأربعاء ٥ أبريل عام ١٩٢٢م، ص ١، السنة الثانية، العدد ٣٤٦، الخميس ١٠ أغسطس عام ١٩٢٢م، ص ٤-٥. وأيضاً: جريدة الحركة التجارية: السنة الاولي، العدد ٢٩ في ١٢ يناير عام ١٩٢٣م ، ص ٢، والعدد ٣٠ في ١٩٢٣/١/١٤م، ص ٢.

وأيضا: صحيفة النشرة اليومية التجارية بالإسكندرية: السنة الأولي، العدد الأول، الخميس ١٩٢٢/١٠/١٩م، ص.١

(٤٩) صحيفة البصير: السبة ٢٦، الأعداد ٧٦٨٨،٧٦٨٧،٧٦٨٦ فى ٩،١٠،١١ يناير عام ١٩٢٣م، صـ١.

وأيضا: صحيفة الأهرام: العدد ١٣٩٤٣ فى يناير عام ١٩٢٣م ، والعدد ١٤٠٤٣ فى يوم الثلاثاء ١٩٢٣/٥/٨م ، صـ٤ ، والعدد ١٤٠٤٩ فى ١٩٢٣/٥/١٥م، صـ١.

(٥٠) الجريدة التجارية المصرية: السنة الثانية، العدد ٥٤٨، الجمعة ٢٠ أبريل عام ١٩٢٣م، صـ١.، والسنة الثالثة، العدد ٦٨٩، ٦٩٠ فى ١٠/٢٣ ، ١٩٢٣/١٠/٢٤م، صـ١، والسنة الثانية، العدد ٥٥٠، الثلاثاء ٢٤ أبريل عام ١٩٢٣م، صـ١.

– كان يمكن للحكومة المصرية التدخل لحماية أسعار القطن المصرى من الهبوط أسوة بما فعلته الحكومة الأمريكية لوقف المضاربات بتجارة السكر بعد إرتفاع أسعاره ريالين فى القنطار حيث رفعت وزارة الحقانية الأمريكية الدعوى العمومية على بورصة السكر والبن فى أمريكا لإرتفاع أسعار السكر فى ٧ فبراير ١٩٢٣م ، ورفعت دعوى على شركة تصفية السكر والبن وعلى ٢٣ تاجرا، وطلبت من المحكمة إصدار أمر بمنع المدعى عليهم من العمل فى السكر إلا إذا كان لديهم البضاعة وتجريم البيع على المكشوف لوقف تلك المؤامرات ضد تحرير التجارة ومنع الإحتكار والمضاربات، حيث لا غرض مشروع تلك البورصة والشركة فى عملهم حيث إصطنعا المضاربة وإرتفاع الأسعار، وطلبت الحكومة إلغاء كافة الكونترات لفسادها، راجع: صحيفة الأهرام: العدد ١٤٠٤٩ فى ١٩٢٣/٥/١٥م، صـ١.

(٥١) صحيفة الأهرام: العدد ١٤٠٤٥ فى ١٩٢٣/٥/١٠م، صـ١، والعدد ١٤٠٧٣ فى ١٩٢٣/٦/١٣م، صـ١، والعدد ١٤١٤٦ فى ١٩٢٣/٩/١٨م، صـ١.

(٥٢) صحيفة السياسة: السنة الأولى، والأعداد ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، فى ٧/٣٠ ، ٧/٣١، ١٩٢٣/٨/٣م، صـ١–٦.

وأيضاً: صحيفة الأهرام: العدد ١٤١٤٤ فى يوم الأربعاء ١٩٢٣/٩/٥م، صـ١.

(٥٣) صحيفة الأهرام: العددين ١٤٢٢٦ ، ١٤٢٥٦ فى ١/١٦ ، ١٩٢٤/٢/١٥م صـ٥، صـ٤.

(٥٤) صحيفة الأهرام: العدد ١٤٤٧٧ فى ١٩٢٤/٩/١٨م.

(٥٥) صحيفة الأمل: السنة الأولى، العدد الثانى، السبت ١٤ نوفمبر ١٩٢٥م، صـ٦.

وأيضا: صحيفة الأهرام: العدد ١٤٦٥٤ ، يوم السبت أول أبريل عام ١٩٢٦م ، صـ١.

(٥٦) صحيفة السياسة: السنة الرابعة ، العدد ١٠٧٦ ، أبريل عام ١٩٢٦م ، صـ٥.

(٥٧) صحيفة الأهرام : العددان ١٥٠٤٥ ، ١٥٠٤١ فى ١٤،١٥ يولية عام ١٩٢٦م، صـ٧، صـ٣ على التوالى، والعدد ١٥١٠٧ فى أول أكتوبر ١٩٢٦م، صـ٦.

وأيضا: صحيفة الإسكندرية (إسبوعية)، السنة الثانية، العدد ٢، الأربعاء ٦ يناير عام ١٩٢٦م، صـ٢.

وأيضا: صحيفة السياسة: السنة الرابعة، العدد ١١٧١ فى ١٩٢٦/٨/٥م.

(٥٨) صحيفة الأهرام: العدد ١٤٩٦١، السبت ١٩٢٦/٤/١٠م، صـ٥.

(٥٩) مضبطا مجلس النواب الحادية عشرة والثانية عشرة فى ١٣، ١٤ يولية عام ١٩٢٦م، صـ١٢٤ـ١٢٩، صـ١٤٠ على التوالى.

(٦٠) صحيفة الأهرام: العدد ١٥١٧٤ فى ١٩٢٦/١٢/١٨م، صـ٥-٦.

(٦١) جريدة البلاغ: السنة الخامسة، العدد ١٣٨٥ فى ١٩٢٧/٩/٢٨م، صـ٦-٣.

وأيضا: صحيفة السياسة: السنة الخامسة، العدد ١٥٣٦ فى ١٩٢٧/١٠/١٠م، والعدد ١٥٨٨، السنة السادسةفى ١٩٢٧/١٢/٩م ، صـ١،٢،٦.

وأيضا: صحيفة الأهرام: العدد ١٥٥٨١ فى ١٩٢٨/٣/١١م، صـ٥.

(٦٢) دليل الإحصاء السنوى لعام ١٩٢٢م ، الفصل العاشر، الزراعة، صـ١١٩، عن محصول القطن من موسم ١٨٨٥-١٨٨٦م إلى موسم ١٩٢١-١٩٢٢م.

وأيضا: دليل الإحصاء السنوى لعام ١٩٢٣/١٩٢٤م ، الفصل التاسع عشر، التجارة مع البلدان الأجنبية عن محصول القطن عن السنوات ١٩١٨م إلى ١٩٢٢م، صـ٢٩٣-٣٢١.

وأيضا: دليل الإحصاء السنوى لعام ١٩٢٨/١٩٢٩م، المطبعة الأميرية عام ١٩٣م، الفصل الحادى عشر، صـ٢٩٦، عن محصول القطن من السنوات ١٩٢٢/١٩٢٣م إلى ١٩٢٨/١٩٢٩م، الجدول الثانى.

(٦٣) -Taylor,j.w.: Egypt Economic and commercial condition in Egypt 'his Majesty's stationary office 'london'1948'pp.40-59.

(٦٤) مجلة التجارة والصناعة المصرية: السنة الثانية، العدد الثالث، أبريل عام ١٩٢٦م، صـ١٩٥-٢٠١.

وأيضا: مجلة الإقتصاد والتجارة: المجلد الثانى، العدد الأول، يناير ١٩٢٦م، صـ٤٨–٥٢.

(٦٥) صحيفة الأهرام: العدد ١٦٤٠٧ فى ١٩٣٠/٨/١١م ، صـ٣.

وأيضا: صحيفة التجارة والصناعة: السنة السادسة، العدد الثامن، أكتوبر عام ١٩٣م، صـ١٩٨–٢٠٣.

(٦٦) خليل حسن خليل: دور رؤوس الأموال الأجنبية فى تنمية الإقتصاديات المتخلفة مع دراسة خاصة بإقليم مصر، مطابع مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٦١م، صـ٧٥٠–٧٦٠.

(٦٧) F.o.371/20898/g.3238:Annval Report Economic (A) foR – 1936,done by sir Miles Lampson sent To Mr .Eden , dated 30.6.1937.p.226A.

طلب مجلس النواب والشيوخ من الحكومة التدخل فى بورصة العقود لشراء القطن المصرى لمنع تدهور أسعاره بفعل عوامل صناعية وإحتكارية حيث كان سعر قنطار القطن السكلاريدس ٢٦.٦٥ ريالآ وللأشمونى ١٩.٦٣ ريالآ فى ديسمبر ١٩٢٦م. راجع: مضابط مجلس النواب: الجلسة التاسعة فى ٦ يوليه عام ١٩٢٦م، صـ٨٤، والجلسة ٥٩ فى ١٩٢٦/٩/٢٠م، صـ١٠٤١–١٠٤٤، ومضابط مجلس الشيوخ: الجلسة الثالثة فى ١٩٢٦/١١/٢٩م ، صـ٢٧–٢٨، صـ٤٧ ، صـ١٤٩–١٥٣، والجلسة الرابعة فى ١٩٢٦/١١/٣٠م ، صـ٣١–٤١، والجلسة الخامسة فى ١٩٢٦/١٢/١٣م، صـ٤٤–٤٥، صـ٨١–٨٣، والجلسة السادسة فى ١٩٢٦/١٢/١٤م ، صـ٨٣–٨٤ .

(٦٨) f.o.371/19047/g.1299: Letter from president of British – chamber of commerce of Egypt to the president of the Egyptian Mission dated 26.8.1930.pp.165–167.

(٦٩) مجلة الإقتصاد والتجارة: المجلد الثالث، العدد الثانى، مارس ١٩٢٧م، صـ٩١.

(٧٠) consular Reports , supplement to commerce Report , – No.97A,October ,25,1927,pp.1–15.

(٧١) يسرا محمد سلامة: العلاقات الإقتصادية المصرية الأمريكية (١٨٣٥–١٩١٤م) ، ط١ ، مكتبة الأداب، القاهرة ٢٠١٧،صـ٢٢٥.

(٧٢) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية من عام ١٩٢٥م وحتى ١٩٢٩م، صـ٨١–٨٢ ،صـ١٤٧،١٥٥.

وأيضا أحمد الشربينى السيد: مرجع سابق، صـ٣٨٧–٣٩٤.

(٧٣) جمال الدين محمد السيد: مرجع سابق، صـ٦٠.

(٧٤) صحيفة مصلحة التجارة والصناعة، السنة السادسة، عدد أول أغسطس ١٩٣٠م، صـ١٥٦٨-١٨٦٩.

(٧٥) الجريدة التجارية المصرية: عدد ٣٤٩١، ٢٤ أبريل ١٩٣٤م.

(٧٦) صحيفة مصلحة التجارة والصناعة: السنة ٤، عدد ٣، أبريل ١٩٢٨م، صـ٩٨.

(٧٧) محمد مصطفى مصطفى: العلاقات التجارية بين مصر وإنجلترا ، مجلة غرفة القاهرة ، السنة الثالثة، عدد ١، ينابر ١٩٣٨م ، صـ٤٣.

(٧٨) دليل الإحصاء السنوى لعام ١٩٢٨/١٩٢٩م ، المطبعة الأميرية عام ١٩٣٠م، الفصل الحادى عشر، صـ٢٩٦ عن محصول القطن من السنوات ١٩٢٢/١٩٢٣ إلى ١٩٢٨/١٩٢٩م، الجدول الثانى.

(٧٩) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء ، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٤م ، صـ١٩، عام ١٩٢٥م، صـ١٤، عام ١٩٢٦م، صـ١٨، عام ١٩٢٧م، صـ٢٠.

وأيضاً: **– cumber batch , A.N.C.B.E : EgypT Economic and commercial conditions in Egypt , October 1951,H.M.stationdry office , London , 1952,p.52.**

(٨٠) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية، عام ١٩٢٤، صـ٢٠، ١٩٢٥م، صـ١٥، عام ١٩٢٦م، صـ٢٣، عام ١٩٢٧م، صـ١٥٠، عام ١٩٢٨م، صـ١٣٤.

وأيضاً **– Board of Trade : Report of The British good will Trade Mission to Egypt Nov – Dec. His Majesty's stationary office , London , 1946,pp.1–15.**

(٨١) **–ElMalaKh ,W,Ragai : The effect of second world war on the Economic development of Egypt , AThesis submitted to Rutgers university , New york , the state university of new jersey , May 1955,pp.160.170.**

(٨٢) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية، عام ١٩٢٤م، صـ١٨، وعام ١٩٢٥م، صـ١٩، وعام ١٩٢٦م، صـ١٧، وعام ١٩٢٧م، صـ٢٥.

وأيضاً: مجلة غرفة القاهرة، السنة الأولى، عدد ٥ مايو ١٩٣٥م، صـ٣١٩.

- أصيبت تجارة البصل بأزمة شديدة عام ١٩٢٣م أدت لإنخفاض أسعاره أصابت الفلاحين بخسائر فادحة، وإرتفعت تكلفة شحنه بالسكك الحديدية، كما تعرض لمنافسة البصل الأسبانى الذى يتسم بإنخفاض أسعاره المصدر إلى لندن، وكان لإضراب عمال الموانى الألمانية فى شهر مارس ١٩٢٤م أثره على الطلبات الألمانية على البصل المصرى حيث إنفرد بالسوق الألمانى تجار الدول الأخرى المصدرة لها، وساعدهم فى ذلك تصرفات التجار الأجانب فى مصر حيث كانت الكونتراتات يباع فيها القنطار بين ٦٠–٨٠ قرش للقنطار وكانت الأسعار فى حالة المنافسة ١٣٨ قرش، وإنعدمت الثقة بين التجار الوطنيين وبين التجار الأجانب بالإسكندرية الذين أسسوا جمعية تجار تصدير البصل، والتى ضمت فى عضويتها البيوتات التجارية، وسعت الجمعية لدى وزارة الزراعة لحمل أمريكا على إلغاء الضريبة التى كانت قد فرضتها على البصل المصرى حتى لا يزاحم محصولها البصل المصرى ونجح فى ذلك السفير المصرى بواشنطن "محمود سامى باشا "، كما سعت لخفض أجور الشحن وأخذت تراجع الشركات الإنجليزية المعنية بتوفير المراكب الكافية لشحن البصل إلى أسواق التصدير حيث رفعت تلك الشركات أجرة الشحن لكيس البصل بواقع ربع شلن، وكانت من عيوب البصل التجارية إنعدام البيانات الكافية عن المصدريين له من المصريين وعدم وجود شركات مصرية فى الخارج لتقديم العينات وتسليم البضاعة فى أسواق الصادرات، ونقص عبوات البصل عن الوزن المطلوب ومساوئ الشحن من حيث تصديره معطوباً أو غير ناضج، وصعوبة تحديد الثمن لإختلاف أنواع البصل وإتلاف البصل الردئ للجيد، وخلط البصل الجديد بالقديم وتصديره فى أكياس قديمة وعدم صلاحية سفن الشحن وعدم مسئولية أصحابها عما يصيب البصل من التلف.

راجع: النشرة التجارية: السنة الأولى، العدد ١٤٨، ٢ أبريل عام ١٩٢٣م، صـ١.

وأيضاً: صحيفة الأهرام: العدد ١٤٣١٧ فى ١٩٢٤/٣/٢٦م، صـ٣.

وأيضاً: صحيفة التجارة: السنة ١١، العدد ٥٨٨، ١٤فبراير عام ١٩٢٧م، صـ٢.

وأيضاً: صحيفة التجارة والصناعة: السنة الثالثة، العدد الثالث، أبريل عام ١٩٢٧م، صـ٢٢–٢٩.

(٨٣) مجلة غرفة الإسكندرية: السنة الأولى، العدد السادس، يناير ١٩٣٧م، صـ٣٥، والسنة الثانية، العدد ٢٤، يوليو ١٩٣٨م، صـ٢٩.

(٨٤) صحيفة الأهرام: العدد ١٥٦٠٥، الأربعاء ١٨/٤/١٩٢٨م، صـ٥.

– أعلن مندوب إتحاد تجار المحاصيل الوطنية فى مجلس العموم البريطانى أن البيضة المصرية مرغوب فيها فى شمال بريطانيا، وإن كانت سياسة تصديره حددت الكميات المصدره منه مما أثر سلبياً على هذه التجارة خاصة وأنها جيدة وترد فى الوقت الذى يشح فيه البيض فى بريطانيا. راجع: صحيفة الأهرام: العدد ١٥٦٠٦ فى ١٩/٤/١٩٢٨م، صـ٣.

(٨٥) الجريدة التجارية المصرية: السنة الأولى، العدد ٢٧٦، الأربعاء ٢٦ أبريل عام ١٩٢٢م، صـ١: ع ٢/١، والعدد ٢٩٢ فى ١٥/٥/١٩٢٢م.

وأيضاً: صحيفة التجارة: السنة السابعة، العدد ٣١٢ فى ٤ يناير عام ١٩٢٣م، صـ٢.

وأيضاً: الأهرام: العددان ١٤٠٣٨، ١٤٠٣٩ فى ٤/٢١ ، ٢/٥/١٩٢٣م، صـ٤.

(٨٦) صحيفة الأهرام: عدد ١٥٠٣٥ فى ١٤/٧/١٩٢٦م، صـ٣: ع ٧/٦، العدد ١٥٣٤٥، فى ١٠/٧/١٩٢٧م، صـ٧: ع ٥/١، العدد ١٥٥٢٠ فى ١٨/١/١٩٢٨م، صـ٩، العدد ١٥٦٨٠ فى ١/٧/١٩٢٨م، صـ٧.

وأيضاً: مجلة مصر الصناعية: المجلد الثالث، العدد السابع، نوفمبر ١٩٢٧م، صـ٣٧–٤٠.

(٨٧) مجلة الغرفة التجارية المصرية: العدد الثالث، السنة الثالثة، مارس ١٩١٨م، صـ٩٢–٩٣، العددان ٤،٥ أبريل ومايو عام ١٩١٨م، صـ١٥٣،٢٠٥، والعدد ١٢، السنة الثالثة، ديسمبر ١٩١٨م، صـ٤٩٦، والعدد ٦،٧، السنة الرابعة، يونية – يوليو ١٩١٩م، صـ٢٠٠.

وأيضاً: مجلة التجارة: السنة الثالثة، العدد ١٢٣، ٢ نوفمبر عام ١٩١٩م، صـ٢.

(٨٨) مجلة التجارة والصناعة: السنة الثانية، العدد الثالث، أبريل ١٩٢٦م، صـ٢٠١.

(٨٩) مجلة مصر الصناعية: السنة الرابعة ، العدد السابع، نوفمبر عام ١٩٢٨م ، صـ٣٥–٣٦.

(٩٠) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية عام ١٩٢٤م، صـ١٥، وعام ١٩٢٥م، صـ١٩، وعام ١٩٢٦م، صـ٢٥، وعام ١٩٢٧م، صـ١١٥، وعام ١٩٢٨م، صـ١٧٥، وعام ١٩٢٩م، صـ٩٩.

وأيضاً: صحيفة الأهرام: العدد ١٥٥٤٣، الأربعاء أول فبراير عام ١٩٢٨م ، صـ٥–٧.

(٩١) نبيل عبد الحميد: النشاط الإقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢–١٩٥٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢م ، صـ٢٠٥.

(٩٢) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية عام ١٩٢٣م، صـ٢٤، وعام ١٩٢٤م، صـ٣٧.

(٩٣) الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى ١٩٢٣/١٩٢٤م ، المطبعة الأميرية عام ١٩٢٥م، الفصل التاسع عشر، التجارة مع البلدان الأجنبية، البضائع الصادرة، الجدول السادس السنوات من ١٩١٩م – ١٩٢٣م، صـ٢٩٣–٢٩٥، والإحصاء السنوى العام للقطر المصرى لعام ١٩٢٥/١٩٢٦م الفصل التاسع التجارة مع البلدان الأجنبية، الجدول السادس صـ٤١٤–٤١٧، والإحصاء السنوى العام لعام ١٩٢٤/١٩٢٥م: الفصل التاسع عشر، التجارة مع البلدان الأجنبية، الجدول السابع، صـ٣٩٧–٣٩٩ عن السنوات من ١٩٢٠م إلى ١٩٢٤م.

(٩٤) محافظ وزارة الخارجية: أرشيف سرى قديم، محفظة رقم ٥٠٩، ملف ٣/٦–٧٥، وثيقة ٤٢٦–٢٣/٧٥ فى أكتوبر ١٩٣٤م، محفظة ٩–٥، رقم ١١/٩ – ٤٢ فى نوفمبر ١٩٣٤م، تقرير مرفوع من المفوضية المصرية فى لاهاى عن تجارة السجائر المصرية فى هولندا رقم ٤/٧٤–٤٢ فى ١٩٣١/١٢/٣٠م، محفظة ٤٦٤ ملف ٢٢/٩–٧٩، وثيقة ٩/٦٧–٢٥ فى ٧ سبتمبر ١٩٢٥م.

(٩٥) مصر الصناعية: العدد الثانى، السنة السادسة عشرة، مايو ١٩٤٠م، صـ٢٢.

وأيضاً: الوقائع المصرية: العدد ١٣، ١٩ يونية ١٩٤٤م.

(٩٦) مصر الصناعية: العدد الأول، ٢٦ مارس ١٩٤٤م، السنه العشرون، صـ٧.

وأيضاً: محمد محمود الديب: العوامل المؤثرة على التطور الصناعى فى مصر خلال القرن العشرين، مصر الحديثة، العدد الخامس، مطبعة دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦، صـ٢٢٧.

(٩٧) مصر الصناعية: العدد الخامس، السنة ٢٨،٢٨ مايو ١٩٢٥م، صـ١٩٠.

(٩٨) التجارة والصناعة: السنة السادسة، مارس – ديسمبر ١٩٣٠م، صـ٣٠٧.

(٩٩) محافظ وزارة الخارجية: أرشيف سرى قديم، محفظة ٤٠١، وثيقة ٧٧ فى ١٩٣١/١١/٢٧م.

(١٠٠) التجارة والصناعة: السنة السادسة، مارس – ديسمبر ١٩٣٠م ، صـ٧١–٧٥.

(١٠١) محافظ وزارة الخارجية: أرشيف سرى قديم، محفظة ٤٠١، وثيقة ٧٧، ١١/٧ – ١٩٣١م.

وأيضاً: التجارة والصناعة: السنة السادسة، ديسمبر ١٩٣٠م ، صـ٧١–٧٥ ، والعدد السادس، ديسمبر ١٩٣٩م، صـ٧١–٧٢.

وأيضاً: مصر الصناعية: العدد العاشر، ١٩٣٨م، صـ٨–٩.

وأيضاً: الصناعة: العدد الرابع عشر، السنة التاسعة، ١٥ فبراير ١٩٣٣م، صـ١١–١٢.

(١٠٢) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء: النشرة السنوية عن التجارة الخارجية، عام ١٩٢٥م، صـ٢٧، عام ١٩٢٦م، صـ١٨.

(١٠٣) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء: مصلحة الجمارك المصرية، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية، عام ١٩٢٥م، صـ١١٧، عام ١٩٢٦م، صـ٩٧.

(١٠٤) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، إحصاء الشركات المساهمة التى يوجد استغلالها فى مصر، يونية ١٩٤٩م /١٩٥٠م ، صـ١٠١–١١١.

وأيضاً: صحيفة التجارة والصناعة: العدد الثانى، السنة الخامسة، يناير ١٩٢٩م، صـ٩٦–٩٨.

(١٠٥) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، مصلحة الجمارك المصرية، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية، عام ١٩٢٧م، صـ٩٠، وعام ١٩٢٨م ، صـ٤٩.

(١٠٦) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء التعداد، إحصاء الشركات المساهمة التى يوجد إستغلالها الرئيسى فى مصر، يونيه ١٩٤٩/١٩٥٠م ، صـ٩٩٥–١٠٠١.

وأيضاً: صحيفة التجارة والصناعة: العدد الأول، السنة التاسعة، يناير/ مارس عام ١٩٥٠م، صـ٧٠.

(١٠٧) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، مصلحة الجمارك المصرية، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية، عام ١٩٢٥م، صـ٢٧، عام ١٩٢٦م، صـ٣١، وعام ١٩٢٧م، صـ٩٧، وعام ١٩٢٨م، صـ١٢٠.

(١٠٨) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، مصلحة الجمارك المصرية، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية، عام ١٩٢٥م، صت٣٧، عام ١٩٢٦م، صـ٤٠، عام ١٩٢٧م، صـ٥٠، عام ١٩٢٨م، صـ٩٨.

(١٠٩) مصلحة الشركات: محفظة رقم ١٦٧ ملف ١٨٢–١٥٥/٣جـ١ ، صـ٦٧/١٣٤.

(١١٠) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، مصلحة الجمارك المصرية، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية، عام ١٩٢٥م، صـ٣٩، عام ١٩٢٦م، صـ٤٠، عام ١٩٢٧م، صـ٧٧.

(١١١) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، مصلحة الجمارك المصرية، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٥م، صـ٧٧، عام ١٩٢٦م، صـ٩٦.

(١١٢) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، مصلحة الجمارك المصرية، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٥م، صـ٨٠ ، عام ١٩٢٦م، صـ٩٨.

(١١٣) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، مصلحة الجمارك المصرية، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٥م، صـ٦٧، عام ١٩٢٦م، صـ٨٧، عام ١٩٢٧م ، صـ٩٩.

(١١٤) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، مصلحة الجمارك المصرية، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية، عام ١٩٢٥م، صـ٣٧، ١٩٢٦م ، صـ٦٧، ١٩٢٧م، صـ٨٧.

(١١٥) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، مصلحة الجمارك المصرية، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٦م، صـ١١٤.

(١١٦) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، مصلحة الجمارك المصرية، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٥م، صـ١٧، عام ١٩٢٦م، صـ٥٧، عام ١٩٢٧م، صـ٦٩.

(١١٧) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، مصلحة الجمارك المصرية، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية، عام ١٩٢٦م، صـ٢٥، عام ١٩٢٧م، صـ٤٤.

(١١٨) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، مصلحة الجمارك المصرية، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية، عام ١٩٢٦م، صـ٧٧، عام ١٩٢٧م، صـ٩٨.

(١١٩) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، مصلحة الجمارك المصرية، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية، عام ١٩١٨م، صـ١٧، عام ١٩١٩م، صـ٢٠، عام ١٩٢٠م، صـ٣٥، عام ١٩٢١م، صـ٧٠، عام ١٩٢٢م، صـ٣٥، عام ١٩٢٣م، صـ٥٧، عام ١٩٢٤م، صـ٦٥، عام ١٩٢٥م، صـ٤٨، عام ١٩٢٦م، صـ٧٠ ، عام ١٩٢٧م، صـ٩٧، عام ١٩٢٨م، صـ٧٨، عام ١٩٢٩م، صـ٨٠.

(١٢٠) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام م١٩١٩، صـ١٥، وعام ١٩٢٠م، صـ١٧، وعام ١٩٢١م، صـ٣٠، وعام ١٩٢٢م، صـ٤٠، وعام ١٩٢٣م، صـ٢٧، وعام ١٩٢٤م، صـ٣٣.

(١٢١) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٥م، صـ١٩، وعام ١٩٢٦م، صـ٣٣.

(١٢٢) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٧م، صـ٤٠، وعام ١٩٢٨م، صـ٣٦.

(١٢٣) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٩م، صـ٣٨.

(١٢٤) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩١٩م، صـ١٧، وعام ١٩٢٠م، صـ١٩، وعام ١٩٢١م، صـ٣٠، وعام ١٩٢٢م ، صـ٣٠ ، وعام ١٩٢٣م، صـ٣٤، وعام ١٩٢٤م، صـ٣٥.

(١٢٥) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٥م، صـ٣٧، وعام ١٩٢٦م، صـ٤٧.

(١٢٦) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٧م، صـ٩٧، وعام ١٩٢٨م، صـ٩٩، وعام ١٩٢٩م، صـ٨٠.

(١٢٧) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩١٩م، صـ١٨، وعام ١٩٢٠م، صـ١٧، وعام ١٩٢١م، صـ٣٠، وعام ١٩٢٢م، صـ٤٧، وعام ١٩٢٣م، صـ٣٧، وعام ١٩٢٤م، صـ٥٧، وعام ١٩٢٥م، صـ٦٠.

(١٢٨) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٦م، صـ٦٧، وعام ١٩٢٧م، صـ٤٧، وعام ١٩٢٨م، صـ٦١، وعام ١٩٢٩م، صـ٧٧.

(١٢٩) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩١٩م، صـ٢٧، وعام ١٩٢٠م، صـ٣٨، وعام ١٩٢١م، صـ٤٩، وعام ١٩٢٢م، صـ٤٠، وعام ١٩٢٣م، صـ٥٥، وعام ١٩٢٤م، صـ٦٧، وعام ١٩٢٥م، صـ٧٧، وعام ١٩٢٦م، صـ٨٧.

(١٣٠) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٧م، صـ٤٨، وعام ١٩٢٨م، صـ٧٩، وعام ١٩٢٩م، صـ٩٧.

(١٣١) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عن عام ١١٩م، صـ٣٧، والعام ١٩٢٠م ، صـ٤٧، وعام ١٩٢١م، صـ٧٧، وعام ١٩٢٢م، صـ٨٧، وعام ١٩٢٣م، صـ٩٩، وعام ١٩٢٤م، صـ٩٥، وعام ١٩٢٥م، صـ٩٨.

(١٣٢) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عن عام ١٩٢٦م، صـ١١١، وعام ١٩٢٧م، صـ١١٢، وعام ١٩٢٨م ، صـ١٠٣، وعام ١٩٢٩م، صـ١٢٨.

(١٣٣) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عن عام ١٩١٩م ، صـ٢٨، وعام ١٩٢٠م ، صـ٤٩ ، وعام ١٩٢١م ، صـ٧٧، وعام ١٩٢٢م، صـ٩٨، وعام ١٩٢٣م ، صـ٨٥، وعام ١٩٢٤م ، صـ١١١، وعام ١٩٢٥م، صـ١١٧، وعام ١٩٢٦م ، صـ٩٧، وعام ١٩٢٧م، صـ١٠٨، وعام ١٩٢٨م، صـ٩٧، وعام ١٩٢٩م، صـ٩٣.

(١٣٤) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عن العام ١٩١٩م، صـ٢٧، والعام ١٩٢٠م، صـ٩١، والعام ١٩٢١م، صـ٦٧، والعام ١٩٢٢م، صـ٧٨، والعام ١٩٢٣م ، صـ٩٩ ، والعام ١٩٢٤م، صـ١٠٠، والعام ١٩٢٥م، صـ١١١، والعام ١٩٢٦م ، صـ١١٨، والعام ١٩٢٧م، صـ١٢٧، والعام ١٩٢٨م، صـ١١٤، والعام ١٩٢٩م، صـ٩٧.

(١٣٥) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عن العام ١٩١٩م، صـ٢٨، وعام ١٩٢٠م، صـ٣٧، وعام ١٩٢١م، صـ٤٧، وعام ١٩٢٢م، صـ٤٧، وعام ١٩٢٣م، صـ٩٧، وعام ١٩٢٤م، صـ٩٩، وعام ١٩٢٥م، صـ٧٧، وعام ١٩٢٦م، صـ٨٨، وعام ١٩٢٧م، صـ٩٩، وعام ١٩٢٨م، صـ١١٢، وعام ١٩٢٩م، صـ١٢٤.

(١٣٦) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عن العام ١٩١٩م، صـ٢٨، وعام ١٩٢٠م، صـ٣٧، وعام ١٩٢١م، صـ٤٧، وعام ١٩٢٢م، صـ٤٧، وعام ١٩٢٣م، صـ٩٧، وعام ١٩٢٤م، صـ٩٩، وعام ١٩٢٥م، صـ٧٧، وعام ١٩٢٦م، صـ٨٨، وعام ١٩٢٧م، صـ٩٩، وعام ١٩٢٨م ، صـ١١٢، وعام ١٩٢٩م ، صـ١٢٤.

(١٣٧) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عن عام ١٩١٩م، صـ٥٧، وعام ١٩٢٠م ، صـ٧٨، وعام ١٩٢١م، صـ٩٠، وعام ١٩٢٢م ، صـ٩٩، وعام ١٩٢٣م ، صـ١١٧، وعام ١٩٢٤م، صـ٨٥، وعام ١٩٢٥م، صـ٩٧ ، وعام ١٩٢٦م، صـ٩٩، وعام ١٩٢٧م، صـ١٠٠، وعام ١٩٢٨م، صـ١١١، وعام ١٩٢٩م ، صـ١١٧.

(١٣٨) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عن عام ١٩١٩م، صـ٢٧، وعام ١٩٢٠م، صـ٣٩.

(١٣٩) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عن عام ١٩٢١م، صـ٧٧، وعام ١٩٢٢م ، صـ٨٨ ، وعام ١٩٢٣م، صـ٩٩.

(١٤٠) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عن عام ١٩٢٤م، صـ٧٧، وعام ١٩٢٥م ، صـ٩٧.

(١٤١) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عن عام ١٩٢٦م ، صـ٩٧، وعام ١٩٢٧م، صـ١١٧، وعام ١٩٢٨م، صـ١٣٧، وعام ١٩٢٩م، صـ٩٨.

(١٤٢) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عن عام ١٩١٩م، صـ٣٧، وعام ١٩٢٠م، صـ٤٨، وعام ١٩٢١م، صـ٧٩، وعام ١٩٢٢م، صت٨٧، وعام ١٩٢٣م، صـ٩٨، وعام ١٩٢٤م، صـ١١٧.

(١٤٣) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عن عام ١٩٢٥م، صـ٨٧، وعام ١٩٢٦م، صـ٩٩، وعام ١٩٢٧م، صـ١٠٢، وعام ١٩٢٨م ، صـ١٣٧، وعام ١٩٢٩م، صـ١٤٨.

(١٤٤) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عن عام ١٩١٩م ، صـ٤٧، وعام ١٩٢٠م ، صـ٧٧، وعام ١٩٢٢م، صـ٨٧ ، وعام ١٩٢٣م ، صـ٩٧، وعام ١٩٢٤م ، صـ١٠٧.

(١٤٥) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٥م، صـ٤٧، وعام ١٩٢٦م، صـ٥٧، وعام ١٩٢٧م، صـ٤٠، وعام ١٩٢٨م، صـ٣٧، وعام ١٩٢٩م، صـ٤٥.

(١٤٦) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩١٩م، صـ٣٣، وعام ١٩٢٠م، صـ٤٣، وعام ١٩٢١م، صـ٤٤، وعام ١٩٢٢م، صـ٥٧، وعام ١٩٢٣م، صـ٦٤، وعام ١٩٢٤م، صـ٧٧.

(١٤٧) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٥م، صـ٥٣، وعام ١٩٢٦م، صـ٦٥، وعام ١٩٢٧م، صـ٧٥، وعام ١٩٢٨م، صـ٩٩، وعام ١٩٢٩م، صـ١١٩.

(١٤٨) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩١٩م، صـ٤٧، وعام ١٩٢٦م، صـ٨٧، وعام ١٩٢٧م، صـ٨٨.

(١٤٩) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩١٩م، صـ٥٧، وعام ١٩٢٠م، صـ٧٧، وعام ١٩٢١م، صـ٨٧ ، وعام ١٩٢٢م ، صـ١١٠، وعام ١٩٢٣م، صـ١١٣، وعام ١٩٢٤م، صـ١٢٤.

(١٥٠) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٥م، صـ٢٧، وعام ١٩٢٦م، صـ٤٨، وعام ١٩٢٧م، صـ٧٨، وعام ١٩٢٨م، صـ٩٠، وعام ١٩٢٩م، صـ١١٣.

(١٥١) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩١٩م، صـ٢٥، وعام ١٩٢٠م، صـ٢٧، وعام ١٩٢١م، صـ٤٧، وعام ١٩٢٢م، صـ٦٧، وعام ١٩٢٣م، صـ٧٧، وعام ١٩٢٤م، صـ٩٠.

(١٥٢) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٥م، صـ٥٧، وعام ١٩٢٦م، صـ٣٧، وعام ١٩٢٧م، صـ٨٧، وعام ١٩٢٨م، صـ٩٩، وعام ١٩٢٩م، صـ١٠٣.

(١٥٣) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩١٩م، صـ١٧، وعام ١٩٢٠م، صـ٢٧، وعام ١٩٢١م، صـ٣٩، وعام ١٩٢٢م، صـ٤٨، وعام ١٩٢٣م، صـ٥٩، وعام ١٩٢٤م، صـ٦٧، وعام ١٩٢٥م، صـ٧٨، وعام ١٩٢٦م، صـ٩٩، وعام ١٩٢٧م، صـ١٠١، وعام ١٩٢٨م، صـ٩٧، وعام ١٩٢٩م، صـ١١٧.

(١٥٤) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩١٩م، صـ٢٧، وعام ١٩٢٠م، صـ٣٧، وعام ١٩٢١م، صـ٦٧، وعام ١٩٢٢م، صـ٤٨، وعام ١٩٢٣م، صـ٥٨ ، وعام ١٩٢٤م، صـ٤٩، وعام ١٩٢٥م، صـ٧٧، وعام ١٩٢٦م، صـ٩٩، وعام ١٩٢٧م، صـ١٠١، وعام ١٩٢٨م، صـ٩٨، وعام ١٩٢٩م، صـ٨٨.

(١٥٥) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٣م، صـ٩٥، وعام ١٩٢٤م ، صـ٨٧.

(١٥٦) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عام ١٩٢٥م، صـ٩٧، وعام ١٩٢٦م، صـ١٠٧.

(١٥٧) مجلة الإقتصاد والتجارة : المجلد الثالث ، العدد الثانى ، مارس عام ١٩٢٧م ، صـ٩١.

(١٥٨) صحيفة الأهرام: العدد ١٥٦٠٦ فى ١٩٢٨/٤/١٩م ، صـ٣.

وأيضاً: صحيفة التجارة والصناعة: السنة الثالثة، العدد الثالث، أبريل عام ١٩٢٧م ، صـ٢٢-٢٩.

(١٥٩) مجلة التجارة والصناعة: المجلد الثالث، السنة الثالثة، العدد الأول، أكتوبر عام ١٩٢٦م ، صـ١٠-١٧.

(١٦٠) صحيفة الأهرام: عدد ١٥٠٣٥ فى ١٩٢٦/٧/٤م، صـ٣.

(١٦١) سمية وهبة المناوى: العلاقات المصرية التركية ١٩٢٣م -١٩٦١م، رسالة دكتوراه جامعة عين شمس ١٩٩٧م، صـ٢٠-٢١.

(١٦٢) عبد المنعم راضى: تطور تجارة مصر الخارجية فى الفترة من ١٩٠٠م - ١٩٧٥م، دراسة تحليلية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، مصر، عدد عام ١٩٧٧م، صـ٥٧-٥٨.

(١٦٣) صالح ميخائيل: تجارة مصر الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، د.ت، صـ٣٠-٣٨.

(١٦٤) ذكى عبد المتعال: تجارة مصر فى الثلاث سنوات الأخيرة، مجلة القانون والإقتصاد، السنة الثانية ، رجب ١٣٥١هـ ، صـ٦٤٥-٦٥٣.

(١٦٥) جريدة مصر الصناعية: السنة الأولى، العدد ٥٤ مايو عام ١٩٢٥م، صـ٢٤-٢٥.

وأيضاً: صحيفة الأهرام: العدد ١٥٨٢٩ فى ١٩٢٨/١٢/٢م

(١٦٦) وزارة الخارجية: تصدير الحاصلات الزراعية من ١٦ يوليو ١٩٢٨م إلى ١١ يناير ١٩٣٢م، جـ١، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠١٠٦١٣

(١٦٧) مجلة التجارة والصناعة: السنة الخامسة، العدد الثالث، أبريل عام ١٩٢٩م، صـ٨٣-٨٥.

(١٦٨) شارل العيسوى: التحليل الإقتصادى والإجتماعى لمصر، ترجمة: محمد مدحت مصطفى، ط١، القاهرة ٢٠١٢م ، صـ١٤٤.

(١٦٩) A-E.Croucholey : Economic development of modern Egypt ,longman's green and London , New york , Toronto , 1938 , 210-211.

(١٧٠) صحيفة الأهرام: العدد ١٦٤٢٨ فى يوم الأثنين أول سبتمبر ١٩٣٠م، صـ١، والعدد ١٦٢٦٤ فى ١٩٣٠/٣/١٧م، صـ٥، والعدد ١٦٤٣٤ فى ١٩٣٠/٩/٧م، صـ٤، والعدد ١٦٤٣٠ يوم الأربعاء ١٩٣٠/٩/٣م ، صـ٥.

(١٧١) دار الوثائق القومية: المحفظة ٢/١٠/أ ، مجلس الوزراء – الداخلية (تموين) مجموعة ٣٨٢، فى ٣ مايو عام ١٩١٥م، والمحفظة ٢/١٠/أ ، مجلس الوزراء، وزارة الخارجية فى ٨ سبتمبر عام ١٩١٥م.

وأيضاً: مجلة الغرفة التجارية المصرية: السنة الثالثة ، العدد الثالث ، مارس ١٩١٨م ، صـ١٢١-١٢٥.

- كان أعضاء اللجنة الإستشارية للجنة مراقبة القطن من ممثلو المنتجين وهم محمود الإترىى باشا من الدقهلية ، ومحمود سوسه باشا من المنوفية، ومحمد أبو الفتوح بك من الغربية وسليمان زيتون بك من الشرقية، وصاروفيم عبيد بك من المنيا، ووكلاء السماسرة كانوا: منصور يوسف باشا ومحمود محمد الديب باشا وعاذر روفائيل بك ومسترج. ف لوارد ومسيو م سلفاجو. انظر: جريدة الأهالى: السنة الثامنة، العدد ٢٣٦٩ فى ١٩١٨/٦/١٩م، صـ١.

- (١٧٢) مجلة الغرفة التجارية المصرية: السنة الثالثة، العدد السابع، يوليه ١٩١٨م، صـ١٧٩-١٨٣.

- وأيضاً: مجلة التجارة: السنة الثالثة، العدد ١٢١ فى ١٩ أكتوبر عام ١٩١٩م، صـ١.

(١٧٣) النشرة الاقتصادية المصرية: السنة الأولى، العدد ٢٢٦، الخميس ٢٣ فبراير عام ١٩٢٢م، صـ١.

(١٧٤) صحيفة الأهرام: العدد ١٤٠٩٦ فى ١٩٢٣/٧/١٠م، صـ١، والعدد ١٥٥٩١ ، فى ١٩٢٨/٤/٢م، والعدد ١٤١٠٤ فى ١٩٢٣/٧/١٩م، صـ١، والعدد ١٤١١٠ فى ١٩٢٣/٧/٢٧م ، صـ١.

(١٧٥) صحيفة السياسة : السنة الأولى ، الأعداد ٢٣٧،٢٣٤،٢٣٣،فى ٧/٣٠ ، ٧/٣١ ، ١٩٢٣/٨/٣م، صـ١، صـ٦.

وأيضاً: الجريدة التجارية المصرية: السنة الثالثة، العدد ٦٢٤ فى ١٩٢٣/٧/٣٠م، صـ١.

(١٧٦) صحيفة الأهرام: العدد ١٤١٤٤ فى يوم الأربعاء ١٩٢٣/٩/٥م، صـ١.

(١٧٧) صحيفة الأهرام، العددان ١٤٢٢٦ و ١٤٢٥٦ فى ١/١٦ و ١٩٢٤/٢/١٥م ، صـ٥.

(١٧٨) صحيفة الأهرام العددان ١٥٠٤٠، ١٥٠٤١، فى ١٤، ١٥ يوليه عام ١٩٢٦م ، صـ٧،٣ على التوالى، والعدد ١٥١٠٧ فى أول أكتوبر ١٩٢٦م ، صـ٦.

وأيضاً: صحيفة الإسكندرية (إسبوعية): السنة الثانية، العدد الثانى، الأربعاء ١٩٢٦/١/٦م ، صـ٢.

(١٧٩) مجلس النواب: محضر الجلسة الخامسة، أول يوليو ١٩٣١م ، صـ٤٤.

وأيضاً : **–Egyptian cotton news letter ,by office of Egyption cotton breeding , bureau of plant dustry , u.s Department of in Agriculture , feb 5/1930 , p.2**

وأيضاً: خالد مكرم فوزى: أزمة القطن الأمريكى ١٩٢٩م – ١٩٣٩م فى ضوء وثائق الخارجية المصرية، حوليات المؤرخ المصرى، يناير ٢٠١٣م، صـ٤٩–٥٠.

وأيضاً: على شلبى: أزمة الكساد العالمى وإنعكاسها على الريف المصرى ١٩٢٩م – ١٩٣٤م، دار الشروق، القاهرة ، ٢٠٠٧ صـ٤٣–٤٤.

(١٨٠) وزارة الخارجية: تقارير شهرية مقدمة من مصلحة التجارة والصناعة عن الحالة الإقتصادية المصرية، من ١٧ مارس ١٩٣١م حتى ٢٥ ديسمبر ١٩٣٥م ، كود أرشيفى ٠٠٧٨٨٥–٠٠٧٨، صـ٣٦–٣٧.

(١٨١) وزارة الزراعة: المجلة الزراعية المصرية: ١٩٣٠م، قرار وزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٣١م، بتأليف لجنة لبحث تكاليف القطن، التشريع الزراعى، صـ١١٩٦–١١٩٧.

وأيضا: المقتطف: ج ٣، مجلد ٧٦، شئون مصر الإقتصادية والإجتماعية ، صـ٣٥.

(١٨٢) مجلس النواب: محضر الجلسة الثانية عشرة، ٢١ يوليو ١٩٣١م، صـ١٧٧. وأيضاً: خالد عيد الناغية: دور وزارة الخارجية فى تسويق القطن المصرى ١٩٣٠ – ١٩٥٢م، دورية مصر الحديثة، العدد الثانى، مطبعة دار الوثائق، القاهرة ٢٠٠٣ ، صـ٢٧٨.

(١٨٣) إبراهيم أحمد، محمد عبد الرحمن حافظ: أسواق القطن وتجارته فى مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت، صـ٢٧٩.

(١٨٤) وزارة الخارجية: جزء أول تقارير، ملف عام للتقارير الاقتصادية والتجارية، طلب أهم أسماء وعناوين مستوردى الأصناف المصرية، نشرة للقنصليات المصرية أبريل ١٩٣٠م، كود أرشيفى (٠٠٧٨ – ٠٢١٧٧١) .

(١٨٥) جريدة مصر: العدد ١٠١١١ ، ٧ يناير ١٩٣١م ، صـ٤.

(١٨٦) وزارة الخارجية: مسائل تجارية ، عرض المنتجات المصرية فى الخارج، قنصلية نابولى، كود أرشيفى٠٠٨٠٢٩–٠٠٧.

(١٨٧) وزارة الخارجية: جريدة الشيكاغو تريبون، العدد الخاص عن مصر من ٤ ديسمبر ١٩٢٩م حتى ١٠ أكتوبر ١٩٣٣م، السفارة الملكية فى باريس، كود أرشيفى ٠٠٩٧٨٥–٠٠٧٨.

(١٨٨) وزارة الخارجية : السفارة الملكية فى لندن، جريدة الديلى تلغراف، عدد خاص عن مصر، كود أرشيفى ٠٢٢١٢٢–٠٠٧٨ ، الدعاية المصرية عن طريق شركة والتر ثومبسن كود أرشيفى ٠٢٢١٢١–٠٠٧٨، جزء أول تقارير – ملف عام للتقارير الإقتصادية والتجارية ١٩٣٠م – ١٩٣٣م ، كود أرشيفى ٠٠٧٨–٠٢١٧٧١.

(١٨٩) وزارة الخارجية: جزء أول تصدير الحاصلات الزراعية من ١٦ يوليو ١٩٢٩م إلى ١١ يناير ١٩٣٢م، كود أرشيفى ٠٠٧٨–٠١٠٦١٣.

(١٩٠) وزارة الخارجية: تقرير بحث موضوع رواج الخضراوات والفواكة المصرية فى أسواق سويسرا، كود أرشيفى ٠٠٧٨–١٠٦١٣.

(١٩١) وزارة الخارجية: جزء أول تصدير الحاصلات الزراعية من ١٦ يوليو ١٩٢٩م إلى ١١ يناير ١٩٣٢م، كود أرشيفى ٠٠٧٨–١٠٦١٣.

(١٩٢) وزارة الخارجية: القنصلية الملكية بمدينة مرسيليا، ١٩ يناير ١٩٣١م ، كود أرشيفى ٠١٠٦١٣-٠٠٧٨، وتقرير إلى مدير عام مصلحة التجارة عن زيادة رئيس قسم الصناعات الزراعية لمدينة روتردام، أغسطس ١٩٣١م، كود أرشيفى ٠١٠٦١٣-٠٠٧٨.

(١٩٣) وزارة الخارجية: القنصلية المصرية فى مدينة فيينا، جزء أول تصدير الحاصلات الزراعية، تصدير رسائل العنب إلى فيينا ١٦ يوليو ١٩٣١م، كود أرشيفى ٠١٠٦١٣-٠٠٧٨.

(١٩٤) وزارة الخارجية: تقرير عن تجارة الخضر والفاكهة بمدينة ميونخ نوفمبر – أكتوبر عام ١٩٣٠م، كود أرشيفى ٠١٠٦١٣-٠٠٧٨.

(١٩٥) وزارة الخارجية: مصلحة التجارة والصناعة، وزارة المالية، قسم التشريع التجارى، ١٩٣١/١١/٣٠م، كود أرشيفى ٠١٠٦٢١-٠٠٧٨، ورسالة من وزير الخارجية إلى قنصل مصر فى هامبورج لتسهيل مهمة مدير قسم الزراعات الصناعية فى الفترة من ٨ إلى ١٢ أغسطس ١٩٣١م، فى باريس ٣-٧ سبتمبر ١٩٣١م، برشلونه ٨-١٢ سبتمبر ١٩٣١م كود أرشيفى ٠١٠٦٢١-٠٠٧٨ ، تصدير البيض المصرى إلى هولندا من ٣ سبتمبر ١٩٣٠م إلى مارس ١٩٣٢م، كود أرشيفى ٠١٠٦١٣-٠٠٧٨، خطابات موجهة من وزارة الخارجية إلى قناصل مصر فى برشلونه وبرلين، من ٢ إلى ٧ أغسطس ١٩٣١م، لتسهيل مهمة مندوب مصلحة التجارة والصناعة، كود أرشيفى ٠١٠٦٢١-٠٠٧٨.

(١٩٦) المقتطف: عدد ٥٩، مجلد ٧٧، جـ٤، المعرض الزراعى الصناعى نوفمبر ١٩٣٠م، صـ٤٦٤.
(١٩٧) وزارة الخارجية قسم الخابرات التجارية، النشرة الإقتصادية عن الحالة المالية والتجارية فى يونيو ويوليو وأغسطس ١٩٣١م ،كود أرشيفى ٠٠٧٨٧٥-٠٠٧٨.

وأيضا: وزارة التجارة والصناعة: النشرة الإقتصادية الإسبوعية، العدد ١٩، السنة الأولى ١٩٣٧م، صـ١٩٨.

المصادر و المراجع

أولاً الوثائق غير المنشورة: –

١- دار الوثائق القومية: المحفظة ١٠/٢/أ، مجلس الوزراء – الداخلية (تموين) مجموعة ٣٨٢، فى ٣ مايو عام ١٩١٥م، والمحفظة ١٠/٢/أ، مجلس الوزراء، وزارة الخارجية فى ٨ سبتمبر عام ١٩١٥م.

٢- محافظ وزارة الخارجية: أرشيف سرى قديم، محفظة ٤٠١، وثيقة ٧٧، ١١/٧ – ١٩٣١م.

٣- محافظ وزارة الخارجية: أرشيف سرى قديم، محفظة ٤٠١، وثيقة ٧٧ فى ١٩٣١/١١/٢٧م.

٤- محافظ وزارة الخارجية: أرشيف سرى قديم، محفظة رقم ٥٠٩، ملف ٣/٦-٧٥، وثيقة ٤٢٦-٢٣/٧٥ فى أكتوبر ١٩٣٤م، محفظة ٩-٥، رقم ١١/٩ – ٤٢ فى نوفمبر ١٩٣٤م، تقرير مرفوع من المفوضية المصرية فى لاهاى عن تجارة السجائر المصرية فى هولندا رقم ٤/٧٤-٤٢ فى ١٩٣١/١٢/٣٠م، محفظة ٤٦٤ ملف ٢٢/٩-٧٩، وثيقة ٩/٦٧-٢٥ فى ٧ سبتمبر ١٩٢٥م.

٥- مصلحة الشركات: محفظة رقم ١٦٧ ملف ١٨٢-١٥٥/٣جـ١، صـ١٣٤/٦٧.

٦- وزارة الخارجية: السفارة الملكية فى لندن، جريدة الديلى تلغراف، عدد خاص عن مصر، كود أرشيفى ٠٢٢١٢٢-٠٠٧٨، الدعاية المصرية عن طريق شركة والتر ثومبسن كود أرشيفى ٠٢٢١٢١-٠٠٧٨ ، جزء أول تقارير – ملف عام للتقارير الإقتصادية والتجارية ١٩٣٠م – ١٩٣٣م، كود أرشيفى ٠٢١٧٧١-٠٠٧٨.

٧- وزارة الخارجية: القنصلية الملكية بمدينة مرسيليا، ١٩ يناير ١٩٣١م، كود أرشيفى ٠١٠٦١٣-٠٠٧٨، وتقرير إلى مدير عام مصلحة التجارة عن زيادة رئيس قسم الصناعات الزراعية لمدينة روتردام، أغسطس ١٩٣١م، كود أرشيفى ٠١٠٦١٣-٠٠٧٨.

٨- وزارة الخارجية: القنصلية المصرية فى مدينة فيينا، جزء أول تصدير الحاصلات الزراعية، تصدير رسائل العنب إلى فيينا ١٦ يوليو ١٩٣١م، كود أرشيفى ٠١٠٦١٣-٠٠٧

٩- وزارة الخارجية: تصدير الحاصلات الزراعية من ١٦ يوليو ١٩٢٨م إلى ١١ يناير ١٩٣٢م، جـ١، كود أرشيفى ٠٠٧-٠١٠٦١٣

١٠- وزارة الخارجية: تقارير شهرية مقدمة من مصلحة التجارة والصناعة عن الحالة الاقتصادية المصرية، من ١٧ مارس ١٩٣١م حتى ٢٥ ديسمبر ١٩٣٥م، كود أرشيفى ٠٠٧٨٨٥-٠٠٧٨، صـ٣٦-٣٧.

١١- وزارة الخارجية : تقرير بحث موضوع رواج الخضراوات والفواكة المصرية فى أسواق سويسرا، كود أرشيفى ٠٠٧٨-١٠٦١٣.

١٢- وزارة الخارجية : جزء أول تصدير الحاصلات الزراعية من ١٦ يوليو ١٩٢٩م إلى ١١ يناير ١٩٣٢م ، كود أرشيفى ٠٠٧٨-١٠٦١٣.

١٣- وزارة الخارجية : تقرير عن تجارة الخضر والفاكهة بمدينة ميونخ نوفمبر – أكتوبر عام ١٩٣٠م ، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠١٠٦١٣.

١٤- وزارة الخارجية: مصلحة التجارة والصناعة، وزارة المالية، قسم التشريع التجارى، ١٩٣١/١١/٣٠م ، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠١٠٦٢١، ورسالة من وزير الخارجية إلى قنصل مصر فى هامبورج لتسهيل مهمة مدير قسم الزراعات الصناعية فى الفترة من ٨ إلى ١٢ أغسطس ١٩٣١م ، فى باريس ٣-٧ سبتمبر ١٩٣١م، برشلونه ٨-١٢ سبتمبر ١٩٣١م كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠١٠٦٢١، تصدير البيض المصرى إلى هولندا من ٣ سبتمبر ١٩٣٠م إلى مارس ١٩٣٢م ، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠١٠٦١٣، خطابات موجهة من وزارة الخارجية إلى قناصل مصر فى برشلونه وبرلين، من ٢ إلى ٧ أغسطس ١٩٣١م، لتسهيل مهمة مندوب مصلحة التجارة والصناعة، كود أرشيفى ٠٠٧٨- ٠١٠٦٢١.

١٥- وزارة الخارجية قسم الخابرات التجارية ، النشرة الإقتصادية عن الحالة المالية والتجارية فى يونيو ويوليو وأغسطس ١٩٣١م، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٠٧٨٧٥.

١٦- * وزارة الخارجية: جزء أول تصدير الحاصلات الزراعية من ١٦ يوليو ١٩٢٩م إلى ١١ يناير ١٩٣٢م، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠١٠٦١٣.

١٧- وزارة الخارجية: جزء أول تقارير، ملف عام للتقارير الاقتصادية والتجارية، طلب أهم أسماء وعناوين مستوردى الأصناف المصرية، نشرة للقنصليات المصرية أبريل ١٩٣٠م، كود أرشيفى (٠٢١٧٧١ – ٠٠٧٨) .

١٨- وزارة الخارجية: مسائل تجارية، عرض المنتجات المصرية فى الخارج، قنصلية نابولى، كود أرشيفى٠٠٨٠٢٩-٠٠٧.

١٩- وزارة الخارجية: جريدة الشيكاغو تريبون، العدد الخاص عن مصر من ٤ ديسمبر ١٩٢٩م حتى ١٠ أكتوبر ١٩٣٣م ، السفارة الملكية فى باريس ، كود أرشيفى ٠٠٩٧٨٥-٠٠٧٨.

ثانيا: الوثائق المنشورة :-

أ-الوثائق العربية: -

١- وزارة التجارة والصناعة: النشرة الإقتصادية الإسبوعية، العدد ١٩، السنة الأولى ١٩٣٧م.

٢- * وزارة الزراعة: المجلة الزراعية المصرية: ١٩٣٠م، قرار وزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٣١م، بتأليف لجنة لبحث تكاليف القطن، التشريع الزراعى، صـ١١٩٦-١١٩٧.

٣- إتحاد الصناعات: الكتاب الذهبي بمناسبة مرور ٢٥ سنة علي تأسيس الأتحاد، ص ٢١.

٤- الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى ١٩٢٣/١٩٢٤م، المطبعة الأميرية عام ١٩٢٥م. والإحصاء السنوى العام لعام ١٩٢٤/١٩٢٥م والإحصاء السنوى العام للقطر المصرى لعام ١٩٢٥/١٩٢٦م، المطبعة الأميرية عام ١٩٢٧ م.

٥- دليل الإحصاء السنوى لعام ١٩٢٢م، الفصل العاشر، الزراعة، صـ١١٩، عن محصول القطن من موسم ١٨٨٥-١٨٨٦م إلى موسم ١٩٢١-١٩٢٢م.

٦- دليل الإحصاء السنوى لعام ١٩٢٣/١٩٢٤م، الفصل التاسع عشر، التجارة مع البلدان الأجنبية عن محصول القطن عن السنوات ١٩١٨م إلى ١٩٢٢م ، صـ٢٩٣-٣٢١.

٧- دليل الإحصاء السنوى لعام ١٩٢٨/١٩٢٩م، المطبعة الأميرية عام ١٩٣٠م، الفصل الحادى عشر، صـ٢٩٦ عن محصول القطن من السنوات ١٩٢٢/١٩٢٣ إلى ١٩٢٨/١٩٢٩م، الجدول الثانى.

٨- دليل الإحصاء السنوى لعام ١٩٢٨/١٩٢٩م، المطبعة الأميرية عام ١٩٣م، الفصل الحادى عشر، صـ٢٩٦، عن محصول القطن من السنوات ١٩٢٢/١٩٢٣م إلى ١٩٢٨/١٩٢٩م، الجدول الثانى.

٩- النشرة التجارية: السنة الأولى، العدد ١٤٨، ٢ أبريل عام ١٩٢٣م، صـ١.

١٠-النشرة الاقتصادية المصرية: السنة الأولى، العدد ٢٢٦، الخميس ٢٣ فبراير عام ١٩٢٢م، صـ١.

١١-مضابط مجلس النواب: سنوات ١٩٢٤م، ١٩٢٦م، ١٩١٩٣١م .

١٢- ومضابط مجلس الشيوخ: سنوات ١٩٢٦م، ١٩٣١م.

١٣-الإحصاء السنوي العام لسنة ١٩٢٨-١٩٢٩م ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٣٠ عن السنة المالية ١٩٢٨/١٩٢٩م ، ص ٥١٠، الجدول الرابع مالية الحكومة ص ٥٠١-٥٣١.

١٤-الإحصاء السنوي العام لسنة ١٩٢٧/١٩٢٨م ، طبعة المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٩م للسنوات من ١٩١٨ – ١٩١٩م – ١٩٢٧/١٩٢٨م، الجدول الرابع "مالية الحكومة "، ص ١٦.

١٥- الإحصاء السنوي العام لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤م ، طبعة المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣٦م، جدول ٥، ص ٤٨٦-٤٨٩ عن السنة ١٩٢٩/١٩٣٠م تحليل الإيرادات ومالية الحكومة.

١٦-الإحصاء السنوي العام لسنة ١٩٣٤/١٩٣٥م، طبعة عام ١٩٣٧م، جدول ٣، ص ٤٩٨-٥٠١ للسنوات ١٩٣١/١٩٣٢م – ١٩٣٣-١٩٣٤م، تحليل الإيرادات ومالية الحكومة.

١٧-البنك الاهلي المصري: النشرة الإقتصادية عام ١٩٤٨ م، ١٩٥١م.

١٨-المملكة المصرية: وزارة المالية التعريفات الجمركية، ١٤ فبراير ١٩٣٠م، مطبعة بولاق، القاهرة ١٩٣٠م .

١٩-تقرير مصلحة الجمارك عن التجارة الخارجية في عامي ١٩٢٢م ، ١٩٢٦م.

٢٠-وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء: النشرة السنوية عن التجارة الخارجية، سنوات ١٩١٩ حتي ١٩٢٩م.

٢١- وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، إحصاء الشركات المساهمة التى يوجد استغلالها فى مصر، يونية ١٩٤٩م /١٩٥٠م، صـ١٠١-١١١.

ب-الوثائق الأجنبية

–F.o.371/20898/g.3238:Annval Report Economic (A) foR 1936,done by sir Miles Lampson sent To Mr .Eden , dated 30.6.1937.

- F . o . 407 / 186 . p . 166 . No . 300 .

- F.O .371/1904 7/g .1040: letter from Miles lampson .(hight commissioner) , the British Embassy cairo ,addressed to H.E kamel Ibrahim bey , Minister of foreign Affairs , dated , 5.2.1935.

- F.O. 371/19047/j.1111 : Memorandum from MR. Beckeit capitutations on the rights of the Egn.govt.to introduce Quotason imports dated 19.11.1934.

- f.o.371/19047/g.1299: Letter from president of British chamber of commerce of Egypt to the president of the Egyptian Mission dated 26.8.1930.

ثالثا: الرسائل العلمية :-

١- أحمد الشربيني السيد: تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ – ١٩٣٩م ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٨٧م.

٢- إبراهيم سعد عقل: تطور الصناعة المصرية ١٩٥٢ – ١٩٧٣م، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة الإسكندرية ١٩٧٧م.

٣- سمية وهبة المناوى: العلاقات المصرية التركية ١٩٢٣م -١٩٦١م ، رسالة دكتوراه جامعة عين شمس ١٩٩٧م.

رابعاً: بحوث ومؤتمرات و مقالات: -

١- خالد مكرم فوزى: أزمة القطن الأمريكى ١٩٢٩م – ١٩٣٩م فى ضوء وثائق الخارجية المصرية، حوليات المؤرخ المصرى، يناير ٢٠١٣م.

٢- ذكى عبد المتعال: تجارة مصر فى الثلاث سنوات الأخيرة، مجلة القانون والاقتصاد، السنة الثانية، رجب ١٣٥١هـ.

٣- عبد المنعم راضى: تطور تجارة مصر الخارجية فى الفترة من ١٩٠٠م – ١٩٧٥م، دراسة تحليلية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، عدد عام ١٩٧٧م.

٤- محمد محمود الديب: العوامل المؤثرة على التطور الصناعى فى مصر خلال القرن العشرين، مصر الحديثة، العدد الخامس، مطبعة دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٥- محمد مصطفى مصطفى: العلاقات التجارية بين مصر وإنجلترا، مجلة غرفة القاهرة، السنة الثالثة، عدد ١، يناير

خامساً الدوريات: –

١- صحيفة الإسكندرية (إسبوعية)، السنة الثانية، العدد ٢، الأربعاء ٦ يناير عام ١٩٢٦م.

٢- صحيفة الأهالي: السنة الثامنة، العدد ٢٣٥٩، ٧ يونيه ١٩١٨م.

٣- الأهرام: سنوات ١٩٢١م ،١٩٢٢م،١٩٢٣م ، ١٩٢٤م ، ١٩٢٦م، ١٩٢٧م ، ١٩٢٨م، ١٩٣٠م .

٤- التجارة والصناعة: سنوات ١٩٢٦م، ١٩٢٧م، ١٩٢٩م ، ١٩٣٠م ، ١٩٣٩م ، ١٩٥٠م.

٥- الجريدة التجارية المصرية: سنوات ١٩٢١م، ١٩٢٢م، ١٩٢٣م، ١٩٢٥، ١٩٣٤، ١٩٣٥م.

٦- الصناعة: عام ١٩٢٣م.

٧- الغرفة التجارية المصرية، سنوات ١٩١٨م ، ١٩٢٢م .

٨- المقتطف، سنوات ١٩٣٠م.

٩- الوقائع المصرية، سنوات ١٩٣٠م ، ١٩٤٤م .

١٠- جريدة الأهالى، عام ١٩١٨م .

١١- مجلة التجارة، سنوات ١٩١٩م، ١٩٢٢م، ١٩٢٦ م.

١٢- جريدة الحركة التجارية، عام ١٩٢٣م.

١٣- جريدة مصر، عام ١٩٣١م.

١٤- جريدة مصر الصناعية، عام ١٩٢٥م.

١٥- صحيفة الاستقلال، عام ١٩٢٢م.

١٦- صحيفة الإسكندرية (إسبوعية)، عام ١٩٢٦م.

١٧- صحيفة الأمل، عام ١٩٢٥م.

١٨- صحيفة الأهالي، ١٩٢١م.

١٩- صحيفة البصير، عام ١٩٢١م.

٢٠- صحيفة البلاغ، عام ١٩٣٠م.

٢١- صحيفة التجارة، سنوات ١٩١٩م، ١٩٢٠ م، ١٩٢٢م، ١٩٢٣م، ١٩٢٥م ، ١٩٢٧م.

٢٢- صحيفة السياسة، سنوات ١٩٢٣م، ١٩٢٦م، ١٩٢٧م.

٢٣- صحيفة النشرة اليومية التجارية بالإسكندرية، عام ١٩٢٢م.

٢٤- صحيفة مصر، عام ١٩٢١م.

٢٥- صحيفة مصلحة التجارة والصناعة، ١٩٣٠م .

٢٦- مجلة الإقتصاد والتجارة، ١٩١٩م، ١٩٢٦م، ١٩٢٧م.

٢٧- مجلة الإكسبريس، عام ١٩١٨م.

٢٨- جريدة الأمة اليومية، ١٩١٨م.

٢٩- مجلة غرفة الإسكندرية، عام ١٩٣٨م .

٣٠- مجلة غرفة القاهرة ١٩٣٥م.

٣١- مجلة مصر الصناعية، ١٩٢٥م ، ١٩٢٧م، ١٩٣٠، ١٩٣٨م ، ١٩٤٤م، ١٩٤٠م .

٣٢- جريدة البلاغ، ١٩٢٧م.

٣٣- جريدة الأخبار، عام ١٩٢٠م .

٣٤- صحيفة الأهالي، ١٩٢١م .

٣٥- صحيفة الشعب المصري، عام ١٩٢٥م .

٣٦- صحيفة مصر، سنوان ١٩٢٠م، ١٩٢١.

٣٧- جريدة البصير: عدد ٧٠١٥ في ١٩٢٠/١٠/٢٣م.

٣٨- مصر الصناعية، ١٩٣٠م.

سادساً: المراجع العربية:-

١- أ لوتسكيفسي: عبد الناصر ومعركة الإستقلال الاقتصادي ١٩٥٢م – ١٩٧١م، ترجمة سلوي أبو السعود، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م.

٢- إبراهيم أحمد، محمد عبد الرحمن حافظ: أسواق القطن وتجارته فى مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت.

٣- باتريك أوبريان: ثورة النظام الإقتصادي في مصر، ترجمة خيري حماد، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٧٠م.

٤- جاد لبيب: البناء الاقتصادي المصري والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وإنجلترا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

٥- جمال الدين محمد سعيد: التطور اللإقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير، ط١، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٥م.

٦- خالد عيد الناغية: دور وزارة الخارجية فى تسويق القطن المصرى ١٩٣٠ – ١٩٥٢م، دورية مصر الحديثة، العدد الثانى، مطبعة دار الوثائق، القاهرة ٢٠٠٣.

٧- خليل حسن خليل: دور رؤوس الأموال الأجنبية فى تنمية الإقتصاديات المتخلفة مع دراسة خاصة بإقليم مصر، مطابع مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٦١م.

٨- روبرت مابرو: الاقتصاد المصري ١٩٥٢-١٩٧٢م، ترجمة حليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦م.

٩- صالح ميخائيل: تجارة مصر الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، د.ت.

١٠- على شلبى: أزمة الكساد العالمى وإنعكاسها على الريف المصرى ١٩٢٩م – ١٩٣٤م ، دار الشروق، القاهرة ، ٢٠٠٧.

١١- محمد فهمي لهيطة: تاريخ فؤاد الأول الإقتصادي، مصر في طريق التوجيه الكامل، مطبعة الشبكشي، القاهرة، ١٩٤٥م.

١٢- مصطفي السقاف: الرقابة علي النقد الأجنبي في مصر، ط ١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٤م.

١٣- نبيل عبد الحميد: النشاط الإقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢-١٩٥٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢م.

١٤- يسرا محمد سلامة: العلاقات الإقتصادية المصرية الأمريكية (١٨٣٥-١٩١٤م)، ط١،مكتبة الأداب، القاهرة ٢٠١٧م.

١٥- شارل العيسوى: التحليل الاقتصادى والاجتماعى لمصر، ترجمة: محمد مدحت مصطفى، ط١، القاهرة ٢٠١٢م

١٦- فؤاد هاشم عوض: التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٤م،

١٧- بنت هانس، كريم نشاشبي، ترجمة، حسن السيد قنديل: أنظمة التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م.

١٨- شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٥٧م.

١٩- صالح ميخائيل: تجارة مصر الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٧م.

٢٠- عبد الله الصعيدي: العلاقات الإقتصادية الدولية، كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠٠٤م.

٢١- لطيفة سالم: مصر في الحرب العالمية الأولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤م.

٢٢- ملكية عريان: مركز مصر الاقتصادي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٦٨م.

٢٣- نجيب قلادة: التعريفة االجمركية كأداة للسياسة الاقتصادية، مطبعة منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٦٥م.

٢٤- محمود محمد السباعي: التطورات الإقتصادية في مصر وآثارها في الأسعار والأرباح (التسعير الجبري)، جـ ١، مطبعة متي بالقاهرة عام ١٩٥١م.

سابعا: المراجع الاجنبية: –

- A-E.Croucholey : Economic development of modern Egypt ,longman's green and London , New york , Toronto , 1938 , 210-211.

– Board of Trade : Report of The British good will Trade Mission to Egypt Nov – Dec.

His Majesty's stationary office , London , 1946,pp.1-15 .

– consular Reports , supplement to commerce Report , No.97A,October ,25,1927,pp.1-15.

- cumber batch , A.N.C.B.E : EgypT Economic and commercial
conditions in Egypt , October 1951,H.M.stationdry office ,
- projet de loiportant -London , 1952 .
etablissement du traif des douanes , presente par M.M.Y ves lamontagne , gino Mancioli et ALcide petit , experts , douaniers , a S . E ALY Maher pacha , Ministre des financies
-Egyptian cotton news letter ,by office of Egyption cotton breeding , bureau of plant dustry , u.s Department of Agriculture , feb 5/1930 .
in–ElMalaKh ,W,Ragai : The effect of second
world war on the Economic development of Egypt , AThesis submitted to Rutgers university , New york , the state university of new jersey , May 1955.
International monetary fund : BaLance of payment , 4th Ed , IMF , Washington , D , C , 1972 .

–Taylor,j.w.: Egypt Economic and commercial condition in Egypt 'his Majesty's stationary office 'london'1948' .